



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

إستراتيجية التنويع كآلية لتحسين الأداء المالي في شركات التأمين
الجزائري

-دراسة شركة CAAT خلال فترة 2015-2021

الأستاذ المشرف	إعداد الطلبة	
البروفيسور ضيف روفية	تباني رقية	1
	غربوج فرح	2

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	علي موسى أمال
مشرفا ومقررا	البروفيسور ضيف روفية
ممتحنا	خندق سميرة

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

"العلم يبني بيوتنا لا عماد لها... والجهل يهدم بيت العز والشرف".
نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا في
مسيرتنا العلمية وأعاننا على إتمام هذا العمل.
نتقدم بخالص الشكر والامتنان وفائق التقدير والاحترام إلى الأستاذة
"ضيف روفية" لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى ما قدمته لنا من
توجيهات وإرشادات لإنجاز هذا العمل المتواضع.
كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر للأستاذة الأفاضل أعضاء
لجنة المناقشة لقبولهم قراءة هذه المذكرة ومناقشتها.
"فالحمد لله الذي لا يتم عملا إلا بأمره ولا توفيقا إلا بحكمه".

الإهداء

"وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

أهدي نجاحي هذا...

إلى التي أفاضت علي بدعواها وبركاتهما، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، إلى من يهتز لتضرعها عرش الرحمن، إلى التي لم أستطع أن أوفي حقها مهما قدمت لها "أمي"
الغالية حفظها الله.

إلى من أفنى صحته في سبيل نجاحي وكان سندي "والدي" العزيز رحمه الله.

إلى أغلى من أتقاسم معهم أفراحي وأحزاني ، إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد.

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

إلى كل من هم في ذاكرتي.

رقية.

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونسأله سبحانه وتعالى أن
ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علماً إنه سميع قريب مجيب.

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل أهدي هذا العمل المتواضع
الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)، أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية)، طيب الله ثراها.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب أدامهم الله سنداً لي.

إلى أساتذتي الكرام وعل رأسهم الأستاذة المشرفة (ضيف روفية)، وإلى كل الأساتذة الذين
تركوا في أنفسنا أثراً ولا يكفيني المجال لذكرهم جميعاً، فجزاهم الله وجزى كل من علمني حرفاً
خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

إلى صديقاتي غالياتي إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله جمعنا الله جميعاً في مستقر
رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فرح.

ملخص

لقد أصبح من الضروري على شركات التأمين تحسين أدائها، من أجل مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية لها، وذلك بتبني الخيار الاستراتيجي الذي يضمن لها النمو والتوسع مما يكسبها قدرات تنافسية عالية.

ومن هذا المنطلق، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة إستراتيجية التنوع في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الجزائري، مع التركيز على حالة شركة CAAT، فاستراتيجية التنوع تلعب دورا هاما في تحديد الاداء المالي للشركة، من خلال تنفيذها بشكل فعال يمكن شركة CAAT من تحسين ربحيتها ورقم اعمالها وكذا النتيجة الصافية، مما يسمح لها بضمان مكانتها السوقية على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، إستراتيجية التنوع، مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين، رقم الاعمال، النتيجة الصافية.

Abstarct

It has become necessary for insurers to improve their performance, in order to keep abreast of developments and changes in their internal and external environment, by adopting a strategic option that ensures their growth and expansion, thereby gaining them high competitive capabilities.

From this point of view, this study aimed to analyse the extent to which diversification strategy contribute to improving the financial performance of Algerian insurers, Focusing on the case of CAAT, diversification strategy plays an important role in determining the company's financial performance, By effectively executing it, CAAT can improve its profitability and business number and make a net result, allowing it to ensure its long-term market position.

Keywords: insurance companies, diversification strategy, insurance companies' financial performance indicators, business number, net result.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداءات

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

I. مقدمة.....أ

II. الإطار النظري لشركات التأمين وإستراتيجية التنوع وأداءها المالي

II. الإطار النظري لشركات التأمين وإستراتيجية التنوع وأداءها المالي 2

II.1 الإطار العام لشركات التأمين3

II.1.1 التطور التاريخي للتأمين3

II.2.1 تعريف شركات التأمين.....3

II.3.1 تصنيف شركات التأمين.....4

II.4.1 وظائف شركات التأمين.....6

II.2. الإطار العام لإستراتيجية التنوع8

II.1.2 مفهوم إستراتيجية التنوع وأهميتها.....8

II.2.2 أنواع إستراتيجية التنوع وطرق قياسها.....10

II.3.2 دوافع إستراتيجية التنوع.....16

17	II 4.2. التنوع في نشاط شركات التأمين الجزائرية.....
27	II 3. سبل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين
26	II 1.3. مفهوم الأداء المالي وتقييمه.....
31	II 2.3. تحليل الأداء المالي لشركات التأمين.....
47	II 3.3 أثر إستراتيجية التنوع في تحسين أداء شركات التأمين.....

III. الطريقة والأدوات

52	III . الطريقة والأدوات.
52	III 1. عينة الدراسة.....
52	III 1.1 مدخل تعريفى للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.....
53	III 2.1 الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.....
55	III 3.1 الأهداف الإستراتيجية للشركة CAAT.....
55	III 4.1 مؤشرات نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.....
67	III 5.1 واقع إستراتيجية التنوع في شركة CAAT للفترة 2015-2022.....
61	III 2. عرض متغيرات الدراسة.....
61	III 1.2 المتغير المستقل.....
61	III 2.2 المتغير التابع.....
61	III 3. المؤشرات المعتمدة في الدراسة
61	III 1.3 مؤشرات قياس التنوع لشركة CAAT للفترة 2015-2021.....
63	III 4. أدوات جمع البيانات.. ..

IV. تحليل ومناقشة النتائج

65	IV . تحليل ومناقشة النتائج
66	IV 1. قياس درجة التنوع في شركة CAAT
66	IV 1.1. قياس التنوع باستخدام مؤشر أنتروبي (ENTROPIE)
68	IV 2.1. قياس التنوع باستخدام نموذج رومليت (RUMELT)
69	IV 2. عرض مؤشرات الأداء المالي لشركة CAAT خلال فترة 2015-2021
69	IV 1.2. تطور مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT خلال الفترة 2015-2021
	IV 2.2. تطور مؤشرات النسب المالية المعتمدة في شركة CAAT خلال الفترة 2015-
71	2021
81	IV 3. أثر إستراتيجية التنوع على أداء شركة CAAT للفترة 2015-2021
80	IV 1.3. أثر التنوع على ربحية شركة CAAT للفترة 2015-2021
82	IV 2.3. أثرها على رقم الأعمال والنتيجة الصافية
83	IV 3.3. أثرها على الحصة السوقية
86	IV 4. مناقشة النتائج
	قائمة المراجع والمصادر. Erreur ! Signet non défini.

قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسب السيولة	42
02	نسب الملاءة المالية	44
03	نسب النشاط	45
04	نسب المردودية	46
05	بطاقة تعريفية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	53
06	نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لسنة 2021	55
07	ترتيب الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في سوق التأمين الجزائري لسنة 2021	57
08	النشاط المباشر لشركة CAAT للفترة 2015-2021	58
09	التنوع في نشاط إعادة التأمين لشركة CAAT للفترة 2015-2021	59
10	التنوع في النشاط المالي (الاستثمارات) للفترة 2015-2021	60
11	مساهمة كل منتج في الإنتاج الكلي للنشاط المباشر لشركة CAAT للفترة 2015-2021	66
12	مؤشر التنوع باستخدام أنثروبي لشركة CAAT للفترة 2015-2021.	66
13	مؤشر التنوع باستخدام نموذج روميلت (RUMELT) لشركة CAAT للفترة 2015-2021	69
14	مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT للفترة 2015-2021	70

71	نسب السيولة لشركة CAAT للفترة 2021-2015	15
73	نسب النشاط لشركة CAAT للفترة 2021-2015	16
75	نسب المردودية لشركة CAAT للفترة 20121-2015	17
76	La marge de Solvabilité هامش الملاءة المالية	18
78	تغطية الالتزامات المقننة لشركة CAAT للفترة 2021-2015	19
78	نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2021-2015	20
80	أثر التنويع على ربحية شركة CAAT للفترة 2021-2015	21
82	رقم الأعمال والنتيجة الصافية للفترة 2021-2015	22
84	الحصة السوقية للشركة للفترة 2021-2015	23

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وظائف شركات التأمين	7
02	أنواع إستراتيجية التنويع	10
03	نموذج RUMELT	16
04	المدخل القديم للتحليل المالي	31
05	المدخل المعاصر للتحليل المالي	32
06	خطوات عملية التحليل المالي	32
07	نمو رقم الأعمال من خلال التأثير المتبادل بين المنتجات	48
08	الهيكل التنظيمي لشركة CAAT	54
09	التمثيل البياني لترتيب شركة CAAT في سوق التأمين الجزائري لسنة 2021	57
10	النشاط المباشر للشركة للفترة 2015-2021	58
11	التنويع في نشاط إعادة التأمين (العمولات المستلمة).	59
12	التنويع في النشاط المالي (الاستثمارات).	60
13	نموذج الدراسة المفصل	61
14	التمثيل البياني مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT للفترة 2015-2021	70
15	التمثيل البياني نسب السيولة لشركة CAAT للفترة 2015-2021	72

74	التمثيل البياني نسب النشاط لشركة CAAT للفترة 2015-2021	16
75	التمثيل البياني لنسب المردودية لشركة CAAT للفترة 2015-2021	17
79	التمثيل البياني نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.	18
81	التمثيل البياني نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2015-2021	19
83	التمثيل البياني لرقم الأعمال والنتيجة لشركة CAAT للفترة 2015-2021.	20
84	التمثيل البياني نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.	21

I . مقدمة

I. مقدمة

شهد العالم العديد من التغيرات والتحولات، وهذا التغيير كان له تأثير بالغ على أداء الأشخاص والمؤسسات في كافة المستويات، ومن بين هذه التغيرات تشبع الأسواق من جهة وتسارع وتيرة التغيرات البيئية من جهة أخرى، مما أدى إلى حدة المنافسة، وهذا ما دفع المؤسسات الاقتصادية إلى ضرورة انتهاز أساليب وطرق جديدة من أجل مسايرة هذه التطورات، وتحسين أدائها لضمان استمراريتها ونجاحها على المدى البعيد، ومن بين هذه المؤسسات الاقتصادية شركات التأمين حيث تواجهها الكثير من المخاطر أهمها مخاطر السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين، وبالتالي فإنها هي الأخرى تسعى لتحوط من هذه المخاطر وإدارتها وكذا تعزيز ملاءتها المالية وتحسين أداءها المالي من خلال العديد من الأساليب المتبعة وإعادة النظر في استراتيجياتها.

لذلك كان على شركات التأمين انتهاز إستراتيجية واضحة ومبنية على أسس موضوعية واخذ بعين الاعتبار متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، فسعت إلى اختيار البديل المناسب والذي يتلاءم وإمكانياتها الداخلية والخارجية، فكانت أمام عدة بدائل وخيارات استراتيجية كبرى وتتمثل هذه البدائل في إستراتيجية النمو والتوسع، إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الانكماش.

ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف شركات التأمين إستراتيجية التنوع، وهي إحدى استراتيجيات النمو والتوسع وهذا ما أدى بها إلى انتهاز سياسة التنوع في المنتجات والأنشطة، وكان ذلك لما لها من أثر كبير على أداء الشركة من خلال تعظيم العوائد وتعزيز مركزها المالي، كما تساهمت هذه الإستراتيجية إلى تنوع مصادر العوائد لدى شركة التأمين.

وهنا يمكن القول إن أهمية التنوع تكمن في توزيع المخاطر على مجالات ومنتجات متعددة لتجنب حالات تقلص الطلب على منتجاتها بسبب الظروف البيئية المحيطة.

I.1 إشكالية الدراسة

من هذا المنطلق، فإن شركات التأمين مطالبة بمواكبة التطورات الخارجية والداخلية وانتهاز إستراتيجية مناسبة لتحسين أداءها المالي وبالتالي المحافظة على مكانتها ومركزها المالي وهذا ما يقودنا إلى التساؤل الجوهري لموضوع البحث وهو على النحو التالي:

ما مدى مساهمة إستراتيجية التنوع في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر ؟

ولغرض التحكم أكثر في الإشكالية المطروحة ومعالجتها بدقة أوضح، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى تأثير استراتيجية التنوع على مؤشرات الربحية لشركة CAAT خلال الفترة 2015-2021؟
- ما مدى تأثير استراتيجية التنوع على رقم اعمال شركة CAAT خلال الفترة 2015-2021؟
- ما مدى تأثير استراتيجية التنوع على النتيجة الصافية لشركة CAAT خلال الفترة 2015-2021؟
- ما مدى تأثير استراتيجية التنوع على الحصة السوقية لشركة CAAT خلال الفترة 2015-2021؟

I.2 فرضيات الدراسة

على ضوء ما تقدم وبهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة بعض الفرضيات التي نسعى لاختبارها على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية: تؤثر إستراتيجية التنوع في تحسين الأداء المالي للشركات التأمين الجزائري.
- الفرضية الفرعية الأولى: تحسن إستراتيجية التنوع من ربحية شركة CAAT .
- الفرضية الفرعية الثانية: تحسن إستراتيجية التنوع من رقم اعمال شركة CAAT .
- الفرضية الفرعية الثالثة: تحسن إستراتيجية التنوع من النتيجة الصافية لشركة CAAT .
- الفرضية الفرعية الرابعة: تحسن إستراتيجية التنوع من الحصة السوقية لشركة CAAT .

I.3 اسباب اختيار الموضوع

من أهم أسباب اختيار لهذا الموضوع:

- ✓ توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- ✓ أهمية تقييم الأداء المالي للشركات في نجاحها.
- ✓ الاهتمام المتزايد من طرف مسؤولي الشركات التأمين الجزائرية بإستراتيجية التنوع ومدى تأثيرها على الأداء.
- ✓ الميول والرغبة في معالجة هذا الموضوع.
- ✓ جاء اختيارنا بحكم التخصص الذي ندرس فيه (إدارة مالية).

- ✓ شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل ظهور مفاهيم جديدة للإستراتيجيات المتبناة من طرف إدارة الشركات والمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلى بعض المعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة.

I.4 أهداف الدراسة

تسعى دراستنا الحالية تحقيق الاهداف التالية:

- ✓ التعرف على استراتيجية التنوع المطبقة بشركة CAAT
- ✓ التعرف على العلاقة القائمة بين استراتيجية التنوع والاداء المالي لشركة CAAT خلال الفترة 2015-2021
- ✓ تقييم اثر استراتيجية التنوع على مؤشرات الربحية ورقم الاعمال والنتيجة الصافية لشركة CAAT خلال الفترة 2015-2021
- كما توجد أهداف أخرى لدراستنا يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ✓ إعطاء نظرة شاملة حول شركات التأمين.
- ✓ توضيح ماهية إستراتيجية التنوع باستعراض آراء المفكرين الاقتصاديين مع عرض لمختلف أنواعها.
- ✓ إيضاح سبل تقييم الأداء المالي بصفة عامة والأداء المالي لشركات التأمين بصفة خاصة ومؤشرات قياسه.
- ✓ محاولة تحليل وتقييم الأداء المالي لشركة CAAT خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021.
- ✓ تقديم اقتراحات ملائمة وكفيلة لمساعدة أصحاب شركات التأمين وأصحاب القرار باتخاذ الإستراتيجية المناسبة وملائمة.
- ✓ إفادة الباحثين في إجراء بحوث جديدة من خلال الاطلاع على نتائج الدراسة وإمكانية تطبيق دراسات متشابهة بمتغيرات أخرى.

I.5 أهمية البحث

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة لما له من أبعاد اقتصادية، حيث تعتبر الصناعة التأمينية من بين أحد أهم القطاعات التي تحظى باهتمام كبير وواسع في أي دولة، إذ تعتمد عليها الدول كأحد أهم السبل للنهوض باقتصادياتها وتقدمها.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا ذا أهمية بالنسبة لشركات التأمين من أجل محافظتها على مكانتها السوقية في ظل المنافسة، وذلك بالتطرق إلى أحد أنواع استراتيجيات النمو والتوسع، وهذا بتسليط الضوء بالتحديد على إستراتيجية التنويع وتأثيرها على أداء شركات التأمين.

وكذا في تبيان مدى أهمية التنويع في المنتجات المقدمة والأنشطة المنجزة في شركات التأمين والتي تنعكس بالإيجاب على العوائد المحققة من خلال التنويع في المنتجات التأمينية المقدمة، و استغلال الفوائد المالية من الأقساط المتجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة .

I.6 المنهج المتبع

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لما هو مطروح في الإشكالية وشمل الموضوع من كل النواحي والجوانب حتى يكون أكثر إفادة، مع إثبات صحة الفرضيات أو نفيها والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، لجأنا إلى المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لتناسبه مع موضوع الدراسة.

I.7 نموذج الدراسة

لقد تم أخذ شركة CAAT واسقاط الدراسة عليها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، حيث اشتملت متغيرات الدراسة على متغير مستقل ومتغير تابع، وحدد المتغير المستقل في تنويع نشاط المباشر، أما المتغير التابع فحدد في الاداء المالي للشركة

➤ **المتغير المستقل:** اعتمدنا على المتغير المستقل المتمثل في تنويع النشاط المباشر، والذي يعكس أساسا تنويع أنشطة الشركة بالدرجة الأولى، كما نستثني من الدراسة الأشكال الأخرى للتنويع كالتنويع في نشاط إعادة التأمين، والتنويع في النشاط المالي، وهذا نظرا لعدم توفر معطيات وبيانات تظهر التنويع فيها بشكل مفصل يسمح بقياس التنويع بشكل دقيق.

➤ **المتغير التابع:** اعتمدنا في المتغير التابع المتمثل على مؤشرات الربحية، رقم الاعمال والنتيجة الصافية والحصة السوقية.

I.8 حدود الدراسة

ضبطت الدراسة في إطار مكاني وزماني محدد،

الحدود المكانية: حيث حدد مكانيا في إحدى شركات التأمين الجزائرية وهي شركة CAAT.

الحدود الزمانية: حدد الإطار زمني في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021.

I.9 هيكل الدراسة

تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول يمكن استعراض هاته الفصول بشكل موجز على النحو التالي:

- مقدمة استعرضنا فيها إشكالية الدراسة والفرضيات وأهمية الدراسة والهدف منها، ثم قمنا بتقديم دراسات سابقة متعلقة بالموضوع.
- أما الفصل الثاني تناولنا أدبيات نظرية لشركات التأمين وإستراتيجية التنويع بالإضافة إلى سبل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.
- أما الفصل الثالث فخصص لتوضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- أما بالنسبة للفصل الرابع حاولنا تحليل النتائج وتفسيرها وقمنا بمناقشة الفرضيات المطروحة.

I.10 الدراسات السابقة

إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات الصلة بموضوع البحث، ومعرفة باختصار النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة.

ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

❖ **دراسة سلاف رجال:** تحت عنوان "إستراتيجية تنويع المنتجات البترولية والغازية -دراسة حالة مجموعة سونطراك -" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2004. توصلت الباحثة في دراستها إلى أهم عامل يبرر اختيار التنويع كإستراتيجية رغم المخاطر، يرجع ذلك أن كل استثمار يحمل عائدا وخطرا وأنه كلما زاد العائد زاد الخطر، ولا يبرر الانسحاب من الاستثمار ذو العائد المرتفع وبالتالي التسيير بأسلوب المخاطرة وليس بأسلوب التحفظ، إذ ما أخذنا بالحسبان التحولات التكنولوجية السريعة، خطر ظهور المنتجات البديلة للمحروقات، تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في الميزة الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي والتي سعت المجموعة مؤخرا لاعتمادها في بعض نشاطاتها، والعامل الزمني لاتخاذ القرار الاستراتيجي، فالتحفظ

يكبح هذا النوع من القرارات التي تكون في الغالب محددة لبقاء الشركة في قطاع الصناعة، وأن الأثر الصافي لنظريات التنوع على نجاة المؤسسة يبقى غامضاً.

❖ **دراسة لنبيلة جعيج:** حيث حملت الدراسة عنوان "إستراتيجية التنوع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية -دراسة ميدانية في مؤسسة HODNA LAIT بالمسيلة ومؤسسة CONDOR للإلكترونيات ببرج بوعريريج-". مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية، فرع علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006. حيث عالجت في فصلها الأول مفهوم الإستراتيجية وإستراتيجية التنوع وأهميتها، والثاني حول أثر إستراتيجية التنوع على القدرة التنافسية للمؤسسة الإنتاجية، والثالث كان حول الدراسة الميدانية لأثر التنوع في المنتجات على التنافسية في مؤسسة CONDOR -HODNA LAIT.

وخلصت هذه الدراسة إلى: أن التنوع في المنتجات يسمح للمؤسسة بكسب الميزة التنافسية، حيث أنها تستفيد من أثر الخروج بمنتجات جديدة باستخدام مخلفات الإنتاج، وذلك من خلال الدخول بتشكيلة جديدة من المنتجات ذات جودة عالية مميزة عن المنافسين، كما ساعدت إستراتيجية التنوع في المنتجات على توزيع المخاطر من خلال إدخال منتجات موسمية لأن التنوع يؤدي إلى كسب ولاء الزبائن في قطاع معين في السوق، وذلك بتلبية حاجاته المختلفة.

❖ **دراسة مريم حيمر:** كانت بعنوان " دور إستراتيجيتي الإعلان والتنوع في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة -دراسة مؤسسة مطاحن الجنوب، بسكرة -" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013

توصلت هذه الدراسة إلى: إن إستراتيجية التنوع تؤثر على عوامل القدرة التنافسية للمؤسسة وتمكنها من زيادة حصتها السوقية ومواجهة المنافس، وأن هذه الإستراتيجية تساعد على إعطاء وتوفير الخيارات للمستهلك من جهة، وتحتم على المؤسسة تدعيم مركزها التنافسي، والمحافظة على وضعها التنافسي من جهة أخرى، وأن إستراتيجيتي الإعلان والتنوع تتطلبان وعي إستراتيجي من المؤسسة الاقتصادية من أجل معرفة كيفية التحكم في تطبيق هاتين الإستراتيجيتين من أجل مساعدة المؤسسة في تحقيق ميزة تنافسية، وأن إستراتيجية التنوع تؤثر على المؤشرات التنافسية وهذا من خلال تأثيرها بصفة خاصة على مؤشري التكلفة والربحية ورقم الأعمال، ونتائج تأثير الإعلان والتنوع على المؤشرات التنافسية يعتبر عاملاً مساعداً على تحليل الوضعية التنافسية للمؤسسة.

❖ **دراسة لعمر تيمجدين:** حيث كانت تحمل المذكرة عنوان " دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية -دراسة حالة مؤسسة CONDOR برج بوعريريج -"، مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013. حيث عالجت هذه الدراسة في فصلها الأول المقاربة النظرية لإستراتيجية التنويع، أما الثاني فكان حول مساهمة إستراتيجية التنويع في تحسدين الأداء، أما فصلها الثالث كان بعنوان واقع إستراتيجية التنويع وأثرها على مؤسسة كوندور.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى: تعتبر إستراتيجية التنويع من استراتيجيات النمو والتوسع التي تحقق للمؤسسة مكاسب إيجابية لاسيما توزيع المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة الناتجة أساسا عن المحيط غير المستقر، إضافة إلى جعل المؤسسة تتمتع بحافظة أنشطة متنوعة تسمح لها بالحصول على أرباح من أنشطة متعددة، أي تقليل الخطر الناتج من تبعية المؤسسة لمردود نشاط وحيد. وأن التنويع أصبح من الاستراتيجيات المهمة للمؤسسة من أجل البقاء في ظل بيئة دائمة التغير، حيث لا يكمن الهدف فقط في كيفية كسب زبائن جدد وإنما في كيفية المحافظة عليه ومسايرة أذواقه. وأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه، فهناك عدة مؤشرات يتم من خلالها متابعة وتقييم الأداء من تفاصيل الأهداف الإستراتيجية على مستويات مختلفة. إن إستراتيجية التنويع أثر بارز على أداء المؤسسة الصناعية، حيث تسمح لها بالنمو والاستقرار في السوق، فالمؤسسة الأكثر تنوعا في محفظة الأنشطة هي الأكثر قدرة على خلق أسواق جديدة والحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة.

II. أدبيات نظرية

II. الإطار النظري لشركات التأمين وإستراتيجية التنويع وأداءها المالي

يعد التأمين طريقة من أقدم الطرق التي تغطي العديد من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص، حيث تعمل شركات التأمين على تحمل الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر مقابل أقساط مالية تدفع لها من الأشخاص الذين يتعرضون لهذه المخاطر، فهذه الشركات تسعى للحفاظ على الاستمرارية والتوسع في نشاطها اعتماداً على العديد من الآليات تعرف من خلالها الأفراد بكل المنتجات التأمينية التي تقدمها، فرغم الاهتمام الذي استحوذ عليه هذا النوع من الشركات فإنه لا يزال يواجه العديد من المشاكل والتحديات، الأمر الذي رسخ قناعة هذه الشركات بالبحث عن طرق وأساليب جديدة من بينها اتخاذ إستراتيجيات جديدة تساعد على تخطي ذلك، إذ أن أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين هو تحقيق مستوى الأداء الأمثل الذي يضمن لها الاستمرار في السوق التأميني أمام منافسيها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى عالي بما يلاءم متطلباتها ويضمن توسعها.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن الموضوع تم في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم الأسس النظرية التي يبني عليها موضوع الدراسة، وتم تقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام وهي:

- الإطار العام لشركات التأمين
- الإطار العام لإستراتيجية التنويع
- سبل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

II.1 الإطار العام لشركات التأمين

تعد شركات التأمين الملجأ الأول والأخير للأشخاص من أجل وقاية أنفسهم وممتلكاتهم من مختلف الأخطار المحتمل تحققها، وتعمل هذه الشركات على توفير الأمن والطمأنينة للأفراد وتسمح لهم باستثمار هذه الأموال في مختلف المجالات للمساهمة بدور فعال في التنمية الاقتصادية.

II 1.1 التطور التاريخي للتأمين

يتسم نظام التأمين بالحدثة نسبياً فلم تكن نشأته على يد المشرع، بل محصلة تطور طويل وبطيء، ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

فعند البابليين ورد في قانون حمورابي سنة 2250 قبل الميلاد على أن التجار يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته ستشيد بأخرى بدلا عنها، أما إذا فقدوها نتيجة لخطأ أو إبحارها إلى مسافات لا تذهب إليها السفن عادة فلا يحق له المطالبة بأخرى جديدة.

وقد انتقلت هذه المهنة إلى إنجلترا على يد اللومبارديين الإيطاليين في القرن 14، وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة 1745 مصفغة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويزر متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأميني في العالم.

أما عن التأمين البري فقد ظهر أثر الحريق الذي شب في لندن سنة 1666م والذي تسبب في خسائر كبيرة، وعقب هذا الحريق ضمت شركات التأمين البحري إلى عملياتها العادية التأمين ضد الحرائق.

ثم ظهرت صور جديدة للتأمين على الحياة وذلك بوضع جداول وإحصاءات خاصة بالوفيات، تتيج تحديد درجة احتمال الوفاة وقسط التأمين على نحو علمي وفني دقيق بعد أن كان يعتبر من قبيل المضاربة على حياة الإنسان.

وخلال القرن 19 ظهرت التأمينات من المسؤولية وحوادث العمل ومن الأضرار التي تسببها الخيول وتأمين السيارات، وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها. وقد ظهرت تقنية إعادة التأمين من طرف ليودس وهذا لإعطاء ضمانات أكثر للشركات المتواجدة في الميدان.

أما في القرن الحالي فقد تعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته، بسبب تعقد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها، فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب والنقل الجوي، التأمين ضد الحوادث وتكسر الآلات، التأمين عمى الديون والمسؤولية المدنية. (سليمة، 2011، صفحة 70)

2.1. II تعريف شركات التأمين

هناك عدة تعاريف لشركات التأمين نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

❖ شركات التأمين هي نوع من أنواع المؤسسات المالية تقوم باستلام أقساط التأمين من الزبائن مقابل منحهم وثائق التأمين التي تحميهم من الخسارة المالية الناجمة عن حوادث معينة، ثم تعتمد تلك الشركة إلى استثمار موجوداتها في أعمالها وصناعاتها، وتمنح مبالغ من المال تحتاجها المؤسسات التجارية الأخرى لأداء أعمالها أو تطويرها. (يوسف و مزبود، 2018)

❖ شركات التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.

❖ يتضح من هذا التعريف أن شركات التأمين هي أحد طرفي عقد التأمين تقوم بدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له مقابل حصولها على قسط تأمين وحيد أو مجموعة أقساط، التي تقبض بشكل منتظم وفي وقت متفق عليه مسبقا. (حنفي و قرياقص، الاسواق والمؤسسات المالية، 1999، صفحة 331)

❖ شركات التأمين هي شركة تحصل على الأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها في مقابل عائد مثلها مثل البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو غير مباشرة عن طريق دفع أقساط التأمين، وتصنف ضمن دائرة الشركات التجارية. (Sainrapt, 1996, p. 1278)

❖ تنص المادة رقم 203 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق لـ 25 يناير سنة 1995 المتضمن القانون الأساسي المتعلق بالتأمينات على ما يلي:

شركات التأمين و/أو إعادة التأمين هي شركات تتولى اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين و/أو إعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به.

يميز في هذا الشأن بين :

➤ الشركات التي تأخذ التزامات يرتبط تنفيذها بمدة الحياة البشرية والحالة الصحية أو الجسدية للأشخاص والرسالة ومساعدة الأشخاص.

➤ شركات التأمين من أي طبيعة كانت وغير تلك المذكورة في البند الأول.

من هذه المادة يتبين لنا أن شركات التأمين تنشط ضمن إطار قانوني وأن نشاطها قائم على أساس توفير الأمان للمؤمن له من خلال تعويض الضرر. كما تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها مقابل

عائد، يشاركها فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة، أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين، إذ تعتبر من أهم المتعاملين الاقتصاديين. (سليمة، 2011، صفحة 74)

من خلال التعارف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لشركات التأمين بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد توظيفها مقابل عائد يتوزع على الشركاء.

II. 3.1. تصنيف شركات التأمين

اختلفت آراء الاقتصاديين حول تصنيف شركات التأمين إلا أن أغلبهم اتفقوا على أن شركات التأمين تصنف حسب معيارين أساسيين وهما المعيار القانوني ومعيار النشاط، ليتجزأ كل منها إلى مجموعة من الأنواع، سيتم التعرف على مفهوم كل منها

II. 1.3.1. حسب المعيار القانوني

➤ **شركات المساهمة:** تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس إدارة يتولى التسيير ولهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تتميز هذه الشركات بكبر رأسمالها وضمها لعدد كبير من المساهمين.

➤ **شركات التأمين التبادلي:** تتمثل فكرة التأمين التبادلي في مجموعة من الأفراد تجمعهم صفة معينة مثل المهنة، ومعرضين لأخطار متشابهة يتفقون فيما بينهم على أن من يتعرض منهم لأحد هذه الأخطار يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسائر الناتجة عن هذا الخطر، وهي لا تهدف على تحقيق الربح وإنما هدفها تقديم الخدمة التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، حيث أنها لا تحتاج إلى أموال عند تأسيسها لأن تكاليفها قليلة حيث الأعضاء يجمعون بين صفتي المؤمن والمؤمن له.

➤ **الجمعيات التعاونية:** يقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود كما أن مسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سداد، ومجلس الإدارة يشكل كما في شركات المساهمة، وعلى عكس التأمين التبادلي لا يشترط في عضو الجمعية أن يكون من حملة الوثائق ومع ذلك يمكنه طلب الحماية التأمينية ضد بعض الأخطار مقابل سداد القسط أو التكلفة المناسبة.

➤ **شركات الصناديق:** تشبه شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيته تكون في يد حملة الوثائق التأمينية. وهي لا تصدر أسهماً، بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين.

➤ **الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب، الزلازل، البراكين، وغيرها. فتقوم الدولة هنا بدور المؤمن، إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى والهدف هو إصلاح اجتماعي وتوزيع المداخل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز. (المغربي، ادارة المنشآت المتخصصة (البنوك-منشآت التأمين -البورصات)، 2009)

II. 2.3.1. حسب معيار النشاط

➤ **شركات التأمين على الحياة:** يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (المختلط)، وهي تمثل أهم قسم من أقسام التأمين فهي تمثل وسيطا ماليا، فتقوم بتحميل أقساط التأمين من المؤمن لهم وتقوم بإقراض تلك المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى، كما يطلق عليها أيضا بشركات التأمين على الأشخاص.

➤ **شركات التأمين العام:** يطلق اسم التأمينات العامة على جميع عمليات التأمين بخلاف عمليات التأمين على الحياة، وهي تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق، السرقة، تأمين النقل بأنواعه وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية اتجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات، كما يطلق عليها بشركات التأمين على الأضرار. (اسيا، 2015)

II. 4.1. وظائف شركات التأمين

تتعدد الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة الأنشطة التي يتم بمقتضاها تحقيق الأهداف المسطرة، لكن من الصعب حصر كافة العمليات لشركة التأمين إن لم يكن يستحيل ذلك بسبب كثرتها وتنوعها، غير أنه هنا مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب النشاط التقني في شركة التأمين والتي سنتناولها باختصار وهي:

❖ **الاكتتاب (تقديم الخدمات):** يرى "Frederick G.Crane" أن عملية الاكتتاب "underwriting" هي عملية دراسة وفحص الأخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها، أي تحديد لماهية الأخطار التي يجب قبولها وكيفية التأمين عليها، حيث يتولاها أشخاص في شركة التأمين يطلق عليهم مكنتبي التأمين، يقومون باستلام طلبات التأمين "application frame" من منتجي الشركة "company agents" وفحصها وإعطاء قرار بقبول التأمين على الأخطار أو عدمه، وفي حالة القبول يقوموا بتحديد الأسعار الملائمة للأخطار المقبولة حسب درجة خطورتها. (Crane, 1984)

❖ **التسعير:** هو تلك العملية التي يتم من خلالها إيجاد قسط التأمين أو معدل القسط، وسعر التأمين هو دالة في تكاليف الإنتاج وهو بذل يتشابه مع المنتجات الأخرى، إلا أن تسعير التأمين يختلف عن تسعير المنتجات الأخرى حيث تعلم الشركة جيدا تكلفة إنتاج هذه المنتجات مقدما، لذلك يتم تحديد

أسعار هذه المنتجات لتغطية كل التكاليف، وكذلك تعظيم هامش الربح، ولكن في مجال التأمين لا يمكن أن تعلم شركة التأمين التكلفة الحقيقية للتأمين مقدما، فمن الممكن أن يكون قسط التأمين غير كاف لدفع كل التعويضات والمصروفات خلال مدة التأمين، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم إمكانية تحديد الخسائر والمصروفات الفعلية إلا بعد انتهاء مدة وثيقة التأمين، والشخص الذي يقوم بتحديد الأسعار يعرف بالخبير الاكتواري، وهو شخص متخصص ذو مهارة عالية على دراية بكل جوانب عمليات التأمين والتي تشمل التخطيط والتسعير والبحوث، يحدد الخبراء الاكتواريون أسعار التأمين باستخدام خبرة الخسارة الماضية والإحصاءات الخاصة بنوع التأمين. (حنفي و قياقص، الاسواق والمؤسسات المالية، 1999، صفحة 331)

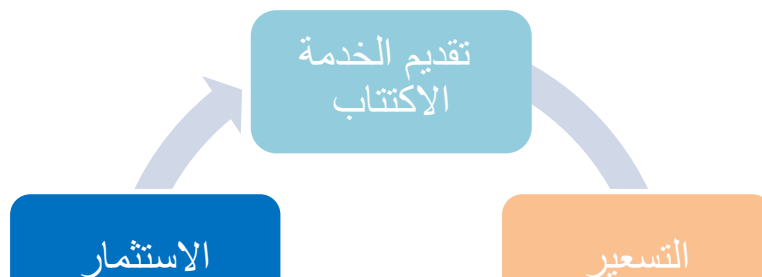
❖ **التعويض (تسوية المطالبات):** هي تلك العملية المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو التعويضات المستحقة للمؤمن لهم، وهي التزام ينشأ على شركة التأمين بمجرد قبولها الاكتتاب في خطر ما، فبإصدار عقد التأمين تتعهد بأن تدفع للمؤمن له أو المستفيد الذي يعينه، مبلغ التأمين عند وقوع الخطر أو الحادث المؤمن ضده

❖ **إعادة التأمين:** إعادة التأمين هي تحويل جزء من أو كل الأعمال التأمينية المبرمة عن طريق شركة تأمين معينة إلى شركة تأمين أخرى، ويطلق على شركة التأمين التي تتعهد بالتأمين بصفة مبدئية باسم الشركة المسندة أو المتنازلة "La Cédante"، ويطلق على الشركة التي تقبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليها اسم شركة إعادة التأمين أو المعيد "Le Reassure"، ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى بالاحتفاظ الصافي أو حد الاحتفاظ، ويعرف مبلغ التأمين الذي تم إسناده إلى معيد التأمين بالمبلغ المتنازل عنه.

❖ **الاستثمار:** كون أقساط التأمين التي تم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها.

❖ وحسب مبدأ الملائمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لأجل طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات بما أن مدد هذه الوثائق غالبا ما تكون سنة فأقل وبالتالي فإن التزاماتها كذلك تكون قصيرة الأجل، فهي تقوم باستثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية قصيرة الأجل شديدة السيولة كالاستثمار في الأسهم وأذونات الخزينة وأي أدوات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة ويسر. (عريقات ح.، 2010)

الشكل 01: وظائف شركات التأمين.



المصدر: من إعداد الطالبتان.

II.2 الإطار العام لإستراتيجية التنويع

تعتبر الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة الاقتصادية احد أهم نقاط ازدهارها ومستقبلها على المدى الطويل، ويمكن القول أن إستراتيجية التنويع من أبرز الأنواع نظرا لأهمية هذا النوع، فشكل مصطلح إستراتيجية التنويع لوحده حقل دراسة للعديد من الباحثين، فتعددت أفكارهم بتعدد اتجاهاتهم، وشهد هذا المفهوم تطورا سريعا، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها تلتقي في الجوهر والمضمون، مما جعلها دراسات مكملية لبعضها البعض عند النظر إليها بصورة شمولية.

II 1.2 مفهوم إستراتيجية التنويع وأهميتها

II 1.1.2 مفهوم إستراتيجية التنويع

فيما يلي أبرز تعاريف إستراتيجية التنويع والمساهمات الفكرية للعديد من الباحثين في هذا المجال:

❖ يعرف أنسوف (ansoff) إستراتيجية التنويع بأنها عملية تقديم منتجات جديدة إلى أسواق جديدة بشكل كامل، فإذا امتلكت مؤسسة الأعمال إمكانيات من ناحية الموارد والتكنولوجيا فيمكنها تقديم منتجات جديدة لأسواق لم يتم التعامل معها، وتعتبر هذه الإستراتيجية المفضلة للمؤسسات الرائدة الكبيرة. (الغالبى و وائل محمد، 2007، صفحة 382)

❖ أما بيرى (Berry) فيعرف إستراتيجية التنويع بأنها دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة.

❖ في حين يعرف آخرون من أمثال روميلت وبيتز (Rumelt و pitss) التنويع على أنه عدد مجالات الأنشطة والأعمال المستقلة التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعرف

بتنوع النشاط الاستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة ومنتجات جديدة. (نبيلة، 2007، صفحة 82)

❖ وعرفها كل من ((Varadarajan و Ramanojam (1989) على أنها دخول المؤسسة في مجال نشاط جديد سواء عن طريق النمو الداخلي أو عن طريق الحياة. (فريد و عباسية، 2007)

❖ وتعني أيضا أن تقوم مؤسسة بالتوسع من خلال:

- تقديم منتجات أو خدمات جديدة.
- إضافة أسواق جديدة إلى الأسواق الحالية.
- إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية. (A & Strickland, 1999, p. 170)

فالمهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو دخول المؤسسة في بعض مجالات الأعمال، فهي إستراتيجية مناسبة عندما يكون للمؤسسة موقع تنافسي قوي، وتستخدم هذه الإستراتيجية لتنوع المخاطر من جهة وكذا مواجهة وصول بعض المنتجات إلى مرحلة النضوج أو الإشباع من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك فهي تحقق تدفقات نقدية تزيد على احتياجات الاستثمار في وحدة الأعمال الإستراتيجية. (Glueck & William, 1980)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم إستراتيجية التنوع هي أن تقوم المؤسسات الاقتصادية بالتوسع والدخول في أسواق جديدة وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة أو خدمات جديدة أو كسب حصص سوقية جديدة، أو إضافة عمليات إنتاج جديدة إلى عملياتها الحالية.

II. 2.1.2. أهمية التنوع

تتجلى أهمية التنوع في كونه يضمن للمؤسسة الموقع الحسن مقارنة بمنافسيها من خلال المحافظة على مركزها التنافسي وحصتها السوقية، وهذا نتيجة إضافة منتجات جديدة وفتح أسواق جديدة أيضا. (اسماعيل، 1997، صفحة 175)

فضلا على ذلك فهو يضمن للمؤسسة:

- ✓ الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وخاصة عندما يكون عبئ التكاليف الثابتة كبيرا.
- ✓ انخفاض تكاليف النقل، ففي حالة التكامل الرأسي إذا كانت كل المراحل الإنتاجية مجمعة في منطقة واحدة فهذا من شأنه أن يخفض من تكاليف النقل الداخلي للمنتجات والمواد.
- ✓ تقليل المخاطر ومنها تلك المخاطر المتوقعة من انخفاض الطلب عن طريق إنتاج سلعة أخرى ذات طلب كبير.

- ✓ وكذلك تقليل المخاطر الناتجة عن تأخير أو تدهور نوعية المواد الأولية.
- ✓ تحقيق التوازن الاقتصادي للمؤسسة، مع تغطية بعض الجوانب التي تتعرض لها المؤسسة مع منتجاتها الحالية. (يحه و عمر، 2011، صفحة 270)
- غير أنه بالمقابل، تنطوي إستراتيجية التنوع على جملة من العيوب والمآخذ أهمها:
- ✓ تعقيدات التسيير، أي تسيير محفظة الأنشطة، حيث أن المؤسسة تكون أمام أسواق متعددة وذات طبيعة مختلفة.
- ✓ وكذا أمام خطوط إنتاج ذات متطلبات مختلفة، وهو ما يقتضي إجراء تجزئة إستراتيجية، وبالتالي إنشاء إدارة خاصة بكل نشاط وهو ما يعني ارتفاع التكاليف الثابتة. (حسين، 2008، صفحة 147)

II. 2.2. أنواع إستراتيجية التنوع وطرق قياسها

II. 1.2.2. أنواع إستراتيجية التنوع

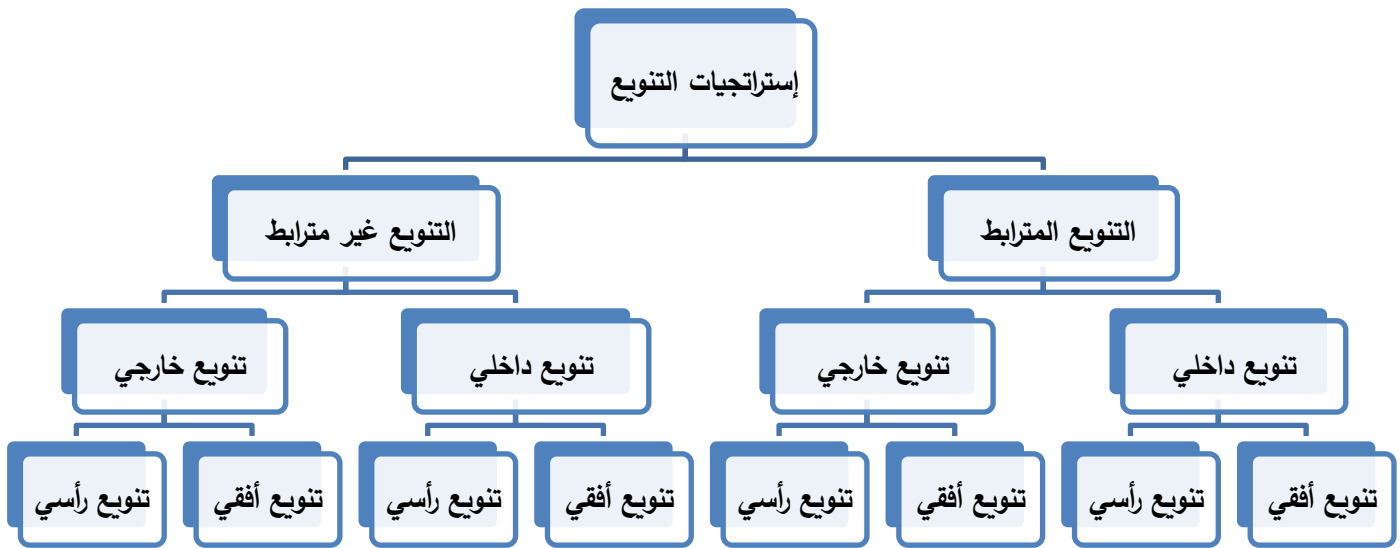
إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنوع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حالياً، فهي تسمح لها بالتوسع في أعمالها ومنتجاتها، فإذا كان هذا المجال الجديد الذي تدخله المؤسسة مرتبط بمجالات الأعمال الحالية، فإن هذا التنوع يطلق عليه اسم التنوع المترابط، أما إذا كان هذا المجال غير مرتبط بمجالات عمل المؤسسة الحالية، فهي تتبع إستراتيجية التنوع غير المترابط، في المقابل قد تتبنى المؤسسة الاقتصادية إستراتيجية التنوع الداخلي باستخدام مواردها الداخلية، أو من خلال الاندماج مع مؤسسة أخرى، أو شراء وحيازة مؤسسة أخرى وبذلك قد انتهجت إستراتيجية التنوع الخارجي .

هذا ومن الممكن أن تقوم المؤسسة بالتنوع من خلال القيام بالتكامل الأفقي أو التكامل الرأسي، هذا الأخير قد يأخذ شكل التنوع الأمامي أو التنوع الخلفي.

وعليه ومما تقدم يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنوع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

- التنوع المترابط وغير المترابط .
- التنوع الداخلي أو الخارجي.
- التنوع الأفقي أو الرأسي.

الشكل 02: أنواع إستراتيجية التنوع.



المصدر: (جتور، 2004، صفحة 243)

تتضمن إستراتيجية التنوع الأنواع التالية:

❖ التنوع المترابط والتنوع غير المترابط

➤ **التنوع المترابط:** هو أن تقوم المؤسسة بإضافة بعض مجالات الأعمال الجديدة إلى مجال عملها الحالي، شرط أن ترتبط هذه المجالات ارتباطاً استراتيجياً بالمجال الحالي الذي تعمل فيه المؤسسة، وهذا الارتباط قد يتعلق بمجالات متنوعة مثل التكنولوجيا، التوزيع، الزبائن، العلامة، وهذا الارتباط يتجلى في جانب أو أكثر مثل ارتباطها بالتكنولوجيا المعتمدة أو المستهلكين المستهدفين، مما يمكن المؤسسة من الاستفادة من عامل تعاون عناصر الإنتاج، الذي قد يؤدي إلى درجة فعالية أكبر من مجموع الفعالية الخارجية لهذه العناصر في حالة استخدام المؤسسة الاقتصادية لكل عنصر منها على حدة. (Mayrhofer, 2007, p. 44)

ويبنى التنوع المرتبط على تحويل ورفع قيمة الكفاءات والمشاركة في الموارد وحزم المنتجات، إن الارتباط في النهاية يقوم على تشابهات واضحة مثل خطوط المنتج أو العملاء أو قنوات التوزيع. إن مفتاح التنوع المرتبط الناجح هو تطوير التعاونية التعظيمية بين وحدات الأعمال المرتبطة والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد القدرة الكامنة لتوفيق القوى بين وحدات الأعمال، وبعد ذلك يجب أن يكون هذا التوفيق مرهوناً بكفاءة صعبة التقليد، إن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يكون صعباً عندما لا يشترك مديرو وحدات الأعمال المختلفة في قيم ثقافية مشتركة. (الدين، 2012، صفحة 23)

➤ **التنوع غير المترابط:** يحدث ذلك عندما تتحول المؤسسة إلى مجالات وأنشطة لا ترتبط بعملياتها الحالية (المرسي و رشيدى جبة، 2007، صفحة 304)، فهذا النوع من التنوع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كلياً إلى مجال المؤسسة، ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأية صلة.

وبهذه الإستراتيجية تهتم الإدارة العليا بمقياس العائد على الاستثمار، عوضاً عن وجود خيط متصل يربط بين أعمال المؤسسة كلما كان العائد على الاستثمار عالياً. (الصمدي، 2007، صفحة 112). إن التنوع غير المترابط يتضمن الدخول إلى صناعة ليس لديها ارتباط واضح بأي من أنشطة سلسلة القيمة للشركة في صناعتها الحالية ويبني فقط على استخدام الكفاءات التنظيمية العامة من أجل زيادة ربحية كل وحدة أعمال.

فالتنوع غير المرتبط تقوده الرغبة في الاستفادة من فرص الربح في صناعة ما، ويجعل الشركة تشترك في أعمال غير متشابهة بطبيعتها وعلى الرغم أن هذه الطريقة قد تقلل المخاطر التي تتعرض لها الشركة فإنها تحمل أيضاً عدد من الأضرار أو المساوئ المحتملة، وبسبب أن اهتمامات المديرين الإستراتيجيين موزعة عبر وحدات الأعمال غير المرتبطة، فإنهم قد لا يبقون على مقربة من السوق والتغيرات التقنية التي تؤثر على الأعمال أو يسايرونها، وعلاوة على ذلك فقد يتجاهلون عن غير قصد النشاط الأساسي للشركة من أجل وحدة أعمال أخرى أو أكثر، إن تجنب هذه الأخطاء يكون أسهل عندما تكون وحدات أعمال الشركة مرتبطة (الدين، 2012، صفحة 25)

❖ التنوع الداخلي والتنوع الخارجي

➤ **التنوع الداخلي:** يعتبر التنوع داخلياً إذا قامت المؤسسة بإنتاج منتجات جديدة بالاعتماد على مواردها الداخلية أي مواردها الخاصة، وذلك بإقامة وحدات أو خطوط إنتاج جديدة، وغالباً ما تكون هذه المنتجات مترابطة. (حسين، 2008، صفحة 144)

ويمكن أن تأخذ هذه الإستراتيجية بعض أو كل الأشكال التالية:

- دخول المؤسسة أسواق جديدة بنفس منتجاتها الحالية عندما ترغب في الانتشار وتوسيع النطاق الجغرافي ليشمل عملاء جدد سواء في السوق المحلي أو في الأسواق العالمية.
- جذب عملاء جدد للمنتجات الحالية، وذلك من خلال محاولة كسب شرائح سوقية جديدة من العملاء لم تكن تستخدم منتجات المؤسسة من قبل.
- تسويق منتجات جديدة في الأسواق الحالية وذلك للاستفادة من الجهود التسويقية الحالية للمؤسسة.
- تسويق منتجات جديدة في أسواق جديدة، ويعتبر هذا الشكل أقل استخداماً من الأشكال الأخرى، نظراً لما يحيطه من مخاطر متنوعة. (اسماعيل، 1997، صفحة 305)

➤ **التنوع الخارجي:** يأخذ ثلاثة أشكال وهي:

- **الاستحواذ أو الامتصاص:** أي قيام المؤسسة بشراء مؤسسة أو مؤسسات أخرى، عادة ما تكون أصغر منها أو تعاني من صعوبات مالية، وبالتالي تكون المؤسسة قد ضمت إليها منتجا أو منتجات أخرى و أسواق أخرى.
- **الاندماج:** انضمام مؤسسات أو أكثر ومزج أعمالها لتكون مؤسسة واحدة، ربما باسم جديد أو باسم أحدهما، وعادة ما تكون تلك المؤسسات ذات حجم صغير.
- **المؤسسات المشتركة:** في هذه الحالة ليس هناك شراء ولا اندماج، وإنما هناك مؤسسة جديدة تم إنشاؤها بالاشتراك ما بين مؤسستين أو أكثر، بغرض إنتاج منتج أو منتجات جديدة (حسين، 2008، صفحة 145)

ولنجاح إستراتيجية التنوع الخارجي بأشكالها المختلفة، لا بد من اعتبارات يجب مراعاتها ومن أهمها ما يلي¹:

- ✓ تحديد الأهداف بوضوح وتوزيعها على مختلف المراكز المسؤولية، خاصة توقعات الربحية.
- ✓ تحديد الأرباح لكل من مساهمي المؤسستين المنضمتين. (المغربي، الادارة الاستراتيجية، 1999)

❖ التنوع العمودي والأفقي

➤ **التنوع العمودي:** هي أن تتوسع المنظمة في مجالات أعمال ضرورية لتصنيع أو توزيع منتجاتها الحالية والتي كانت تعتمد فيها على منظمات أخرى مستقلة، وينقسم إلى:

- **التكامل الأمامي:** يعني الدخول إلى فروع تجارية وإحداث علاقة مباشرة مع المستهلكين.
- **التكامل الخلفي:** يتعلق بدخول المؤسسة في أنشطة التموين بمواد ومستلزمات نشاطها الأصلي التي عادة ما تحصل عليها من الموردين. (الياس، 2011، صفحة 79)

➤ **التنوع الأفقي:** هو استخدام نفس القدرات التقنية والتجارية في ممارسة أنشطة مشابهة للأنشطة الأصلية و/أو بديلة لها باستخدام نفس سلسلة الإنتاج ونفس نقاط التوزيع، بحيث تتمكن المؤسسة من استغلال كافة الموارد المتاحة لتحقيق النمو في الأنشطة وإقامة علاقة وثيقة مع العملاء. (الياس، 2011، صفحة 79)

II. 2.2.2 طرق قياس إستراتيجية التنوع

هناك اتجاهان فكريان اهتمتا بدراسة أثر إستراتيجية التنوع على أداء المؤسسات الاقتصادية، فأحد هذه التيارات يتمثل في الإدارة الإستراتيجية، والآخر يتمثل في الاقتصاد الصناعي. فدراسات الاقتصاد الصناعي تعتمد في قياسها على مؤشرات محسوبة انطلاقا من إحصاء مجالات النشاط لكل مؤسسة، في حين دراسات

الإدارة الإستراتيجية استخدمت منذ سنة 1974 معيارا تصنيفا يستند على أعمال RUMELT. (تيمجدين، 2013، صفحة 24)

❖ طرق القياس المستمرة

من بين الدراسات الأولى المهمة بإستراتيجية التنوع وعلاقتها بأداء المؤسسة الاقتصادية، نجد دراسات الاقتصاد الصناعي، المرتكزة أساسا على درجة التنوع في المؤسسات محل الدراسة، ومن أهم هذه المقاييس والأكثر استعمالا:

➤ **مؤشر بيرري (BERRY):** يقابل هذا المؤشر مقياس هيرشمان - هيرفندال للتركيز، ويأخذ الصيغة التالية:

$$I_B = 1 - \sum p_i^2$$

حيث:

I_B : مؤشر بيرري.

P_i : النصيب النسبي للنشاط (i) الذي تساهم فيه المؤسسة من الإنتاج الكلي أو المبيعات الكلية للمؤسسة في جميع المنتجات.

حيث:

- إذا كانت المؤسسة تنتج منتجا واحدا فإن $P_i = 1$ ، ومن ثم فإن $I_B = 0$ ، وفي هذه الحالة تكون المؤسسة متخصصة تخصصا كاملا في منتج رئيسي واحد ولا يوجد هناك أي نوع من التنوع.
- إذا كانت المؤسسة تشترك في إنتاج k منتج بحيث تتساوى مساهمتها في جميع المنتجات، ومن ثم فإن $I_B = 1 - \frac{1}{K}$.

يعطي هذا المؤشر وزنا أكبر للأنشطة ذات الأهمية النسبية الأكبر، ووزنا أقل للأنشطة الثانوية ذات الأهمية النسبية المنخفضة، لكن لا يحدد العلاقة بين هذه الأنشطة. (تيمجدين، 2013، صفحة 25)

➤ **مؤشر أنتروب (ENTROPIE):** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$DT = - \sum P_i \ln \left(\frac{1}{P_i} \right)$$

حيث:

DT: مؤشر أنتروبي.

Pi: النصيب النسبي للنشاط (i) الذي تساهم فيه المؤسسة من الإنتاج الكلي أو المبيعات الكلية للمؤسسة في جميع المنتجات.

N: عدد مجالات النشاط.

يلاحظ أن هذا المقياس يعطي وزنا لكل نشاط يساوي اللوغاريتم لمقلوب نصيبها النسبي $\ln(1/Pi)$ من مميزات هذا المؤشر أنه يدرس مستوى العلاقات المتبادلة بين النشاطات المختلفة في الشركة حيث: يأخذ القيمة 0 في حالة تخصص المؤسسة في منتج واحد والقيمة $\ln(n)$ في حالة وزع رقم أعمال الشركة بشكل متساوي على عدد من الأنشطة (n) وتصبح في هذه الحال $DT = \ln(n)$.

❖ طريقة القياس المتقطعة

➤ نموذج RUMELT (1974): ذهب RUMELT إلى الاستعانة بمؤشرات كمية لحصر مجال التوازن بين التخصص والتنوع، وذلك بقياس درجة التنوع بمعدلات تقيس مستويات النشاط (أو الأنشطة) إلى رقم الأعمال الإجمالي وهي:

- **معدل التخصص ويرمز له بـ RS**: ويقاس بمساهمة النشاط الأكبر في رقم الأعمال الإجمالي.
- **معدل الارتباط ويرمز له بـ RC**: يقاس بنسبة رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة المرتبطة فيما بينها إلى رقم الأعمال الإجمالي.
- **معدل العلاقة ويرمز له بـ Rr**: ويقاس بنسبة رقم الأعمال الذي يعود لأكثر مجموعة نشاط المرتبطة بطريقة معينة.
- **معدل الارتباط الرأسي ويرمز له بـ Rv**: ويقاس بنسبة رقم الأعمال الذي يعود لأكثر مجموعة مجالات النشاط المشاركة في أي عملية إنتاجية لأي مرحلة من مراحل الإنتاج. (تيمجدين، 2013، صفحة 25)

من خلال إيجاد قيمة هذه المعدلات يمكن الحصول على تصنيفات المؤسسة كما يلي:

- **مؤسسة ذات نشاط وحيد**: $RS \geq 0.95$.
- **مؤسسة ذات نشاط مهيم وتنوع رأسي**: $RV \geq 0.70$ $0.95 > RS > 0.75$
- **مؤسسة ذات نشاط مهيم وتنوع مقيد**: $RC < (Rr + Rs)/2$ $0.95 > RS > 0.70$

▪ مؤسسة ذات تنويع مقيد: $RS < 0.70$, $Rr > 0.70$, $RC < (Rr+Rs)/2$

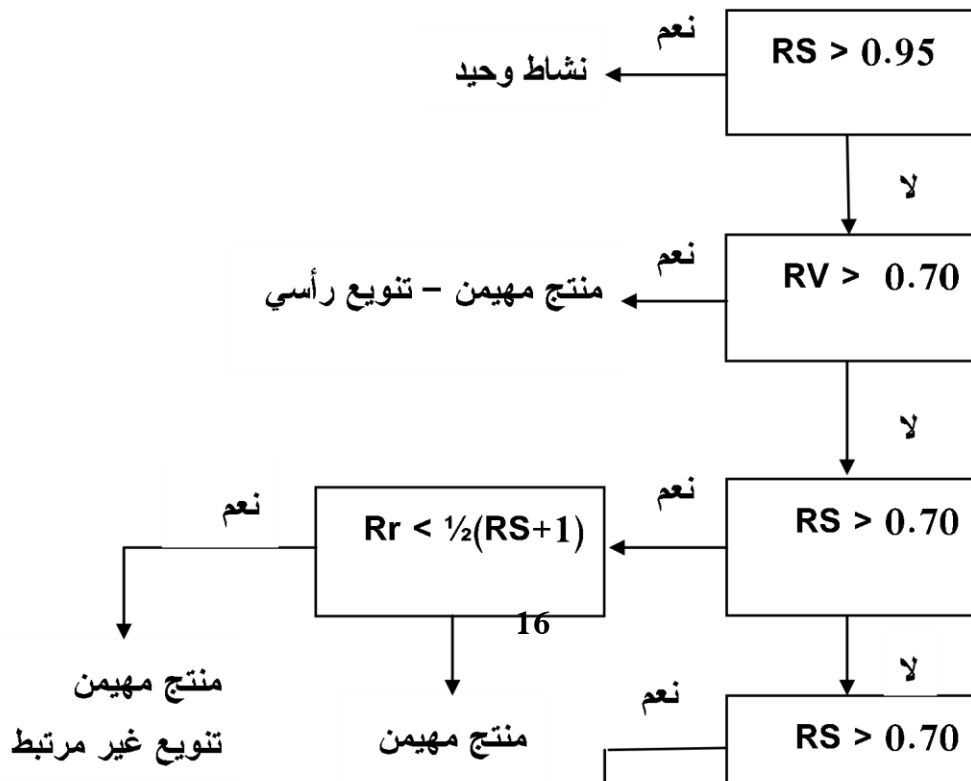
▪ مؤسسة ذات تنويع غير مرتبط: $Rr < 0.70$

▪ مؤسسة ذات تنويع مرتبط: $RS < 0.70$, $Rr > 0.70$, $Rc < (Rr+RS)/2$

قام RUMELT بوضع عتبة محددة كمعيار للفصل بين التخصص والتنويع، فالمؤسسة تتجاوز حدود التخصص وتدخل مجال التنويع إذا كان نشاطها الأصلي يساهم بأقل من 70 % من رقم الأعمال الإجمالي، وتنتقل من التنويع المرتبط إلى التنويع غير المرتبط إذا تجاوزت مساهمة الأنشطة المرتبطة فيما بينها نفس النسبة من رقم الأعمال . (تيمجدين، 2013، صفحة 26)

ويمكن تلخيص نموذج RUMELT في الشكل التالي:

الشكل 03: نموذج RUMELT.



المصدر : (تيمجدين، 2013، صفحة 27).

II. 3.2 دوافع إستراتيجية التنويع

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالمؤسسات إلى اتخاذ التنويع كإستراتيجية نذكر منها:

❖ **حالة عدم التأكد:** إن أهم دافع للتنويع في الحقيقة هو أن المؤسسة تمارس نشاطها في ظروف عدم التأكد، فعلى سبيل المثال قد يتراجع الطلب على منتج مؤسسة متخصصة، مما يؤدي إلى تراجع أرباحها، وفي هذه الحالة عليها أن تفكر في إدخال خطوط إنتاج جديدة. كما قد تتعرض المؤسسة لتعطل طاقتها لفترة طويلة، خاصة إذا كان الطلب موسميا كما في حالة الطلب على الألبسة في فصلي الشتاء والصيف، المثلجات وصناعة الفندقية. (George & Others, 2000, p. 77)

❖ **النمو:** إن الغرض الرئيسي وراء قيام المؤسسة الصناعية بإتباع إستراتيجية التنويع هو الرغبة في التوسع في أعمالها وزيادة انتشارها عما هي عليه في الوضع الحالي. (المغربي، الادارة الاستراتيجية، 1999، صفحة 167)

❖ **القوة السوقية:** تجد المؤسسة في التنويع فرصة لتوسيع حصتها السوقية من خلال خطوط إنتاج جديدة وكذلك زيادة قوتها السوقية من خلال المنتجات القائمة وهذا ما يحصل في حالة احتكار السوق. (George & Others, 2000, p. 80)

❖ **ارتفاع عوائق الدخول:** إن بناء قاعدة جديدة لمنافسة مناطق التبادل الحر بين مختلف الاقتصاديات أدى إلى تطور هياكل السوق منذ سنوات 1980 و1990، وهو ما نتج عنه تطور تكاليف الدخول إلى الأسواق ذات الأحجام الكبيرة والمنافسة العالية. وهذا التطور في شروط المنافسة أظهر أهمية إستراتيجية التنويع من خلال تركيز المؤسسة اهتماماتها حول توجيه مختلف استثماراتها نحو صناعات مختلفة. (Tahi, 2001, p. 120)

II. 4.2. التنوع في نشاط شركات التأمين الجزائرية

تعتبر شركات التأمين من الشركات المالية التي تعمل في حقل الوساطة المالية، فتعمل على تجميع مبالغ طائلة من المواطنين، ومنشآت الأعمال، على شكل أقساط تأمين، وأقساط إعادة التأمين، فتقوم بإعادة استثمارها في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.

ويعتبر التأمين مهما في الاقتصاد الوطني بسبب الموارد المستخدمة في التأمين وإدارة المخاطر.

ومن أجل محافظة شركات التأمين على مكانتها الاقتصادية كان لابد لها من إشباع رغبات الزبائن، عن طريق تبني إستراتيجية التنوع سواء في النشاط التقني (نشاط التأمين المباشر ونشاط إعادة التأمين) ، أو النشاط المالي (الاستثمارات) ، وهذا ما سنقوم بإبرازه بشكل مختصر.

II. 1.4.2. التنوع في النشاط التقني

تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين أن تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها، فتقوم شركة التأمين بالاحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي يتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين، وتسمى هذه العملية "بإعادة التأمين".

II. 2.4.2. التنوع في النشاط المباشر

تتميز شركات التأمين بتنوع منتجاتها بتنوع مجالات اختصاصها وسنتناول في العناصر التالية أهم هذه المنتجات.

❖ تأمين الأضرار: يتكون من الفروع الرئيسية التالية

➤ تأمين السيارات (ASS –AUTOMOBILE): صدر أول نص قانوني متعلق بإلزامية تأمين السيارات في 02 جانفي 1974، في المادة (1): " التأمين إجباري لكل السيارات التي لها محركات و تنتقل على الطريق العمومي سواء كان لها عجلتان أو ثلاثة أو أكثر، وكذلك بالنسبة للمقطورات النصفية" كما أنه توجد مجموعة من الأخطار التي يؤمن عليها أو المضمونة فهناك ضمانات اختيارية كتأمين كافة المخاطر أو تأمين الزجاج أما الإلزامية فتشمل ضمان المسؤولية المدنية".

➤ تأمين الأخطار المختلفة IARD: يشتمل على الأنواع التالية:

• التأمين على الحريق وعلى الكوارث الطبيعية (Incendie, Explosions et elements Naturels)

■ **التأمين على الحريق:** له الصفة الإلزامية في بعض القطاعات، حيث يجبر القانون الهيئات العمومية التابعة وذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد على تأمين الأخطار الناتجة عن الحرائق .

■ **التأمين على الكوارث الطبيعية:** بعد ما كانت هذه الأخطار غير معنية بالتأمين سمح المشرع الجزائري من خلال قانون التأمينات لسنة 1980 بالتأمين ضد هذا النوع من الأخطار في إطار الضمانات المكمل لخطر الحريق، وقد سمح الأمر 70/59 لمؤسسات التأمين بإلحاق هذا النوع من الضمانات لكل أنواع عقود التأمين عن الأضرار، وبعد آثار فيضانات باب الوادي بالعاصمة وزلزال بومرداس، أجبر المشرع الجزائري كل المتعاملين الاقتصاديين باكتتاب هذا النوع من العقود، كما حدد إطار العمل لمختلف المتدخلين من خلال ترسانة من القوانين والمراسيم التنفيذية لها لإدارة أحسن لهذا النوع من الأخطار الخاصة، سواء ما تعلق بكيفية التعويض أو بتعريف الكوارث الطبيعية أو بكيفية تحديد عناصر تسعير هذا النوع من الأخطار، أو بكيفية تدخل الدولة في إطار عملية إعادة تأمين أخطار الكوارث الطبيعية والالتزامات التقنية، بالإضافة إلى كيفية عمل مركزية المخاطر.

- أضرار أخرى في الممتلكات (Autres Dommages aux Biens)
- تأمين المسؤولية المدنية (Assurances de Responsabilité Civile)
- تأمين الخسائر المالية المتنوعة (pertes pécuniaires diverses)
- الحماية القانونية (protection juridique)

❖ **التأمين الفلاحي: ASS -AGRICOLES**

- تأمين الحريق والأخطار الفلاحية (Incendie et multirisques agricoles)
- تأمين المحاصيل الزراعية (production végétale): يضمن المؤمن الأخطار التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل الزراعية كالبرد، العاصفة، الجليد، الفيضانات، الثلج... الخ. وذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.
- تأمين الحيوانات (production animale): يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة الموت الطبيعية أو الحوادث أو الأم ارض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.

- تأمين المسؤولية المدنية الفلاحية (responsabilité civile agriculteurs)
- تأمين أخطار الآلات والعتاد الفلاحي (Multirisques Enges et matériel agricole)
- تأمين أخطار فلاحية مختلفة (Autres dommages agricoles À préciser)
- ❖ **تأمين النقل (ASS-TRANSPORTS):** بما فيها تأمين البضائع المنقولة جوا، برا وبحرا، تتعرض البضائع مهما كانت طبيعتها وكيفية تغليفها ونوع الوسيلة المستعملة لنقلها إلى أخطار عديدة.

وفيما يلي أنواع تأمين البضائع:

- تأمين البضائع المنقولة بالسكك الحديدية.
- تأمين البضائع المنقولة بحرا.
- تأمين البضائع المنقولة جوا.
- تأمين البضائع المنقولة برا.

❖ **تأمين القرض (ASSURANCES CRIDIT)**

- تأمين الائتمان المحلي (Insolvabilité générale –crédit domestique)
- تأمين الصادرات (Crédit à l'exportation)
- تأمين البيع بالنقسيط (الائتمان الاستهلاكي) (Vente à tempérament credit consommation)
- تأمين القرض العقاري (Crédit immobilier)
- تأمين القرض الفلاحي (Crédit agricole)

❖ **تأمينات الأشخاص:** تضمن تأمينات الأشخاص حسب القانون الجزائري الأخطار التالية:

- ✓ الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية.
- ✓ الوفاة بعد وقوع الحادث.
- ✓ العجز الدائم، الكلي أو الجزئي.
- ✓ العجز المؤقت عن العمل.
- ✓ تعويض المصاريف الطبية الصيدلانية والجراحية.
- ✓ ويمكن أن يأخذ الشكل الفردي أو الجماعي.

II. 3.4.2. التنوع في نشاط إعادة التأمين

عرفت عمليات إعادة التأمين من قبل الباحثين والكتاب على أنها عمليات تهدف الشركات من خلالها إلى تجزئة المخاطر التي يضمنها المؤمن.

❖ **تعريف التنوع في نشاط إعادة التأمين:** توجد عدة تعريفات نذكر منها:

➤ إعادة التأمين هو عقد يقبل الطرف الأول فيه ويسمى شركة إعادة التأمين أو معيد التأمين، في مقابل قسط أو مبلغ من المال تعويض الطرف الثاني ويسمى شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم تعويضاً كلياً أو جزئياً. (مختار، 2005، صفحة 02)

➤ يحدث أحياناً أن يعرض على إحدى الشركات أن تؤمن ضد خطر معين، وبمبلغ كبير يفوق إمكانيات الشركة المالية، وإزاء هذا العرض تجد الشركة نفسها أمام أحد البدلين فهي إما أن ترفض العرض، وبذلك تخسر عملية هامة قد تكون مربحة، وإما أن تقبل العرض على الرغم من إمكانياتها المحدودة، وفي معظم الحالات تقبل الشركة لكن تحتاط لذلك بالتأمين على الجزء الباقي لدى شركة تأمين أخرى أو عدة شركات، تسمى الطريقة باسم إعادة التأمين، وتتبع أهمية إعادة التأمين من أنها تؤدي إلى توزيع الخطر. (بوبكر، 2017)

➤ إعادة التأمين هو "عقد تأمين جديد، منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية، على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين وبموجب هذا العقد الجديد (عقد إعادة التأمين) يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين."

وباختصار فإن إعادة التأمين يهدف إلى حماية شركات التأمين، من الخسائر المحتملة لوثائقها عن طريق تحويل تلك الخسائر إلى معيد التأمين مقابل قسط تدفعه. (مختار، 2005، صفحة 2)

❖ **طرق إعادة التأمين:** تتم عملية إعادة التأمين وفق ثلاثة طرق فيما يلي شرح مبسط:

➤ **الطريقة الاختيارية:** هذه الطريقة تكفل حرية الاختيار لكل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين، فالمؤمن المباشر له حرية تحديد الجزء الذي يريد الاحتفاظ به، والجزء الذي يعيد تأمينه من كل عملية، فإذا وجد المؤمن المباشر أن العملية التي هو بصدد التأمين على مخاطرها، أنها عملية جيدة فإنه يحتفظ لنفسه بجزء كبير منها، أو قد يحتفظ بها كاملة لنفسه ولا يُعيد تأمين أي جزء منها، وعلى العكس من ذلك إن وجد المؤمن المباشر أن العملية رديئة فإنه يقوم بالاحتفاظ بجزء بسيط لديه ويعيد تأمين

الجزء الباقي، كما تكفل هذه الطريقة للمؤمن المباشر حرية اختيار الشركة التي يتنازل لها عن الجزء الذي يريد إعادة تأمينه، وبالمقابل فإن هيئة أو شركة إعادة التأمين، بعد القيام بدراسة فنية للعملية، لها حرية تحديد وقبول الجزء المعروض عليها من العملية من طرف المؤمن المباشر أو رفضه. (عبود، 1985، صفحة 19)

وتعتبر الطريقة الاختيارية أقدم الطرق استعمالاً في عمليات إعادة التأمين، إلا أن استخدامها حالياً أصبح محدوداً وقليلاً نوعاً ما، بالنظر إلى العيوب التي تحتويها، ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عندما لا تكون الظروف مهيأة للمؤمن المباشر لإبرام اتفاقيات مع شركات التأمين الأخرى، خاصة إذا كانت عقود العمليات التأمينية لديه محدودة و قليلة وغير منتظمة، أو كانت مخاطر المؤمن ضدها غير عادية، وكذلك يتم اللجوء إلى الطريقة الاختيارية في الحالة التي تكون فيها مبالغ التأمين المحتفظ بها انطلاقاً من اتفاقيات إعادة التأمين، تفوق القدرة المالية لشركة التأمين، فهذه الطريقة تشكل حلاً للتخلص من مبالغ التأمين. (ناصر، 1998، صفحة 308)

➤ **طريقة إعادة التأمين بالاتفاقية (الطريقة الإجبارية):** بالنظر إلى العيوب الكثيرة التي احتوتها الطريقة الاختيارية خاصة في جانبها المتعلق بهدرها للمال والوقت والجهد، ظهرت طريقة أخرى وهي الطريقة الإجبارية، تقوم هذه الطريقة أساساً على عقد اتفاقية إعادة التأمين مع شركة أو شركات إعادة التأمين، حيث تلتزم شركة التأمين المباشر بمقتضى هذا العقد، بالتنازل عن جزء معين من العمليات المحددة بالاتفاقية، كنسبة معينة أو جزء من مبلغ عقد التأمين يعادل الجزء المحتفظ به أو مضاعفته، لشركات إعادة التأمين التي تكون بدورها مجبرة على قبول هذا الجزء طالما كانت عملية التأمين في نطاق الاتفاقية. (الرزاقي و عبد الغني، 2001، صفحة 52)

بمعنى آخر بمقتضى الطريقة الإجبارية تُعقد اتفاقية مسبقاً بين كل من المؤمن المباشر ومُعيد التأمين، توضح من خلالها النسبة أو الأجزاء التي يقبلها مُعيد التأمين من كل عملية يتعاقد عليها المؤمن المباشر في فرع معين، أي أن هذه الاتفاقية تصبح مُلزِمة للطرفين المؤمنَ المباشر وشركة إعادة التأمين في حدود النسبة أو الجزء المُتفق عليه. (Couilbault, 2011, p. 58)

إن هذه الطريقة تقضي على العيوب الموجودة في الطريقة السابقة (الطريقة الاختيارية) خاصة ذلك العيب المرتبط بإضاعة الوقت والجهد والمال، كما أنها تتميز بضمان عمليات منتظمة ومستمرة لشركات إعادة التأمين، مما يُساعد على تحقيق مبدأ الأعداد الكبرى، وهذا لا يعني أن الطريقة الإجبارية لا تشوبها بعض العيوب، منها أن المؤمن المباشر يكون مُجبراً على إعادة تأمين كل العمليات التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية، سواء كانت هذه العمليات مُربحة أو رديئة، الأمر الذي

ينتج عنه تفويت فرصة تحقيق الأرباح للمؤمن المباشر في العمليات الجيدة. (عريقات و سعيد، 2010، صفحة 200)

وتصنف طريقة إعادة التأمين بالاتفاقية ضمن نوعين رئيسيين:

- اتفاقية إعادة التأمين النسبية.
- اتفاقية إعادة التأمين غير النسبية. (عبود، 1985، صفحة 27)

➤ **طريقة مجتمعات إعادة التأمين:** وهي قيام عدد من الشركات ذات القدرات المالية والفنية الكبيرة بالتعاون فيما بينها على إنشاء حساب مشترك، يحتوي ويضم كافة العمليات التي تقوم بها هذه الشركات، ضمن إطار معين يتم الاتفاق عليه ووفقاً للنسب التي يتم تحديدها بناءً على هذا الاتفاق، هذا التعاون بين هذه الشركات ينتج عنه إنشاء جهاز تأمين مشترك خاص بمجموعة الأعضاء المكتتبين، تتم إدارته في الغالب من قبل الأعضاء المشتركين، وله الاستقلالية التامة عن الشركات المنضمة إلى هذا الاتحاد.

ويكون أساس توزيع الحصص أو العمليات على الأعضاء في هذا الجهاز المشترك، انطلاقاً من حجم العمليات المقدمة من طرف كل شركة وكذلك بناءً على توزيع الأقساط والتعويضات والمصاريف الإدارية الخاصة بالمكتب المشترك. وهنا تظل مسؤولية كل مؤمن مباشر كاملة أمام المؤمن له الأصلي، والمكتب يكون فقط بمثابة هيئة لإعادة التأمين مملوك للمؤمنين المباشرين وفقاً للحصص المتفق عليها. ويتم اللجوء لطريقة مجتمعات إعادة التأمين في حالات إعادة التأمين على الأشياء المرتفعة الثمن، كالسفن الذرية وحاملات الطائرات أو في حالات الدرجة العالية من المخاطر، مثل تأمينات الإشعاعات الذرية والكوارث الطبيعية. (ناصر، 1998، صفحة 310)

II. 4.4.2. تنوع في النشاط المالي (الاستثمارات)

شركات التأمين تعمل على استثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في مجالات متعددة منها ما يرتبط بالاستثمار في أسهم الشركات والسندات، منح القروض للمؤمن لهم بضمان وثائق التأمين أو بضمان العقارات، تشييد العقارات وتأجيرها وتأسيس شركات المساهمة فيها، وكل ذلك بقصد تحقيق الإيرادات اللازمة لتدعيم مركزها المالي من جهة، أو تحقيق الأرباح من جهة ثانية، ومن خلال العناصر التالية سيتم التطرق إلى السياسة الاستثمارية لشركات التأمين وصيغها حسب الآتي:

❖ السياسة الاستثمارية في شركات التأمين

➤ **أهمية الاستثمار في شركات التأمين:** تتمثل أهمية السياسة الاستثمارية لشركات التأمين في العناصر التالية :

- **تقليص الخسائر الناجمة عن التعويضات:** تلجأ شركات التأمين لاستثمار أموالها حتى تحقق عوائد تواجه بها الأحداث الغير متوقعة والمفاجئة، والمؤدية إلى عجز النشاط التأميني.
 - **ضمان رأس المال:** حيث تكون أموال شركات التأمين المستثمرة بعيدة وبدرجة كبيرة عن الأخطار حتى ولو كانت تحقق عوائد ضئيلة، وهذا ما نجده في حال لجأت شركات التأمين إلى استثمار أموالها في سندات الخزينة التي تصدرها الدولة.
 - **السيولة:** معظم القيم التي هي بحوزة الشركة التي تتبنى سياسة التوظيف تكون قابلة للبيع والشراء في أي وقت تريده دون اللجوء للقروض التي عادة ما تكون بأسعار فائدة جد مرتفعة.
 - **بديل آخر للتمويل:** تعتبر الاستثمارات وسيلة أخرى لتمويل شركات التأمين بدلا من القروض البنكية التي تؤدي إلى ارتفاع المديونية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.
 - **تخفيض الضرائب على الأرباح:** حيث أن الدولة تمنح إعفاءات من الضرائب في حالة توجيه رؤوس الأموال للاستثمار. (بكر، 2011)
- **مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين:** تتكون موارد شركات التأمين من المصادر الآتية:
- **أموال وحقوق المساهمين:** وتتمثل في الاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة، ومن رأس المال المدفوع إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث.
 - **أموال وحقوق حملة الوثائق:** وهي الأموال التي تحتجز من الأقساط المحصلة لتكوين المخصصات التقنية لمواجهة الالتزامات المتوقعة لشركة التأمين مستقبلا من قبل حملة الوثائق.
 - **أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني (إيرادات الاستثمارات السابقة):** ويطلق عليها المخصصات غير التقنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة، وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين والوكلاء، والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمتجمعة لدى شركة التأمين. (بكر، 2011، صفحة 152)
 - **والجدير بالذكر أن أموال حملة الوثائق هي التي تمثل غالبية موارد شركات التأمين، ومن ثم يعتبر هذا المورد هو المصدر الأساسي لاستثمارات شركات التأمين.**
- **مبادئ استثمار أموال شركات التأمين:** إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث مبادئ أساسية وليس تحقيق مبدأ على حساب الآخر وإنما تحقيقها معا وتتمثل هذه المبادئ في:

- **السيولة:** ولتحقيق هذا المبدأ يجب على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات. (حنفي و قرياقص، الاسواق والامؤسسات المالية، 2008، صفحة 363)
- **الضمان:** بما أن الأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية. (بكر، 2011، صفحة 348)
- **الربحية:** يجب التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان، ثم تأتي الربحية كهدف في مرحلة تالية. وهذا لا يعني إغفال هدف الربحية بل أنه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين. (حنفي و قرياقص، الاسواق والامؤسسات المالية، 2008، صفحة 363)
- **صيع الاستثمار المتاحة أمام شركات التأمين:** تضم الحافظة الاستثمارية لشركات التأمين العديد من الصيع الاستثمارية تهدف من ورائها إلى تحقيق عوائد في ظل أدنى درجات الخطر:
- **الاستثمار على مستوى السوق المالي:** يعرف السوق المالي على أنه الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب في الاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة للأموال لغرض الاستثمار، وسيتم إبراز أهم الأدوات الاستثمارية من خلال الآتي:
- **الاستثمار على مستوى سوق أرس المال:** تتوفر سوق رأس المال على أدوات استثمارية يمكن لشركات التأمين الاستثمار فيها وهي تختلف بين أدوات الدين والملكية (الأسهم، السندات)؛ (سعاد، 2015)
- **الاستثمار على مستوى السوق النقدية:** توفر مجموعة من الأدوات الاستثمارية التي تتمتع بدرجات خطورة أقل مقارنة بالاستثمار على مستوى سوق رأس المال وهذا بسبب قصر آجال استحقاقها، وتتمثل هذه الأدوات في:
 - أدوات الخزينة "سندات حكومية قصيرة الأجل" لا تزيد عن سنة وعائدها منخفض لأنها تكاد تخلو من المخاطر.
 - قبولات مصرفية "عبارة عن أوامر دفع آجلة مسحوبة على بنك معين بواسطة أحد المصدرين أو المستوردين تستعمل في عمليات التجارة الخارجية، تباع على أساس خصم من قيمتها الاسمية

- الأوراق التجارية "من الاستثمارات قصيرة الأجل تشبه أذونات الخزينة لكن تقوم بإصدارها المؤسسات المالية وغير المالية بدل الحكومة أي أنها تمثل أدوات اقتراض للقطاع الخاص"، من أنواعها: السند لأمر، الكمبيالة.
- شهادات الإيداع القابلة للتداول "وثائق تصدرها البنوك تؤكد إيداع مبلغ معين لدى البنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة -لا تزيد عن 91 شهر- وبمعدل فائدة محدد، مما يعطيها صفة المرونة ويجنب حاملها المخاطر الكبيرة، كما يمكن لحاملها الحصول على قيمة الوديعة قبل تاريخ استحقاقها مقابل بيعها نتيجة قابليتها للتداول على مستوى السوق الثانوي.
- المشتقات "عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية نشأت في إطار ما يعرف بالهندسة المالية. (مبارك، 2010)
- **الاستثمار في العقارات:** تلجأ شركات التأمين إلى استثمار جزء من أموالها في الأراضي والعقارات وذلك للعديد من الدوافع، ومن أشكال الاستثمارات العقارية في شركات التأمين ما يلي: الأراضي، المباني (عطية، 2003)
- **صبيغ أخرى لاستثمار أموال شركات التأمين:** هذه الصبيغ تشمل كل من القروض (القرض برهن) والودائع لدى البنوك (الودائع لأجل) إضافة إلى الاستثمار في مشروعات اقتصادية:
- قروض بضمان رهون عقارية: تصنف هذه القروض إلى قروض سكنية، قروض زراعية، وقروض تجارية وصناعية.
- القروض المقدمة لحملة وثائق التأمين على الحياة: من بين أكثر أنواع الاستثمارات بعد الأوراق المالية هي القروض التي تمنح بضمان وثائق التأمين على الحياة، حيث تقوم شركة التأمين بتقديم قرض للمستأمن مقابل أسعار فائدة.
- **الودائع لدى البنوك (الودائع لأجل):** تعرف الوديعة لأجل على أنها إيداع مبلغ من المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة معين، على أن يرجع البنك الوديعة مضافا إليها الفوائد المتحققة للجهة المودعة عند تاريخ الاستحقاق.
- لكن شركات التأمين تلجأ إلى الودائع البنكية في الحالات التالية:
- ✓ عدم توفر فرص ملائمة للاستثمار.
- ✓ في حالة عرض أسعار عالية للفوائد على هذه الودائع.

- السلع والمشروعات الاقتصادية: وذلك من خلال دخول شركات التأمين في استثمارات حقيقية. (الجزراوي و القره لوسي، 2007)

II.3 سبل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

II.3.1 مفهوم الأداء المالي وتقييمه

يعتبر الأداء المالي مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، فمن خلاله يتم تحديد درجة نمو وتحقيق أهداف المؤسسات وعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأداء المالي وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد للأداء المالي، وذلك نظرا لاختلاف المؤشرات والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه.

II.3.1.1 تعريف الأداء المالي وأهميته

قبل أن نتطرق إلى تعريف الأداء المالي و لابد من أن نشير إلى تعريف الأداء.

❖ تعريف الأداء

➤ إن أصل كلمة الأداء من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة (performar) التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي الشكل لشيء ما، فالأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة الانجليزية (performance)، التي تعني (To perform)، أي ننجز أو نؤدي عملا، وبعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية منحت حقلا واسعا للتطبيق.

➤ ويعرف الأداء بأنه "العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانات معينة". (خلف، اقتصاديات الاعمال، 2009، صفحة 355)

➤ كما يعرف الأداء أيضا بأنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها". (محمد، 1998، صفحة 03)

➤ وقد عرفه دركر (DURker) على أنه "التوازن بين رضا المساهمين والعمال"، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس وتمكنها من المحافظة على التوازن في مكافأة كل المساهمين والعاملين. (المحاسنة، 2013)

❖ **تعريف الأداء المالي:** يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المنشآت مهما كانت طبيعة أعمالها فعدم تحقيق المنشأة لأداء مالي في المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، إن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزاً تنافسياً قوياً ويفتح المجال أمام المنشأة للانطلاق ويمكن تعريف الأداء المالي بعدة تعاريف:

- يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" (الزبيدي، 2011)
- كما عرف (Gladston) الأداء المالي على أنه "وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة." (طالب و شيحان المشهداني، 2011، صفحة 67)
- كما يعرف بأنه "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها " (الخطيب، 2010، صفحة 45)
- ويعرف الأداء المالي للمؤسسة على أنه النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعيار لقياس كفاءة الخطة المالية والخطة المالية الناجحة هي التي يتكون لنتائجها تأثيراً إيجابياً في قيمة المؤسسة. (Robert, 1999, p. 320)
- من هنا نستنتج أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها للوفاء بالتزاماتها لبلوغ أهدافها المالية.

❖ **أهمية الأداء المالي:** تكمن أهمية الأداء المالي في ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف الشركة، إذ أن الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح الشركة وقدرتها على التطور والتفوق، كما أنه يساهم في تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة، التي تلعب دوراً في تعزيز نجاح الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح. (الدعاس، 2010)

إن أهمية الأداء المالي بالنسبة للشركة تنبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفاعلية في تحقيقها، علاوة على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة في التوصل إليها، وهو الأمر الذي يسمح بالحكم على مدم الكفاءة في تحقيق الأهداف وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.

- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة. (احمد و زبيدي، 2015)

II.2.1.3 مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه

إن تقييم الأداء المالي هو أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها.

❖ **تعريف تقييم الأداء المالي:** هناك عدة تعارف لتقييم الأداء المالي سنذكر بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر لإعطاء صورة شاملة وواضحة له حيث:

- ينظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، والغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي في تاريخ معين. (الرحمن، 2004، صفحة 03)
- ومن وجهة نظر الدكتور شنوف شعيب بأن تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية هو "عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية". (شعيب، 2013)

➤ ومن هنا فان تقييم الأداء المالي الذي تناوله الكثير من الباحثين لا يخرج عن كونه خطة عمل يتم تطويرها لتحديد الكيفية التي تم من خلالها الوصول إلى النتيجة عن طريق معايير تقييم الأداء، وهي معايير موضوعية تركز على العمل المنجز ومدى تحقيقه للأهداف، ومعايير سلوكية تكشف عن صفات العاملين في الإدارة المالية الشخصية كالعقلانية والسرعة في التعلم والاستفادة من التدريب، وذلك لضمان تقييم الأداء المالي بصورة جيدة وصحيحة، لتوضيح مستوى الأداء الحالي، ويثارا الايجابية على الأداء المستقبلي المتوقع من الشركة. (الطروانة، 2015، صفحة 13)

➤ فعرف التقييم على أنه النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة (Zambo, 26-30 mai 2003)

➤ وعرف تقييم الأداء المالي على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة. (الغاني، 2006، صفحة 41)

➤ كما عرف تقييم الأداء المالي هو تباين النتائج المحققة المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الفعالية. (جمعة، 2002، صفحة 38)

ومن خلال التعارف السابقة يتضح أن تقييم الأداء هو تقديم الحكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال فترة معينة وهذا باستخدام مقاييس معينة.

❖ **خطوات تقييم الأداء المالي:** تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل مكملة لبعضها البعض وهي على التوالي: جمع المعلومات الضرورية لعملية تقييم الأداء، قياس الأداء الفعلي، مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري، دراسة الانحرافات وإصدار الحكم عليها.

➤ **المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية:** تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد مورداً أساسياً في عملية التسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب أن تتميز بالجودة العالية وأن تكون في الوقت المناسب وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي:

- **الملاحظة الشخصية:** وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان ملاحظة ما يجري فيه.
- **التقرير أو البيان الشفوي:** تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومروؤوسيه
- **التقارير الكتابية:** وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية... الخ. (عشي، 2002، صفحة 195)

➤ **المرحلة الثانية: قياس الأداء الفعلي:** تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءاتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها مجموعة مؤشرات ومعايير، ويشمل قياس الأداء بجانبه الكمي والنوعي. وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يبين لنا الانحرافات. (الرحمان و المرسى، 2006، صفحة 784)

➤ **المرحلة الثالثة: مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب:** في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي (المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف ويعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن وعلى أداء الوحدات والأهداف

➤ **المرحلة الرابعة: دراسة الانحراف وإصدار الحكم:** هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوع هذا الانحراف سواء كان انحراف موجب أو سالب، إذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة، أما إذا كان الانحراف سالب يكون ضد المؤسسة أما الانحراف معدوم لا يؤثر

على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف وتحديد أسباب هذا الانحراف لتشجيع ما هو ايجابي ومعالجة ما هو سلبي. (عشي، 2002، صفحة 195)

❖ **أهداف تقييم الأداء المالي:** يشمل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة، وهناك أهداف أخرى لعملية تقييم الأداء وتتمثل أهدافه فيما يلي:

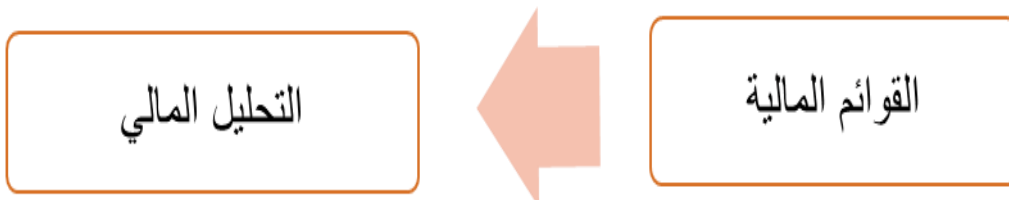
- ✓ تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط .
- ✓ تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات.
- ✓ توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.
- ✓ الوقوف على مستوى انجازات المؤسسة ومقارنتها بأهدافها المسطرة.
- ✓ العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة، بالإضافة إلى زيادة وقدرة وكفاءة المنظمات الموجودة والقائمة فعلا.
- ✓ التأكد من سيرورة التطورات الاقتصادية، والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما.
- ✓ تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها، بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها.
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة. (مؤلفين، 2009، صفحة 116)

II. 2.3. تحليل الأداء المالي لشركات التأمين

II 1.2.3 مدخل إلى التحليل المالي

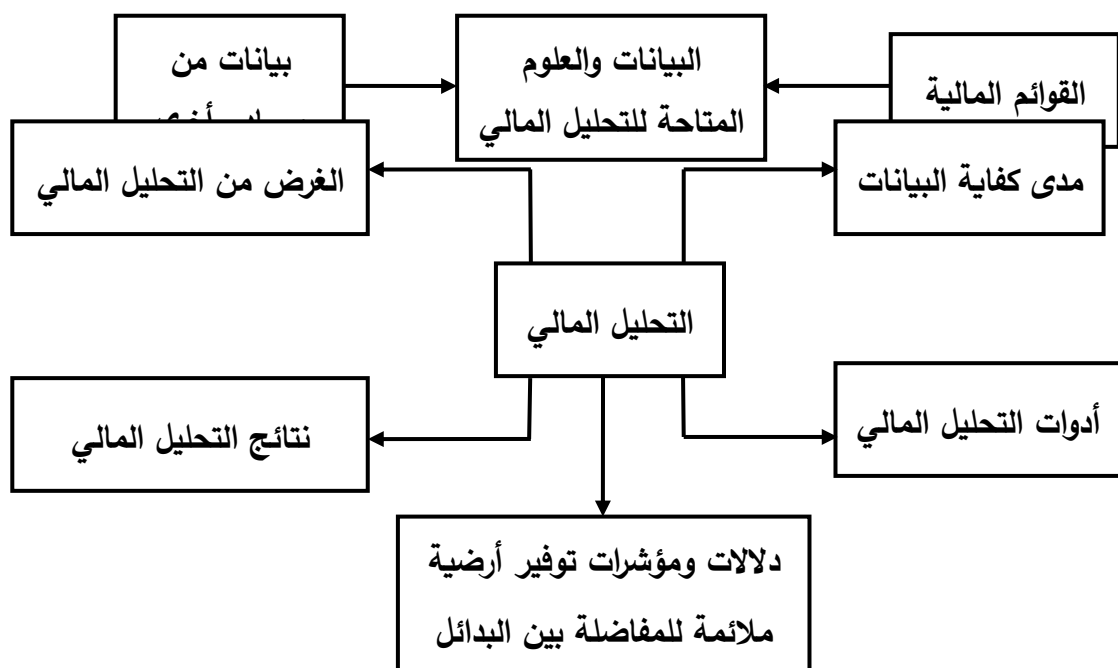
يعتبر التحليل المالي مدخلا مهما من مداخل تشخيص وضعية المالية حيث تعتمد عليه الشركات من أجل محاولة التعرف على نقاط القوة والضعف فيها حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والقرارات الملائمة، فقد تبوأ التحليل المالي مكانة أكثر أهمية خاصة في شركات التأمين، تطورت عملية التحليل المالي عبر الزمن لتصبح أداة جيدة في إعطاء دلالات ومؤشرات واضحة تهدف إلى اتخاذ القرارات الرشيدة ورسم السياسات المثلى للشركة، والشكلين المواليين يوضحان كل من المدخل القديم والمدخل المعاصر للتحليل المالي:

الشكل 04: المدخل القديم للتحليل المالي.



المصدر: (الجرجاوي، 2008، صفحة 27).

الشكل 05: المدخل المعاصر للتحليل المالي.

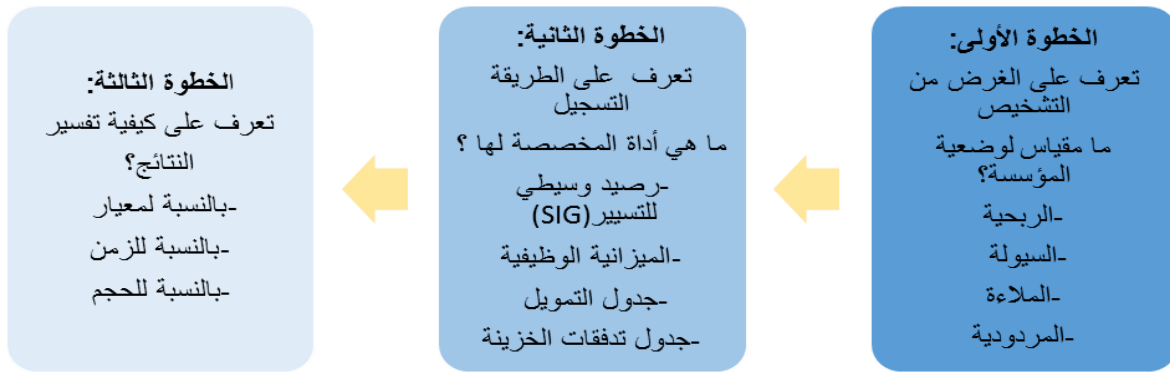


اتخاذ القرار الرشيد والسياسة

المصدر: (الجرجاوي، 2008، صفحة 28)

كما أن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل وخطوات أساسية، يمكن إيجازها في الشكل الموالي:

الشكل 06: خطوات عملية التحليل المالي.



المصدر: (Plot & Vicard, 2016, p. 10).

وتعتمد عملية التحليل على مجموعة من الأساليب منها ما هو تقليدي نشأ مع بداية تشكل هذه المعرفة. ولازال يشكل أهمية خاصة في شركات التأمين نظرا لخصوصية نشاطها ولتعاملها بأموال الغير، كما يمكن من خلاله معرفة الملاءة المالية لها من خلال نسب معينة حيث تختلف النسب المالية في شركات التأمين عن غيرها من المؤسسات، وذلك لاختلاف نشاطها وقوائمها، وهناك أساليب حديثة نشأت مع تطور العلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء والتي تساعد على تحقيق نتائج أدق بالإضافة إلى تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل.

II 2.2.3 الأساليب التقليدية للتحليل المالي

استخدم التحليل المالي التقليدي مجموعة من النسب المالية التي تشكل الجانب الهام في عملية التحليل، حيث تتمتع بعدة مميزات ما يجعل مجال استعمالها واسعا. سنقدم أهم النسب المالية المستخدمة في الشركات بشكل عام ومختصر ولاحقا في شركات التأمين بشكل خاص، ثم سنتطرق إلى التحليل المالي باعتماد على مؤشرات التوازن المالي.

❖ **التحليل المالي باستعمال النسب المالية:** تعد أداة من أدوات التحليل المالي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر. (حسون، 2007، صفحة 84)

وبوجود عدد كبير من النسب المالية لا بد من اختيار المجموعات التي لها أهمية في عملية تقييم الأداء المالي والإداري وتحديد مراكز الضعف في الشركة بالإضافة إلى قدرتها في تحديد مراكز القوة وذلك من خلال المجموعات التالية:

➤ **نسب السيولة:** تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون، ذلك لمدة سنة واحدة وتعتمد نسب السيولة عموماً على العلاقة الموجودة بين الموجدات المتداولة (أصول)، والمطلوبات المتداولة، (خصوم). (صبحي و طاهر محسن، 2009، صفحة 179)

تكون معايير السيولة متشددة بالنسبة للمنشآت المالية والمصرفية وكذلك التجارية بينما تكون منخفضة في الصناعة والخدمات. (فتيحة، 2010، صفحة 83)

➤ **نسب الأداء:** تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة، كما تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه. وتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها. (الحناوي، 2000، صفحة 76)

➤ **نسب الرفع المالي:** يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد الشركة في تمويل استثماراتها على الديوان لذلك نجد أن هذه المؤشرات دلالة على الأجل الطويل وبالتالي قد تعجز الشركة على وفاتها بالتزاماتها اتجاه الدائنين كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطر المالية، لكن يمكن عيبتها خاصة في إفراط الشركة على استعمالها ما ينتج عنه وقوع الشركة أمام ملاءة غير حقيقية لها. (عقل، 2000، صفحة 384)

ويمكن تقسيم الرفع المالي إلى نوعين، رفع مالي مرغوب به وآخر غير مرغوب به، ويكون الرفع المالي مرغوباً به عندما تتحقق الشركة من استعمال أموال الغير عوائد أو أرباح تفوق تكاليف الحصول عليها، أي أن هناك نقطة توازن بين أموال الملكية وأموال الغير (أموال الاقتراض أو الأموال التي يمكن الحصول عليها عن طريق بيع أسهم ممتازة)، فإذا كانت الأرباح قبل الضرائب والفوائد أكبر من مستوى التوازن يكون هذا النوع من الرفع المالي من المرغوب فيه، والعكس صحيح. وهنا على الشركات عدم استعمال الرفع المالي لأن استعماله سيؤدي إلى التقليل من الأرباح أو قلب الأرباح إلى خسائر، والاستخدام الزائد للدين في التمويل من شأنه أيضاً أن يزيد المخاطرة المالية للشركة وبالتالي يؤثر سلباً على سعر السهم في السوق. بمعنى أن زيادة المديونية تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم، أي أن الشركة إذا حققت أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فإن العائد على

حقوق الملكية (ربحية السهم الواحد) سوف تزداد والعكس صحيح في عدم تحقق الربح، أي أن زيادة نسبة الدين الخارجي لدى الشركة يؤدي إلى ميلها إلى الاعتماد على الأرباح المتحققة مما يخفض من مقدار التوزيعات النقدية، نتيجة لصعوبة حصول الشركة على التمويل من الخارج مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السهم. (الخطيب، 2010، صفحة 68)

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافأة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة أي الديون، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة الايجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة المالية سلبي.

➤ **نسب المردودية:** تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية. حيث تتخذ عدة أشكال وقياسها صعب، تحسب عن طريق العلاقة النتيجة على الوسائل المستخدمة وهي قياس نقدي للأداء، تطبق على أصل أو مجموعة من الأصول، قد تكون في المدى القصير أو الطويل. فهناك مؤشرين أكثر استعمالاً في حساب المردودية: (Hirigoyen, 1996, p. 150)

▪ **مؤشرات المردودية الاقتصادية:** تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وبذلك تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

▪ **مؤشرات المردودية المالية:** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية (الساسي و يوسف، 2006)

❖ **التحليل باستعمال التوازن المالي:** تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للشركة وتحقيق التوازن المالي بالتوفيق بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، كما على الشركة الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة الالتزامات التي تواجه الشركة لتدنية المخاطر التي تعترضه، ومن جهة ثانية تنمية إيرادات المساهمين، ويتم التوفيق بين هذين الهدفين من خلال مؤشرات التوازن المالي وهي:

➤ **رأس المال العامل (Fond de Roulemen):** يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تبرز توازن الشركة في الأجل الطويل حيث يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة. ويمكن تعريف رأس المال العامل أنه " الفائض الناتج عن تغطية الموارد الطويلة الأجل للأصول الثابتة، والذي يسمح بتمويل دورة الاستغلال " (Martinet, 2014، صفحة 28)

كما يشير إلى كيفية تمويل الأصول أكثر من سنة ودرجة تغطية خصوم أقل من سنة من طرف الأصول الأقل من سنة إذ يمثل هامش أمان للشركة لضمان تسديد الديون أقل من سنة للدائنين. (Béatrice, 2012, p. 103)

يمكن القول أن رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها ويتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية : (-كاشين و جويل -ج، 1992، صفحة 333)

رأس المال العامل FR = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

رأس المال العامل FR = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ونشير إلى أن رأس المال العامل يتضمن أشكال أو أنواع أخرى، تستعمل في التحليل لأهداف مختلفة وهي:

- **رأس المال العامل الخاص:** هو المقدار الصافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

والهدف منه هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثمارها بأموالها الذاتية.

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف نشاط استقلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تصدر في سنة أو أقل تشمل مجموعة من الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة - مجموع الخصوم المتداولة

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي حولتها المؤسسة إلى أصولها المتداولة وتحديد الأصول التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

▪ **رأس المال العامل الخارجي:** وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب وفق الطريقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها. (طرطار و منصر، 22-23 ماي 2013، صفحة 16)

التفسير المالي لرأس المال العامل

يمكن تفسيره كما يلي:

- **رأس المال العامل الموجب:** في هذه الحالة هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة وهي وظيفة ملائمة للقدرة على السداد، كما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الخاصة.
- **رأس المال العامل المعدوم:** يستعمل في بعض حالات التسيير للمؤسسة، ويكون عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة، ولكن يمكن أن تحدد بعض الاضطرابات غير متوقعة مثلاً: يرفع حجم المخزون في المؤسسة نتيجة عدم وجود طلب فعال على المنتجات.
- **رأس المال العامل السالب:** في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة القدرة على الدفع والاستدانة. (عشي، 2002، صفحة 55)

➤ **احتياجات رأس المال العامل (Besoin en fonds de roulement):** هو مؤشر مكمل لرأس المال العامل بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لشركة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه. ويمكن تعريف احتياج رأس المال العامل أنه "رأس المال العامل الذي تحتاج

إليه الشركة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل (Legros, 2014, p. 50)

وهي عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية، ويحسب كالتالي:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{المخزونات} + \text{القيم القابلة للتحقيق}) - \text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية}$$

التفسير المالي لتغير احتياجات رأس المال العامل

يمكن تفسيره كما يلي:

- **احتياجات رأس المال العامل موجبة:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدا عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.
- **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.
- **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

➤ **الخزينة (Trésorerie):** تعتبر الخزينة المؤشر المكمل للحكم على ما إذا كانت الشركة تحقق توازن مالي أم لا، أي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد اعتمادا على مجموعة من الأموال التي تعبر عنها الخزينة، والتي هي بحوزة الشركة أي تحت تصرفها خلال دورة استغلال واحدة. وقد عرفها مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على أنها "الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها". وحسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة، أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل FR} - \text{احتياج رأس المال العامل BFR}$$

أو

الخزينة = المتاحات (القيم الجاهزة) - السلفات المصرفية

التفسير المالي لحالات الخزينة (عشي، 2002، صفحة 55)

- **الخزينة أكبر من الصفر:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح الشركة، لذلك ينبغي أن تعمل الشركة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.
- **الخزينة أصغر من الصفر:** نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر الشركة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية، فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، وإن استمر الحال فإن الشركة تواجه خطر دائم ومستمر. هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.
- **الخزينة تساوي الصفر:** إذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل، هنا تكون الشركة قد حققت توازنها المالي، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

II 3.2.3 الأساليب الحديثة للتحليل المالي

إن تقييم الوضعية المالية للشركات يعتمد بالأساس على التحليل المالي للبيانات، وقد تطور التحليل المالي كثيرا من ناحية الأساليب والأدوات والمنهجية التي يستخدمها، حيث أصبح من الضروري توظيف طرق جديدة تسمح بإعطاء قراءة وتفسير جيدين للحالة المالية بهدف التنبؤ باتجاهها مستقبلا مما أدى إلى ظهور الأساليب الحديثة للتحليل المالي التي تتميز بسهولة تطبيقها من جهة، ولنتائجها الواقعية من جهة أخرى ومن بين هذه الأساليب نجد الأساليب الإحصائية، والأساليب الرياضية وكذا حساب القيمة الاقتصادية والسوقية المضافة سنحاول إعطاء فكرة عنها بشكل مختصر.

❖ **الأساليب الإحصائية:** تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، وذلك من أجل معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس من بين سلسلة الزمنية، ويتم المقارنة معها بشرط أن تخضع سنة الأساس لمعايير دقيقة وموضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي. (الكعبي و علي خلف، 2013، صفحة 114)

❖ **الأساليب الرياضية:** أدخلت التطبيقات الرياضية في كثير من المعارف والعلوم، والتحليل المالي حاله حال بقية المعارف والعلوم، لا سيما أن الرياضيات تستطيع أن تنجز الحلول بأقل جهد وأسرع وقت، حيث توجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي مثل طريقة الارتباط والانحدار، طريقة برامج الخطية، طريقة المصفوفات الخطية والموجهة....إلخ، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بهذه الطرق والكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، وأكثر الطرق التي يمكن استخدامها هي:

➤ **طريقة الارتباط والانحدار:** يستخدم الارتباط بصورة عامة في تقدير مدى وجود علاقة بين متغيرين أو ظاهرتين (X, Y) حيث تكون قيمة معامل الارتباط محصورة ما بين (+1) و (-1). أما اتجاه العلاقة فتكون من خلال الإشارة، فإذا كانت الإشارة موجبة (+) فنقول أن هناك علاقة طردية بين متغيرين، وإذا كانت الإشارة سالبة (-) فتعني وجود علاقة عكسية. (امين، 2008، صفحة 81)

قد تكون هناك عدد من المتغيرات سببا لتغيرات أخرى فيسمى دراسة الارتباط في هذه الحالة بالارتباط المتعدد، مثل تحديد قيمة المبيعات كمتغير تؤثر فيه المتغيرات التي تحدث في بضاعة أول المدة، وبضاعة آخر المدة، والمشتريات والبضاعة التالية.

➤ **فدراسة هذه العلاقة وتحليل أثر أحد المتغيرين على الآخر عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بين متغير تابع (Y) ومتغير مستقل (X)، على أن المتغير المستقل قد يكون متغيراً واحداً وقد يكون عدة متغيرات، وتعطى في الشكل $Y = f(x)$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار.**

➤ **طريقة البرامج الخطية:** البرمجة تعني وضع المشكلة بصيغة رياضية أو نموذج رياضي وحلها، وبناء على ذلك فإن البرمجة الخطية تتضمن تخطيط الأنشطة للحصول على نتائج أمثل، كما يمكن تعريفها أيضاً "على أنها عبارة عن طريق أو أسلوب رياضي يستخدم للمساعدة في التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالتوزيع الأمثل للموارد المتاحة وذلك بهدف زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف"

➤ **المصفوفات الخطية والموجه:** تلعب المصفوفات دور مهما ولاسيما في العلوم الاقتصادية والإدارية حيث تكمن قدرتها في التحليل الشامل للنماذج الاقتصادية واكتشاف طبيعة العلاقات بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج نهائية تساعد على اتخاذ القرارات المثلى التي تزيد من قيمة الشركة السوقية، وذلك عن طريق الاستفادة التامة من الموارد الاقتصادية المتاحة. (شاهر و سامر محمد، 2010، صفحة 417)

❖ **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والسوقية المضافة (MVA):** يعتبر كل من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة من المؤشرات الأكثر شمولية من المؤشرات الحديثة، وذلك

بهدف الوصول إلى تقييم سليم من شأنه أن يتجاوز عيوب الأنظمة التقليدية التي قد تؤثر على عملية تقييم الأداء.

➤ **القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added(EVA):** يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة من أهم المداخل الحديثة التي أثارت اهتمام العديد من المختصين، فهي من الأساليب الفعالة في قياس الربح الاقتصادي المحقق من قبل الشركة، حيث يحتل هذا المقياس أهمية بالغة لدى المساهمين من خلال توضيحه لربحية السهم الحقيقية.

➤ **القيمة السوقية المضافة (Market Value Added(MVA):** تعتبر القيمة السوقية المضافة من الأدوات الفعالة لإنشاء الثروة في يد المساهمين فهي توضح مدى قدرة الشركة على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين. (رضا، 2016، صفحة 67)

II. 4.2.3. نسب التحليل المالي المعتمدة في شركات التأمين

يعتبر أسلوب النسب من أساليب التحليل المالي رغم محددات استخدامه، فهو الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، إذ لا يوجد اتفاق بين أغلب كتاب الإدارة المالية على عدد النسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم أداء الشركة ولا على عدد المجاميع التي تضم تلك النسب. فنجد نسب مشتركة والتي يمكن تطبيقها على جميع الشركات مهما كان نوعها أو طبيعة نشاطها، وهناك نسب خاصة بشركات قطاع معين مثل شركات التأمين.

تستخدم النسب المالية في تقييم وقياس الأداء المالي لشركات التأمين لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات، وأن تبين مدى القصور في أدائها، غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها على التوقع، وعلى جدواها في تقديم معلومات مستقبلية عن أداء شركات التأمين، وفيما يلي أهم هذه النسب: (الراوي، 2000، صفحة 57)

❖ **نسب السيولة:** تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي، لذلك فنسب السيولة تقيس " قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتساعد على تشخيص خطر عدم القدرة على التسديد على المدى القصير" (معتوق، 201، صفحة 82) ، فالسيولة في مجال التأمين هي العنصر الأساسي عند تحقق الخطر المؤمن منه وحلول أجل الدفع، حيث أن نقص درجة السيولة في أموال واستثمارات شركات التأمين يؤثر بشكل مباشر على وضعها وبالتالي على ربحيتها لأنه يتسبب لاحقاً في عدم القدرة على الوفاء ببعض الالتزامات اتجاه حملة الوثائق، وهو الأمر الذي قد يؤدي فيما بعد إلى حصول عجز أو فشل مالي.

ويمكن توضيح هذه النسب في الجدول أدناه:

الجدول 01: نسب السيولة.

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
الخصوم إلى الأصول الجارية	الخصوم/ الأصول الجارية $\times 100$	تعتبر مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالب مالية، كما تعطي مؤشرا عاما عن قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية، والمعدل المقبول هو أقل من 105%
رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل	(رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل) / الفائض $\times 100$	تعتبر هذه النسبة مؤشرا يوضح إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركات التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية وتفرق هذه النسبة بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تواجه مشاكل مالية والحد الأقصى لها هو 40 %
المخصصات التقنية للأصول السائلة	المخصصات التقنية/الأصول الجارية $\times 100$	تهدف إلى التأكد من مدى توفر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصات التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من 100%

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على (سليمة، 2011، صفحة 83) و (زهرة، 2011، صفحة 108).

❖ **نسب الملاءة المالية في شركات التأمين:** تعني الملاءة المالية "قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة ولا يتحقق خلالها". (Simonet, 1998, p. 40)

ومن أجل ضمان الملاءة المالية لشركات التأمين فإن المشرع الجزائري قام بإصدار مرسومين تنفيذيين، تمثل الأول في المرسوم التنفيذي رقم 115-13 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 343-95 المؤرخ في 6 جمادى الثانية علم 1416 الموافق لـ 30 أكتوبر سنة 1995، والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء. فحسب المشرع

الجزائري هو عبارة عن وجود مبلغ إضافي لتسديد مؤونات التقنية ويطلق عليه بهامش ملاءة الذي يكون إلزامي حيث يتكون من: (سليمة، 2011، صفحة 80)

- رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة.
- الاحتياطات المقننة أو غير المقننة.
- المؤونات المقننة.
- التأجيل من جديد، دائن أو مدين.

إذ يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التأمين على الأضرار و/أو إعادة التأمين، يساوي على الأقل 15 % من المؤونات التقنية، ويجب ألا يكون في أي فترة من فترات السنة، أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة صافية من الرسوم.

أما بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص يساوي على الأقل لفروع التأمين على الحياة-وفاة، زواج، ولادة والرسطة، مجموع 4% من المؤونات الحسابية و3% من رؤوس الأموال تحت الخطر غير سالبة.

إن كان حد القدرة على الوفاء أقل من الحد الأدنى المطلوب، يجب على شركة التأمين أن تلجأ في مدة 06 أشهر إلى زيادة رأسمالها أو أموال تأسيسها وإما إيداع كفالة لدى الخزينة العمومية.

وبالتالي يجب التفرقة بين الملاءة المالية لشركات التأمين وهامش الملاءة في شركات التأمين حيث يعتبر هذا الأخير المقياس الرئيسي للملاءة المالية في شركات التأمين.

هامش الملاءة = رأس مال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات التقنية / الديون التقنية

يجب أن يكون هامش الملاءة يساوي على الأقل 15 % من الديون التقنية.

هامش الملاءة = رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات التقنية / رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين

يجب أن لا يقل هامش الملاءة على 20 % من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.

أما نسب الملاءة المالية تقيس نسبة مساهمة الأموال الخاصة لشركات التأمين في مجموع مواردها المالية (الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، 2000، صفحة 57)

وأهم هذه النسب موضحة في الجدول:

الجدول 02: نسب الملاءة المالية.

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة /إجمالي التعويضات	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة العسر المالي أو الإفلاس
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	رأس المال الحر /إجمالي الاستثمارات	تعبر على مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة /الأموال الخاصة	تعبر على مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار
التعويضات للديون التقنية	التعويضات /الديون التقنية	تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الديون حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق /هامش الملاءة الواجب تحقيقه	يجب أن يكون أكبر من 100%

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على (سليمة، 2011، صفحة 83)، (زهرة، 2011، صفحة 108)، (الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي ، 2000، صفحة 59).

❖ **نسب النشاط:** تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة، ومن أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمين هي:

الجدول 03: نسب النشاط.

إسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
الأقساط إلى حقوق المساهمين	صافي الأقساط المكتتبة/حقوق المساهمين $100 \times$	وتمثل هذه النسبة حقوق المساهمين الخسائر غير العادية، فكلما كانت مرتفعة دل ذلك على تحمل الشركة لأخطار أكبر والحد الأقصى لهذه النسبة 300%.
الاحتفاظ أقساط التأمين	الأقساط الصافية المكتتبة/إجمالي الأقساط.	تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول لهذه النسبة هو أكثر من 50%.
التوظيفات المالية	نواتج مالية /توظيفات مالية	لمعرفة مدى نجاح عملية التوظيف للأموال التي بحوزة الشركة
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير/رقم الأعمال الإجمالي.	من خلالها يتم حساب كل التكاليف المدفوعة لتحقيق رقم أعمال الشركة.
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث/ الأقساط الصافية للدورة الحالية.	من خلال هذه النسبة نقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.
حقوق المؤمن لهم بالنسبة لرقم الأعمال	حقوق المؤمن لهم/رقم الأعمال	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى

تحصل المؤسسة على السيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.		
---	--	--

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على (صباح و واخرون، 2018، الصفحات 7-8) و(رشيد، 2017، صفحة 527)

❖ **نسبة المردودية:** تعد المردودية الحكم الأول على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة تجاه معاملاتها، إما ارتفاعها فلا يعبر دوماً وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين، إذ قد تعود إلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية، ومن أهم نسب المردودية في نشاط التأمين (الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، 2000، صفحة 60)

الجدول 04: نسب المردودية.

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية/ مجموع الأصول $100 \times$	تعبر عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها.
المردودية المالية	النتيجة الدورة الصافية/ الأموال الخاصة $100 \times$	تعبر عن مردودية الأموال الخاصة المستثمرة للشركة.
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	تسمح بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة ونسبة الربح للوحدة النقدية الواحدة
المصاريف الذاتية	الرواتب وملحقاتها / رقم الأعمال	تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم بها شركات التأمين .

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على (صباح و واخرون، 2018، الصفحات 7-8) و(رشيد، 2017، صفحة 527).

❖ **نسب الربحية:** تعد المؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء الشركة، وتسعى الوحدات الاقتصادية ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذا المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء، تعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة. (عبيدات، 2006، صفحة 20)

ومن نسب الربحية في نشاط التأمين:

عائد الاستثمار = صافي الدخل من الاستثمارات / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق

تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين وحدها الأدنى المقبول 2%.

التغير في الفائض = الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق / الفائض المعدل للعام السابق

تعبّر عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليها وتتراوح بين 10 % إلى 50% أما أهم نسب الربحية هي:

- **معدل العائد على الموجودات (ROA-Return on asset):** يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام موجودات الشركة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية. (العلي، 2010، صفحة 89)
- تعكس كيف يمكن للإدارة أن تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفؤ في توليد الأرباح وتقاس من خلال تلك العلاقة التالية :

العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

- **معدل العائد على حق الملكية (ROE-Return on equity):** تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، ويظهر العائد على حقوق المساهمين جيداً عندما تستخدم المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح، وقد أجمع الكتاب والباحثون على أن النسبة المعيارية للعائد على حقوق الملكية تكون مرتفعة عندما تكون أكبر من 12%، وتكون جيدة عندما تكون من 3% إلى 12%، بينما تعتبر ضعيفة حينما تكون أقل من 3% (Richard, 2007, p. 72)

ويحسب من العلاقة التالية :

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية

II 3.3 أثر إستراتيجية التنوع في تحسين أداء شركات التأمين

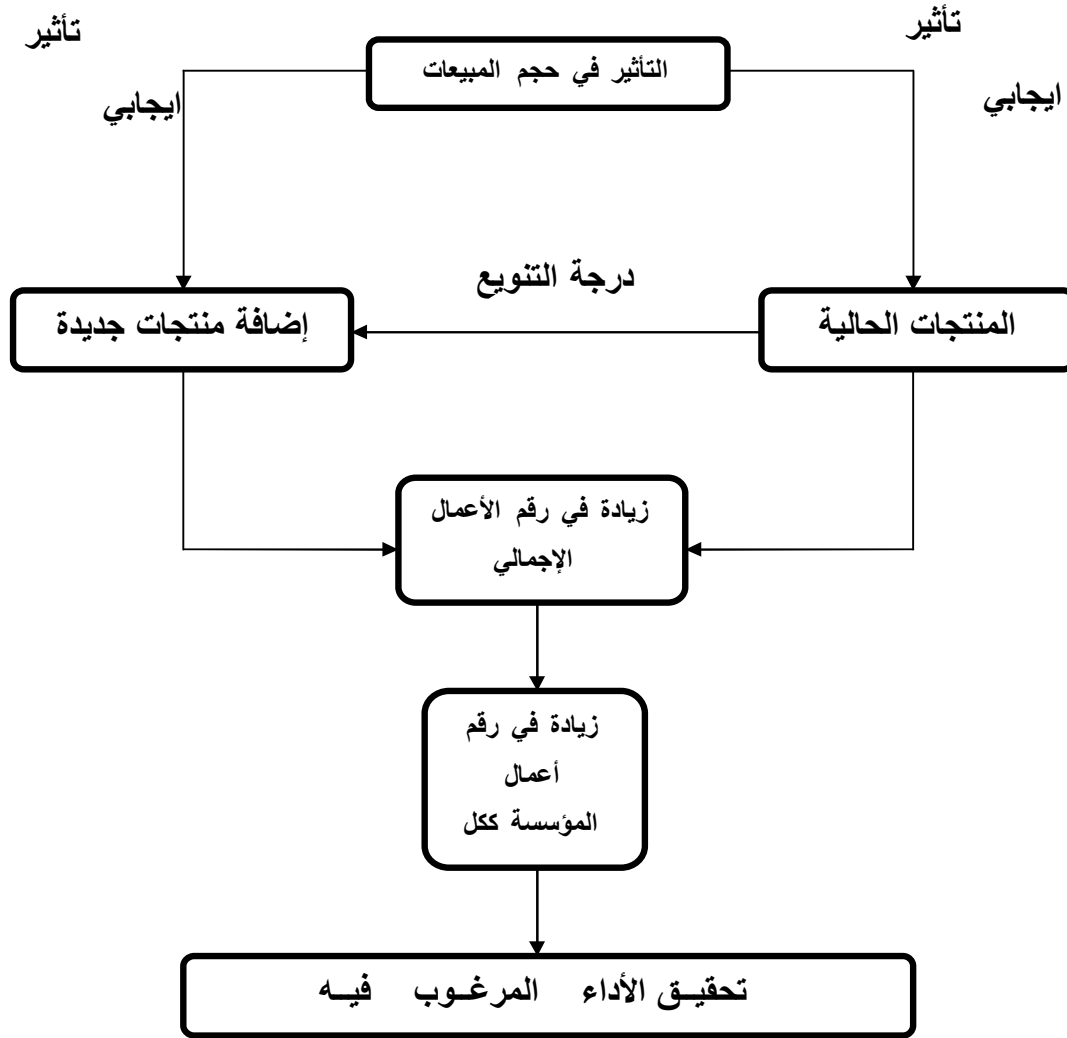
II 1.3.3 أثرها على الحصة السوقية

تسمح إستراتيجية التنوع للمؤسسة باستخدام مواردها في بناء موقع قوي في مجال النشاط بسهولة أكبر حجماً لو قامت به مؤسسة جديدة ، فبالتنوع يتوقع كسب مركز سوقي كبير، وبالتالي الزيادة في عدد الزبائن والشرائح أو القطاعات السوقية، ولتحقيق ذلك هناك آليتان مهمتان هما: (خليل، 1996، صفحة 184)

❖ **الدعم المتبادل:** يتحقق الدعم المتبادل من خلال تحويل الموارد من وحدة نشاط معينة إلى أخرى، فقد تتحمل المؤسسة خسائر في نشاط معين بسبب شدة وحدة المنافسة ولذلك تستخدم أرباحها من بقية الأنشطة لدعم هذا النشاط الكلي وزيادة رقم أعمال الشركة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 07: نمو رقم الأعمال من خلال التأثير المتبادل بين المنتجات.



المصدر: (تيمجفدين، 2013، صفحة 113)

❖ **إعاقة الوصول إلى مصادر المواد أو الأسواق:** تتضح أهمية إعاقة الوصول إلى المواد الخام أو الأسواق بوضوح في إستراتيجية التنويع المعتمد على التكامل الرأسي. وفي مثل هذه الحالة قد تقرر المؤسسة تحقيق التكامل الأمامي أو الخلفي للوصول إلى المستهلكين بسهولة أو القيام بدور الموردين، ومن ثم تمنع المنافسين من إمكانية الوصول إلى المواد الخام أو الأسواق بسهولة.

II 2.3.3 أثرها على زيادة الأرباح

إن الهدف الرئيسي في تبني المؤسسة لإستراتيجية التنويع هو زيادة أرباحها، سواء بزيادة صافي الأرباح عامة المتحصل عليها من جميع المنتجات أو بعد إضافة هذا المنتج، أو تحقيق الربح من المنتج الجديد على حدا. فحتى تنجح إستراتيجية التنويع في زيادة أرباح المؤسسة، فإنها يجب أن تتمكن المؤسسة من تمييز

منتجاتها بطريقة تمكنها من فرض أسعار أعلى لتلك المنتجات، وكذا تمكينها من إدارة المنافسة في الصناعة بطريقة أفضل، كما أن هناك عامل مهم جدا يؤثر على ربحية المؤسسة يتمثل في تحسين الجودة.

يعتبر تأثير الجودة العالية للمنتجات على المزايا التنافسية تأثيرا مضاعفا حيث بالتحسين المستمر في جودة المنتجات وإدخال منتجات ذات جودة عالية يزيد من مبيعات المؤسسة وبالتالي يزيد من ربحيتها. (هيل و جاريث، 2008، صفحة 740)

لقد تم في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم الأسس النظرية التي يبنى عليها موضوع الدراسة، حيث تم التطرق إلى شركات التأمين باعتبارها تشكل نصيب كبير من القيمة المضافة لأي اقتصاد، وإستراتيجية التنوع وكذا الأداء المالي لشركات التأمين.

وخلاصة لما تم التوصل إليه يكمن القول أن:

✓ شركات التأمين مؤسسات مالية غير نقدية، تسعى كغيرها من الشركات إلى تعظيم ربحيتها وتعزيز مركزها المالي، وإرضاء زبائنهم وخاصة في ظل المتغيرات المعاصرة لذلك نجد أن لها عدة أنواع الخاصة والعامة، شركات تأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار ، كما نجد شركات تأمين متخصصة.

✓ وتعتبر شركات التأمين كأي مؤسسة اقتصادية خدمية تنفرد بمجموعة من الوظائف تميزها عن منشآت الأعمال الأخرى نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها التأمينية عما دونها من عمليات الاقتصادية الأخرى.

✓ كما توصلنا إلى أن إستراتيجية التنوع تعتبر من الخيارات الإستراتيجية التي تساعد المؤسسة على النمو والتوسع، فهي تضمن للمؤسسة المحافظة على مركزها المالي من خلال تنوع منتجاتها، وهناك عدة أنواع لإستراتيجية التنوع منها المترابط وغير المترابط، كما نجد الداخلي أو الخارجي والأفقي أو الرأسي.

✓ كما أن تقييم الأداء له أهمية كبيرة في شركات التأمين، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أساليب التقليدية التي تساهم في التعرف على نجاح تطبيق السياسات والاستراتيجيات.

III. الطريقة

والأدوات

III. الطريقة والأدوات

سنقوم بدراسة اثر إستراتيجية التنويع على الأداء المالي لشركات التأمين وقبل ذلك سنوضح الطريقة والأدوات، حيث سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة حول دراستنا ووصف التفاصيل والبيانات، وسنوضح العينة المدروسة وكذا المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة، وطريقة جمع البيانات مع تحديد المنهجية العلمية في قياس الدراسة لتوضيح مختلف العلاقات التي تناولتها المشكلة وفرضيات الدراسة.

III.1 عينة الدراسة

سعيًا منا لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وإسقاط الجانب النظري على الواقع تم اختيار شركة CAAT، واختبار الفرضيات وإيجاد العلاقة والأثر الإستراتيجية التنويع على أداء الشركة.

III.1.1 مدخل تعريفى للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

أنشأت الشركة الجزائرية للتأمينات في 30 أبريل 1985 في إطار إعادة هيكلة قطاع التأمين، واعتمدت شركة CAAT لتطبيق نشاط أحادي الفرع وهو تأمين النقل البري، الجوي، والبحري.

وفي ظل الإصلاحات التي حدثت تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات إلى شركة عمومية اقتصادية "EPE" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وبعد انتهاء الجزائر لنمط اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصص المفروض على شركات التأمين، وكان ذلك في 01 جانفي 1990 حيث تم تحويل الشركة إلى شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وتم نقل فرع تأمينات الأشخاص إلى الشركة الجديدة TALA المختصة في تأمينات الأشخاص في نصف الثاني من سنة 2011، وفي 2018 تم إضافة نوع جديد من التأمينات وهو تأمين الزراعي.

الجدول 05: بطاقة تعريفية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

البيانات	المعلومات
اسم الشركة	الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.
تاريخ الإنشاء	30 أبريل 1985.
نوع المؤسسة	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA).
رأسمالها	20 مليار دينار جزائري.
مقرها	بئر مراد راييس - الجزائر العاصمة.
عدد عمالها	1910 عامل.

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة.

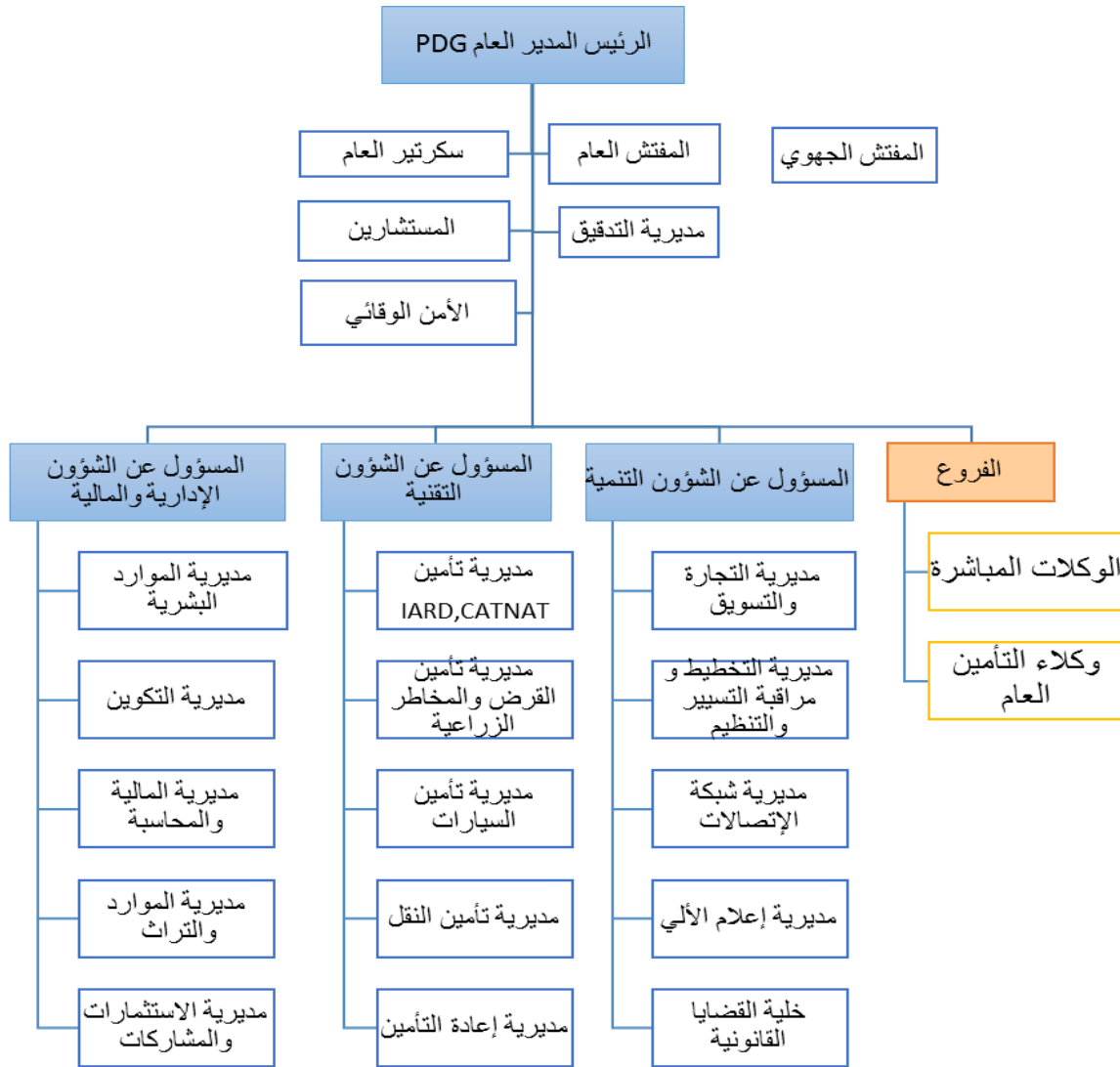
III.2.1 الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT منذ نشأتها عدة تغيرات هامة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التنظيمي إذ عرف هيكلها التنظيمي تغيرات عديدة في إطار الإصلاحات التي شهدتها قطاع التأمين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص.

III.2.1.1 الهيكل المركزي للشركة CAAT

يقع المقر الاجتماعي لشركة CAAT بالجزائر العاصمة (بئر مراد راييس)، حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة، وتكمن مهامه الأساسية في تحديد السياسة العامة للمؤسسة وتوجيهها بشكل شامل، كما يتابع الإنتاج وإدارة الوكالات عن طريق الوحدات الجهوية، وهو يتكون من المديرية العامة والمديريات المركزية.

الشكل 08: الهيكل التنظيمي لشركة CAAT



المصدر: الوثائق الداخلية للشركة.

III.2.2.1 الهيكل اللامركزية لشركة CAAT

- ❖ **الفروع الجهوية:** عددها سبعة (07) وهي: فرع الجزائر 1، الجزائر 2، الجزائر 3، وهران، عنابة، قسنطينة وغرداية، وكل فرع يترأسه مدير إضافة إلى مساعدان.
- ❖ **المفتشيات الجهوية:** عددها ثلاثة (03) مفتشيات وهي: وسط، غرب وشرق. وهي تابعة للمفتش العام يترأس كل واحد منها مفتش جهوي، وتمارس أعمال التفتيش في الشركة.
- ❖ **الوكالات:** تكون الهيكل القاعدي للشركة، وهي مكلفة بحماية وكسب العلاقات اليومية مع الزبائن، بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسطرها الوحدات الجهوية، كما تستجيب لمتطلبات الزبائن في مجالات بيع منتجات التأمين وتسيير العقود والتنظيمات.

III. 3.1 الأهداف الإستراتيجية للشركة CAAT

ترتكز شركة CAAT على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية حيث تعمل على دراسة سوق التأمينات، واقتراح مقاييس فعالة لمسايرة الاقتصاد في إطار سياسة الحكومة، فمن أهدافها:

✓ تنويع محفظة الشركة وتوسيع نشاطها، وذلك بتغطية الأخطار الصناعية البسيطة على الأشخاص وغيرهم.

✓ تطوير شبكة التوزيع الوطنية بإنشاء وحدات ووكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة

✓ الشركات الأخرى مثل SAA, CAAR..... إلخ.

✓ تشجيع الادخار في المدى الطويل، والمساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني وتوظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك.

III. 4.1 مؤشرات نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

سنحاول إبراز أهم مؤشرات نشاط الشركة من خلال الجداول التالية:

الجدول 06: نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لسنة 2021.

الوحدة: مليون دج

التغير %	2021	2020	
3	25403.71	24750.05	أقساط مكتسبة
25	13872.80	11055.29	تعويضات
14	14547.28	12806.42	تنازلات إعادة التأمين
6	2174.97	2051.09	عمولات إعادة التأمين
5	38541.92	36694.48	استثمارات مالية
5	2091.15	1985.43	نواتج مالية
1	1708	1695	القوى العاملة
4-	5027.18	5226.77	تكاليف التسيير

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ في سنة 2021 واصلت شركة CAAT استئناف وتيرة تطورها المعتاد، بعد أن سجل تراجع في السنتين السابقتين على اثر تداعيات جائحة كورونا، حيث بلغ التطور في الأقساط المكتسبة نسبة 3 % مقارنة بسنة 2020، كما شهد نشاط إعادة التأمين تطور ملحوظ بنسبة 6% بالنسبة للعمليات وهذا مؤشر جيد لمحافظة على مكانتها السوقية، أما من ناحية الاستثمارات والنواتج فكانت بنسب متساوية وهي 5%، وهذا المؤشر يشجع الشركة على الاستثمار.

أما فيما يخص جانب الأعباء فالتعويضات زادت بنسبة 25% مقارنة بسنة 2020 وهذا يدل على توفر السيولة الكافية لدى الشركة لتغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم، كما نلاحظ زيادة في اليد العاملة بنسبة 1 % سنة 2021

أما الأعباء الخاصة بتكاليف التسيير فهي سجلت انخفاض لسنة 2021 بنسبة 4 % مقارنة بسنة 2020 وهذا نتيجة توفر كفاءات إدارية لدى الشركة.

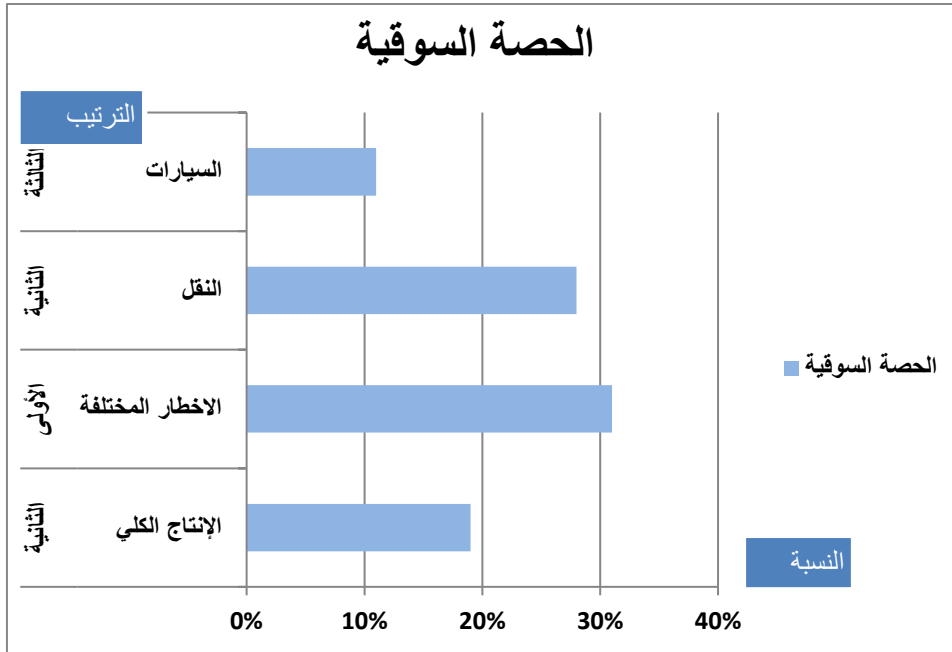
الجدول 07: ترتيب الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في سوق التأمين الجزائري لسنة 2021.

الوحدة: نسبة مئوية

المرتبة	فروع الإنتاج	الحصة السوقية
الثانية	الإنتاج الكلي	19
الأولى	الأخطار المختلفة	31
الثانية	النقل	28
الثالثة	السيارات	11

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على التقارير السنوية لشركة CAAT للفترة 2020-2021.

الشكل 09: التمثيل البياني لترتيب شركة CAAT في سوق التأمين الجزائري لسنة 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن شركة CAAT في سنة 2021 احتلت المراتب الأولى في أنشطتها في سوق التأمين الجزائري، حيث كانت في المرتبة الأولى في تأمين الأخطار المختلفة بنسبة 31% من إجمالي السوق، والمرتبة الثانية في تأمين النقل بنسبة 28%، والمرتبة الثالثة في تأمين السيارات بنسبة 11%، أما بالنسبة للإنتاج الكلي فكانت في المرتبة الثانية بنسبة 19% من بين 25 شركة في سوق التأمين الجزائري.

III.1.5 واقع إستراتيجية التنوع في شركة CAAT للفترة 2015-2021

تعد شركة CAAT من شركات البارزة في سوق التأمين الجزائري، وهذا ما دفع بها إلى التوجه نحو إستراتيجية التنوع في نشاطاتها سواء من الجانب التقني أو الجانب المالي، وسنحاول إعطاء صورة مبسطة عن أبرز نشاطاتها وواقع التنوع فيها.

III.1.5 التنوع في النشاط المباشر

يتكون من الفروع الموضحة في الجدول التالي:

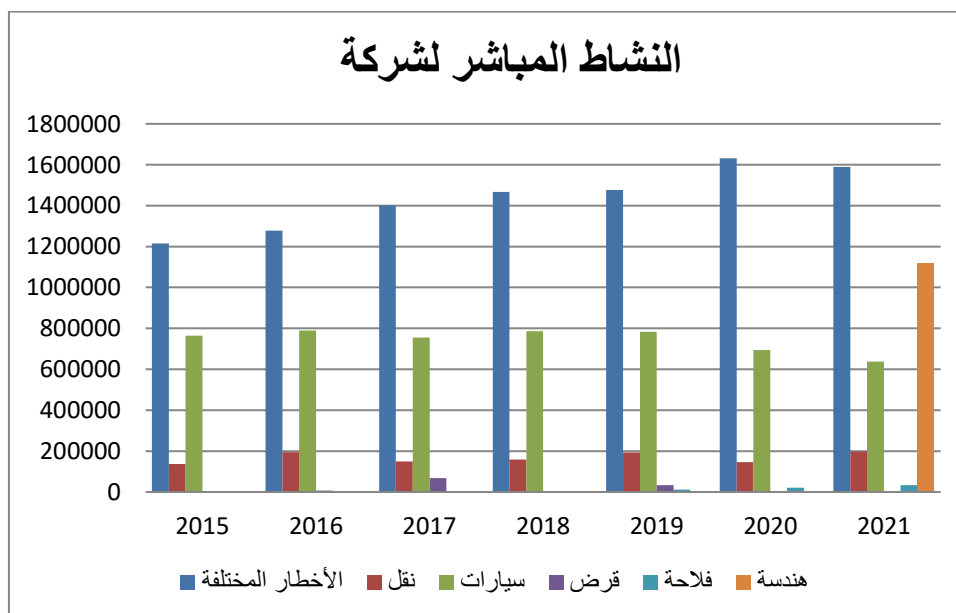
الجدول 08: النشاط المباشر لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الوحدة: مليون دج

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1589912	1631756	1477418	1466542	1400968	1277668	1214791	الأخطار المختلفة
197650	146755	193486	159169	149788	194029	135991	نقل
637727	694356	783486	786518	755342	789256	765078	سيارات
0003	1250	34164	00051	67449	6151	1468	قرض
32998	20121	11112	3264	-	-	-	فلاحة
1117813	-	-	-	-	-	-	هندسة
2540371	2475005	2458911	2412561	2312844	2261569	2116008	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على التقارير السنوية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الشكل 10: النشاط المباشر للشركة للفترة 2015-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن شركة CAAT قامت بتبني إستراتيجية التنوع في أنشطتها خلال فترة من 2015 إلى 2021، حيث أدخلت منتجان، وهما التأمين الفلاحي وتأمين الهندسة، وبرغم من ضمهما إلى محفظتها حديثاً، فقد سجلا مساهمة مقبولة من مجموع الإنتاج الكلي للشركة.

III.2.5.1 التنوع في نشاط إعادة التأمين (العمولات المستلمة)

وهي موضحة في الجدول التالي:

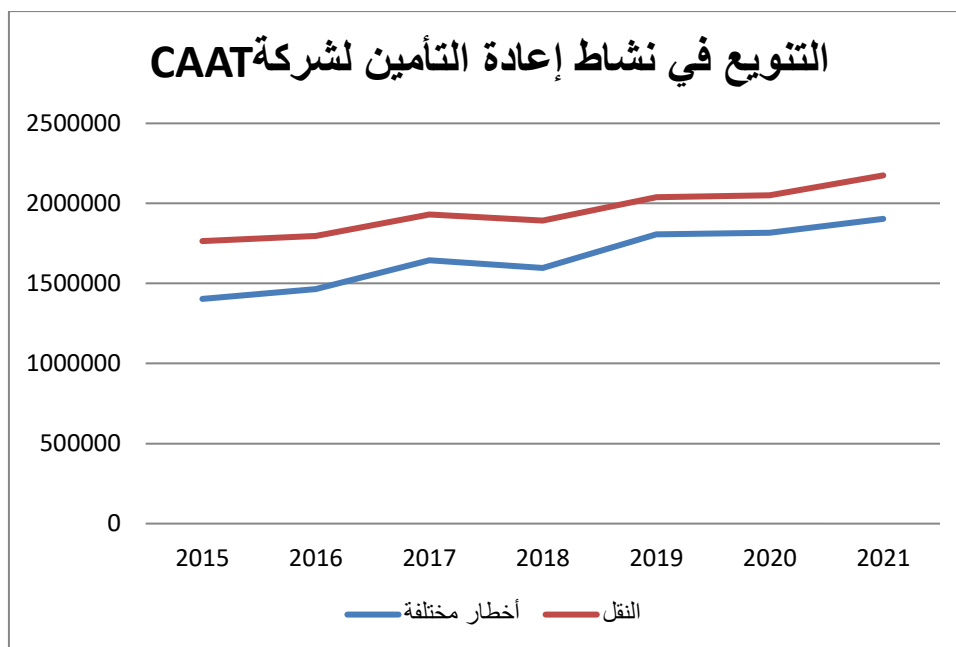
الجدول 09: التنوع في نشاط إعادة التأمين لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الوحدة : مليون دج

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1903575	1817741	1807598	1596965	1644049	1465347	1403536	أخطار مختلفة
271401	233350	231924	296261	286374	330637	361035	النقل
2174976	2051091	2039522	1890226	1930423	1795984	1764571	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الشكل 11: التنوع في نشاط إعادة التأمين (العمولات المستلمة).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول أعلاه والشكل يبرز لنا التطور الملحوظ في عمولات إعادة التأمين خاصة في الأخطار المختلفة، وهذا راجع إلى المكانة التي تحظى بها الشركة في سوق تأمين الجزائري، واحتلالها المرتبة الأولى في تأمين المخاطر المختلفة.

III.3.5.1 التنوع في النشاط المالي (الاستثمارات)

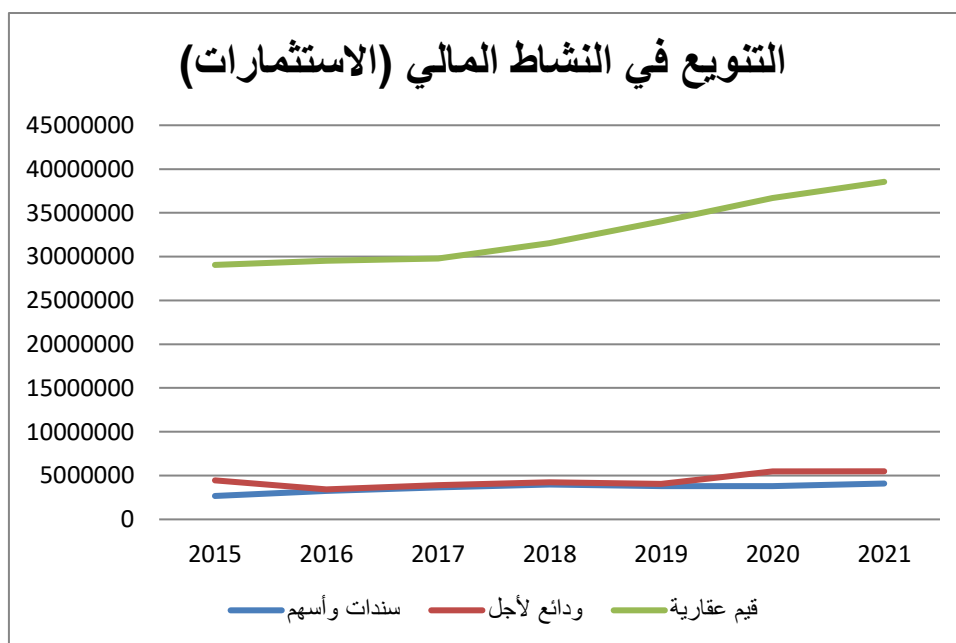
الجدول 10: التنوع في النشاط المالي (الاستثمارات) للفترة 2015-2021.

الوحدة : مليون دج

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
4091239	3781239	3781239	3976046	3662210	3234791	2672210	سندات وأسهم
1398483	1706549	256148	259149	240400	190028	1766769	ودائع لأجل
33052200	31206695	29994707	27308154	25880704	26107984	24613365	قيم عقارية
38541922	36694483	34032094	31543349	29783314	29532803	29052344	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

الشكل 12: التنوع في النشاط المالي (الاستثمارات).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يبرز لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن استثمارات في القيم العقارية لها النصيب الأكبر من مجموع الاستثمارات، وتليها السندات والأسهم، وودائع لأجل، ويأتي هذا الترتيب والتنوع نظرا لسياسة الشركة، وكذا القانون الملزم من طرف الدولة في الصيغ الإلزامية للاستثمار.

III.2 عرض متغيرات الدراسة

اشتملت متغيرات الدراسة على متغير مستقل ومتغير تابع، حيث حدد المتغير المستقل في تنوع نشاط المباشر، أما المتغير التابع فحدد في الأداء المالي.

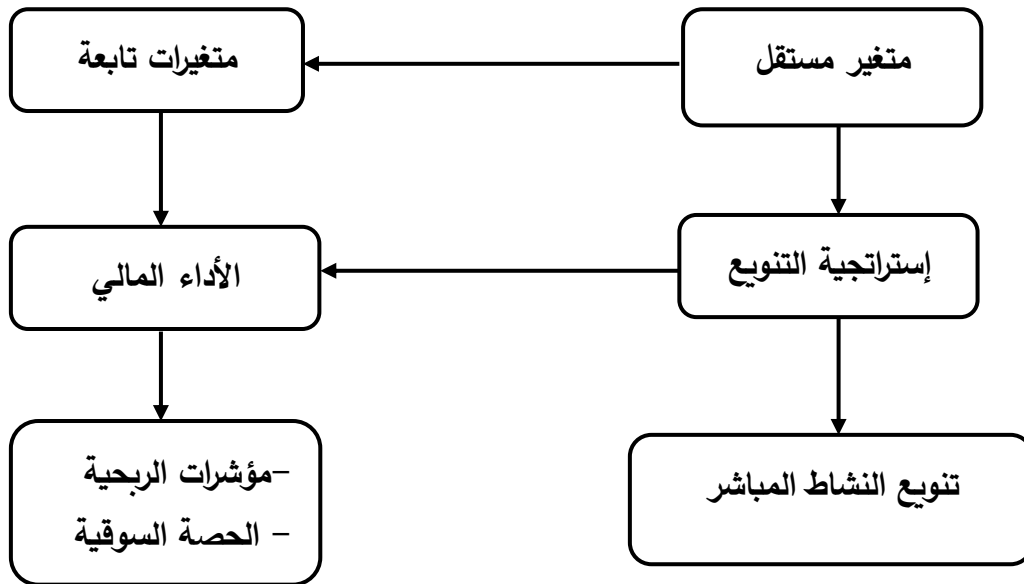
III.2.1 المتغير المستقل

اعتمدنا على المتغير المستقل المتمثل في تنوع النشاط المباشر، والذي يعكس أساسا تنوع أنشطة الشركة بالدرجة الأولى، كما نستنتي من الدراسة الأشكال الأخرى للتنوع كالتنوع في نشاط إعادة التأمين، والتنوع في النشاط المالي، وهذا نظرا لعدم توفر معطيات وبيانات تظهر التنوع فيها بشكل مفصل يسمح بقياس التنوع بشكل دقيق.

III.2.2 المتغير التابع

اعتمدنا في المتغير التابع المتمثل على مؤشرات الربحية، والحصة السوقية.

الشكل 13: نموذج الدراسة المفصل.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

III.3 المؤشرات المعتمدة في الدراسة

بالعودة إلى الأدبيات النظرية فقد تم الاعتماد في قياس متغيرات الدراسة على المؤشرات التالية:

1.3.III مؤشرات قياس التنوع لشركة CAAT للفترة 2015-2021

تم استخدام المؤشرات التالية:

1.1.3.III مؤشر أنثروبي (ENTROPIE)

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$DT = \sum P_i \ln \left(\frac{1}{P_i} \right)$$

حيث:

DT: مؤشر أنثروبي.

Pi: النصيب النسبي للنشاط (i) الذي تساهم فيه المؤسسة من الإنتاج الكلي أو المبيعات الكلية للمؤسسة في جميع المنتجات.

N: عدد مجالات النشاط.

يلاحظ أن هذا المقياس يعطي وزنا لكل نشاط يساوي اللوغاريتم لمقلوب نصيبها النسبي (ln (1/Pi

من مميزات هذا المؤشر أنه يدرس مستوى العلاقات المتبادلة بين النشاطات المختلفة في الشركة حيث: يأخذ القيمة 0 في حالة تخصص المؤسسة في منتج واحد والقيمة ln (n) في حالة وزع رقم أعمال الشركة بشكل متساوي على عدد من الأنشطة (n) وتصبح في هذه الحال DT = ln (n).

2.1.3.III نموذج RUMELT (1974)

ذهب RUMELT إلى الاستعانة بمؤشرات كمية لحصر مجال التوازن بين التخصص والتنوع، وذلك بقياس درجة التنوع بمعدلات تقيس مستويات النشاط (أو الأنشطة) إلى رقم الأعمال الإجمالي وهي:

- **معدل التخصص ويرمز له بـ RS:** ويقاس بمساهمة النشاط الأكبر في رقم الأعمال الإجمالي.
- **معدل الارتباط ويرمز له بـ RC:** يقاس بنسبة رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة المرتبطة فيما بينها إلى رقم الأعمال الإجمالي.
- **معدل العلاقة ويرمز له بـ Rr:** ويقاس بنسبة رقم الأعمال الذي يعود لأكثر مجموعة نشاط المرتبطة بطريقة معينة.
- **معدل الارتباط الرأسي ويرمز له بـ Rv:** ويقاس بنسبة رقم الأعمال الذي يعود لأكثر مجموعة مجالات النشاط المشاركة في أي عملية إنتاجية لأي مرحلة من مراحل الإنتاج. (تيمجدين،

(2013، صفحة 25)

من خلال إيجاد قيمة هذه المعدلات يمكن الحصول على تصنيفات المؤسسة كما يلي:

- مؤسسة ذات نشاط وحيد: $RS \geq 0.95$.
- مؤسسة ذات نشاط مهيم وتنوع رأسي: $RV \geq 0.70$ $0.95 > RS > 0.75$
- مؤسسة ذات نشاط مهيم وتنوع مقيد: $RC < (Rr + Rs)/2$ $0.95 > RS > 0.70$
- مؤسسة ذات تنوع مقيد: $RS < 0.70$, $Rr > 0.70$, $RC < (Rr + Rs)/2$
- مؤسسة ذات تنوع غير مرتبط: $Rr < 0.70$
- مؤسسة ذات تنوع مرتبط: $RS < 0.70$, $Rr > 0.70$, $Rc < (Rr + RS)/2$

قام RUMELT بوضع عتبة محددة كمعيار للفصل بين التخصص والتنوع، فالمؤسسة تتجاوز حدود التخصص وتدخل مجال التنوع إذا كان نشاطها الأصلي يساهم بأقل من 70 % من رقم الأعمال الإجمالي، وتنتقل من التنوع المرتبط إلى التنوع غير المرتبط إذا تجاوزت مساهمة الأنشطة المرتبطة فيما بينها نفس النسبة من رقم الأعمال. (تيمجدين، 2013، صفحة 26)

III.3.1. مؤشرات تحليل الأداء المالي للشركة

تم استخدام النسب المالية المعتمدة في شركة CAAT للفترة 2015-2021

III.4 أدوات جمع البيانات

تم استخراج وتجميع المعطيات والإحصاءات الخاصة بالدراسة من التقارير السنوية لشركة CAAT من سنة 2015 إلى غاية 2021، والتقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات، والتقارير السنوية لوزارة المالية.

IV. تحليل

ومناقشة النتائج

IV. تحليل ومناقشة النتائج

بعد أن تطرقنا إلى تقديم مفاهيم نظرية الدراسة سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لإبراز مساهمة إستراتيجية التنويع في تحسين الأداء المالي للشركات التامين الجزائرية، واخذ شركة CAAT كعينة للدراسة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 وتحديد متغيرات الدراسة وتوضيح منهجية القياس المتبعة، وكذا اختبار الطريقة والأدوات الأصلح والتي تخدم الدراسة، سنقوم في هذا الفصل بتقديم وقراءة تحليلية اقتصادية للمتغيرات وأهم المؤشرات.

كما سنحاول تفسير هذه النتائج ومدى مطابقتها للأهداف المرجوة من الدراسة ولذلك تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- قياس التنويع في شركة CAAT.
- عرض مؤشرات الأداء المالي للشركة.
- اثر إستراتيجية التنويع على أداء الشركة.
- مناقشة النتائج.

IV.1 قياس درجة التنوع في شركة CAAT

قصد تتبع التطور الحاصل في النشاط المباشر لشركة CAAT خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، والنتائج أساسا بتبنيها لإستراتيجية التنوع، سنحاول بإسقاط المؤشرات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، وذلك من أجل قياس درجة التنوع بالشركة لإتمام الدراسة، وذلك باستخدام مؤشر أنتروبي ونموذج روملت، حيث يقيس درجة التنوع كما سبق وذكرنا، وقبل استخدام هذه المؤشرات لابد من حساب مساهمة كل منتج في الإنتاج الكلي نستعرضه في الجدول التالي:

الجدول 11: مساهمة كل منتج في الإنتاج الكلي للنشاط المباشر لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
62,59	65,93	60,08	60,79	60,57	56,49	57,41	مختلفة IARD (%)
7,78	5,93	7,87	6,60	6,48	8,58	6,43	نقل TRSP (%)
25,10	28,05	31,86	32,60	32,66	34,90	36,13	سيارات AUTO (%)
0,00	0,01	0,14	0,00	0,29	0,03	0,01	قرض CRD (%)
0,13	0,08	0,05	0,01	-	-	-	فلاحة AGR (%)
4,40	-	-	-	-	-	-	هندسة ENG (%)
100	100	100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لشركة CAAT للفترة 2015-2021

IV.1.1 قياس التنوع باستخدام مؤشر أنتروبي (ENTROPIE)

الجدول 12: مؤشر التنوع باستخدام أنتروبي لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
0.6259	0.6593	0.6008	0.6079	0.6057	0.5649	0.5741	P_{IARD}
0.4685	0.4165	0.5094	0.4947	0.5013	0.5711	0.5549	$\ln(1/p_{IARD})$
0.2932	0.2745	0.3060	0.3007	0.3036	0.3226	0.3185	$P_{IARD} * \ln(1/p_{IARD})$

0.0778	0.0593	0.0787	0.0660	0.0648	0.0858	0.0643	P_{TRSP}
2.5536	2.8251	2.5421	2.7181	2.7364	2.4557	2.7441	Ln(1/p_{TNSP})
0.1986	0.1675	0.2000	0.1793	0.1773	0.2106	0.1764	P_{TRSP*} Ln(1/p_{TNSP})
0.2510	0.2805	0.3186	0.3260	0.3266	0.3490	0.3613	P_{AUTO}
1.3823	1.2711	1.1438	1.1208	1.1190	1.0526	1.0180	Ln(1/p_{AUTO})
0.3469	0.3565	0.3644	0.3653	0.3654	0.3673	0.3674	P_{AUTO*} Ln(1/p_{AUTO})
0.00	0.0001	0.0014	0.00	0.0029	0.0003	0.0001	P_{CRD}
00	9.2103	6.5712	00	5.8430	8.1117	9.2103	Ln(1/p_{CRD})
00	0.0009	0.0091	00	0.0169	0.0024	0.0009	P_{CRD*} Ln(1/p_{CRD})
0.0013	0.0008	0.0005	0.0001	–	–	–	P_{AGR}
6.6453	7.1308	7.6009	9.2103	–	–	–	Ln(1/p_{AGR})
0.0086	0.0057	0.0038	0.0009	–	–	–	P_{AGR*} Ln(1/p_{AGR})
0.0440	–	–	–	–	–	–	P_{ENG}
3.1235	–	–	–	–	–	–	Ln(1/p_{ENG})
0.1374	–	–	–	–	–	–	P_{ENG*} Ln(1/p_{ENG})
0.9847	0.8051	0.8833	0.8462	0.8632	0.9029	0.8632	DT

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول رقم

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن درجات التنوع متذبذبة نوعاً ما، إلا أن درجة التنوع سجلت تقارباً خلال الفترة الدراسة لشركة CAAT كما نلاحظ أن درجة التنوع في تزايد مستمر، حيث شهد أعلى درجة له بـ 0.9847 سنة 2021 نتيجة دخول تأمين الفلاحي وتأمين الهندسة وكانت أقل درجة للتنوع هي

0.8051 سنة 2020 بسبب سيطرة تأمين الأخطار المختلفة على الإنتاج الإجمالي بنسبة 65.93% وهذا ما جعل درجة التخصص اكبر من درجة التنوع وهي نتيجة طبيعية. وهنا يمكن القول انه تزيد درجة التنوع بزيادة عدد المنتجات والتنوع فيها.

2.1.IV قياس التنوع باستخدام نموذج رومليت (RUMELT)

بناء على نموذج رومليت (RUMELT) نجد أن:

- تأمين الأخطار المختلفة IARD هو أكبر مساهم من إجمالي النشاط المباشرة لشركة CAAT خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 وبالتالي فهي تمثل معدل التخصص ويرمز له بـ RS.

- مجموع تأمين الأخطار المختلفة IARD وتأمين الهندسة ENG من رقم الأعمال الشركة هما أكبر مجموعة من الأنشطة المرتبطة فيما بينهما لأن كلا التأمينين يخص العقارات وضمان مجموعة من المخاطر وبالتالي فهي تمثل معدل الارتباط ويرمز له بـ RC.

- كما نجد أن مجموع مساهمة تأمين السيارات AUTO وتأمين النقل TRNSP في رقم أعمال الشركة هما مجالات نشاط مرتبطة فيما بينهما لان كلاهما مرتبط بالمركبات والأخطار المادية الناتجة جراء تنقلها لدى فهما يمثلان معدل العلاقة ويرمز له بـ Rr.

- أما بالنسبة لمساهمة تأمين الأخطار المختلفة IARD باعتبارها أكبر مساهم في جميع مراحل الشركة، لدى يمكن القول أنها تمثل معدل الارتباط الراسي ويرمز له بـ Rv.

وعليه يمكن تحديد النسب التي تسمح لنا بمعرفة مجال التنوع من خلال حساب المعدلات المذكورة أعلاه خلال الفترة 2015-2021 كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول 13: مؤشر التنوع باستخدام نموذج روميلت (RUMELT) لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
0.6259	0.6593	0.6008	0.6079	0.6057	0.5649	0.5741	معدل التخصص Rs
0.3288	0.3398	0.3973	0.3920	0.3914	0.4348	0.4256	معدل الارتباط Rc
0.6699	0.6593	0.6008	0.6079	0.6057	0.5649	0.5741	معدل العلاقة Rr
0.6259	0.6593	0.6008	0.6079	0.6057	0.5649	0.5741	معدل الارتباط الراسي Rv
0.6479	0.6593	0.6008	0.6079	0.6057	0.5649	0.5741	(Rr+Rs)/2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على نتائج الجدول رقم (11).

من خلال النتائج نلاحظ أن شركة CAAT خلال فترة الدراسة كان معدل التخصص Rs أقل من 0.7 وهذا يدل على أن الشركة ذات نشاط متنوع.

كما نلاحظ أن معدل العلاقة Rr لشركة CAAT خلال الفترة الممتدة من 2015-2021 كان أقل من 0.7 مما يدل على أن التنوع في نشاط الشركة غير مترابط.

IV.2 عرض مؤشرات الأداء المالي لشركة CAAT خلال فترة 2015-2021

يمكن إبراز الأداء المالي للشركة من خلال تطور مؤشرات الأداء المالية كما هو موضح في العناصر التالية:

IV.2.1 تطور مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT خلال الفترة 2015-2021

وتشمل العناصر الموضحة في الجدول التالي:

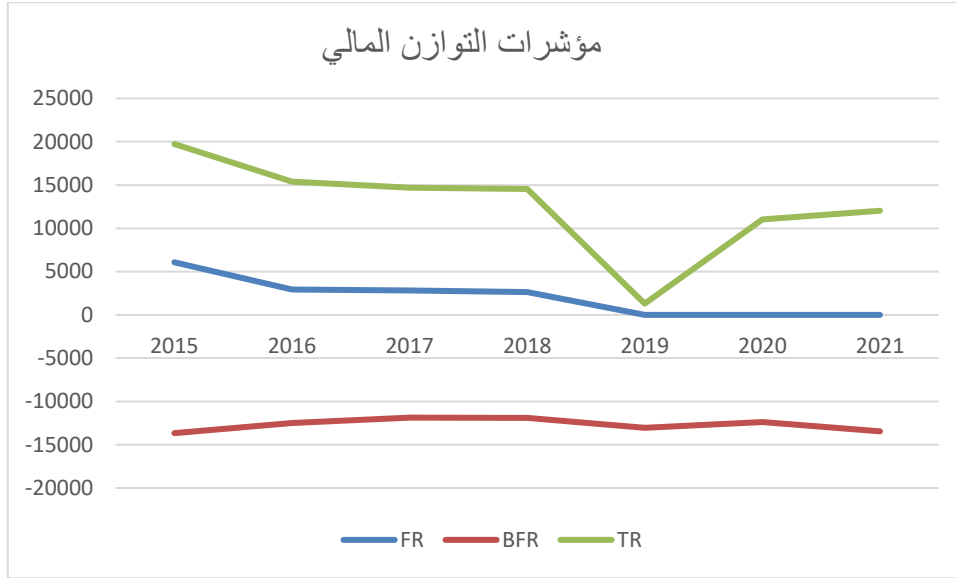
الجدول 14: مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الوحدة: مليون دج

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
43069.56	42913.86	40191.77	39912.65	37563.24	34848.95	37321.67	أصول متداولة
44493.36	44260.61	40938.98	37295.71	34743.41	31918.65	31250.02	خصوم متداولة
1423.8-	1346.75-	747.21-	2616.9	2819.83	2930.3	6071.65	FR
43069.56	42913.86	40191.77	39912.65	37563.24	34848.95	37321.67	أصول متداولة
12041.60	11033.42	12296.89	14528.80	14687.86	15407.68	19733.80	قيم جاهزة
44493.36	44260.61	40938.98	37295.71	34743.41	31918.65	31250.02	ديون قصيرة الأجل
-	-	-	-	-	-	-	BFR
13465.40	12380.17	13044.07	11911.86	11868.03	12477.38	13662.15	
12041.6	11033.32	1296.86	14528.76	14687.86	15407.68	19733.80	TR

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانية المالية السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

الشكل 14: التمثيل البياني مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT للفترة 2015-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل خلال سنة 2015 إلى سنة 2018 كان موجبا، وهذا يعني أن الشركة تمكنت من تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، عكس سنة 2019 إلى سنة 2021، حيث حققت رأس مال عامل سالبا، وبالتالي عدم تحقيقها لهامش سيولة.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الشركة حققت احتياجات في رأس المال العامل سالبا خلال السنوات المدروسة، وهذا يعني أن الاحتياجات أقل من الموارد، أي أن الشركة تستطيع تمويل احتياجات الدورة من موارد الدورة قصير الأجل وأن هناك فائض، إذ أنها لا تحتاج إلى رأس المال الموجب أو بعبارة أخرى الشركة تملك هامش أمان كبير يغطي احتياجات الدورة.

من خلال قراءة وتحليل الجدول يتبين أن الشركة حققت خزينة موجبة خلال السنوات المدروسة، وهذا يمثل فائض في رأس مال العامل بعد تمويل احتياجات رأس مال العامل.

أي: رأس مال العامل > احتياجات رأس مال العامل.

وهذا يعني أن الشركة استطاعت تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة، وإحداث فائض، ولها عجز في تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة قصيرة الأجل وتعمل على تغطيته عن طريق رأس مال العامل وتحقيق فائض.

2.2.IV تطور مؤشرات النسب المالية المعتمدة في شركة CAAT خلال الفترة 2015-

2021

1.2.2.IV نسب السيولة

تقيس مدى توفر السيولة لدى الشركة وفي الجدول التالي أهم النسب المعتمدة لدى الشركة CAAT.

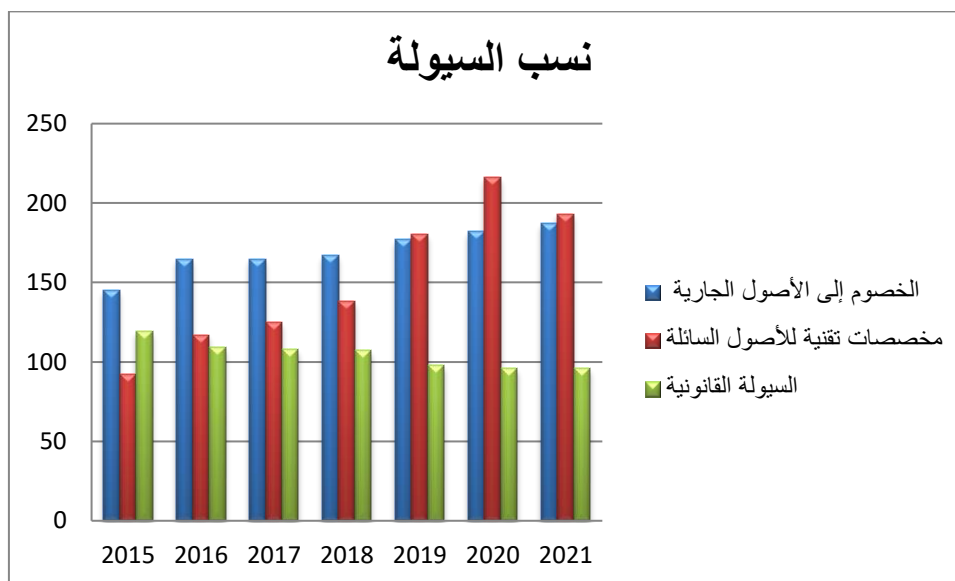
الجدول 15: نسب السيولة لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الوحدة: نسبة مئوية

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
80794.18	78496.72	72588.36	66704.58	61942.06	57737.39	54854.67	الخصوم
43069.56	42913.86	40191.77	39912.65	37563.24	34848.39	37321.67	أصول الجارية
187	182	177	167	165	165	145	الخصوم إلى الأصول الجارية
23336.86	23890.32	22161.35	20089.33	18471.02	18071.71	18288.52	المؤونات التقنية
12041.60	11033.42	12296.89	14528.80	14687.86	15407.68	19733.80	أصول السائلة
193	216	180	138	125	117	92	مخصصات تقنية للأصول السائلة
43069.56	42913.86	40191.77	39912.65	37563.24	34848.39	37321.67	أصول الجارية
44493.36	44260.61	40938.98	37295.71	34743.41	31918.65	31250.02	ديون قصيرة الأجل
96	96	98	107	108	109	119	السيولة القانونية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

الشكل 15: التمثيل البياني نسب السيولة لشركة CAAT للفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

من خلال قراءة وتحليل الجدول والشكل نجد أن نسبة السيولة العامة أكبر من 100% لسنوات المدروسة، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً ومريحاً لوضعية الشركة فيما يتعلق بقدرتها على تسديد ديونها تجاه حملة وثائق التأمين في حالة التصفية بالأصول المتداولة، أي أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ من نسبة مخصصات تقنية للأصول السائلة تزداد في التصاعد، أي أن الشركة لا تتوفر على السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها الدورية، حيث نجدها أكبر من 100% وهو مؤشر غير جيد، مما يدل على أن الشركة تحتاج إلى سيولة نقدية كافية لتغطية احتياجاتها الدورية المتعلقة أساساً بالتعويضات.

كما نلاحظ أن قدرة الأصول المتداولة على سداد الديون قصيرة الأجل تتناقص باستمرار، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 119% وانخفضت إلى 109% سنة 2016 لتصل إلى 96% سنة 2021، كما أنها تمثل مقدار الخسارة التي سوف تتحملها الشركة عند تحويلها الأصول إلى نقدية سائلة دون أن يؤثر ذلك على سداد الديون قصيرة الأجل.

IV.2.2.2. نسب النشاط

تقيس مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة بفعالية وكفاءة والقدرة على تسيير وتوليد عوائد للشركة، وفي الجدول التالي أهم عناصر المستخدمة في تحديد نسب النشاط.

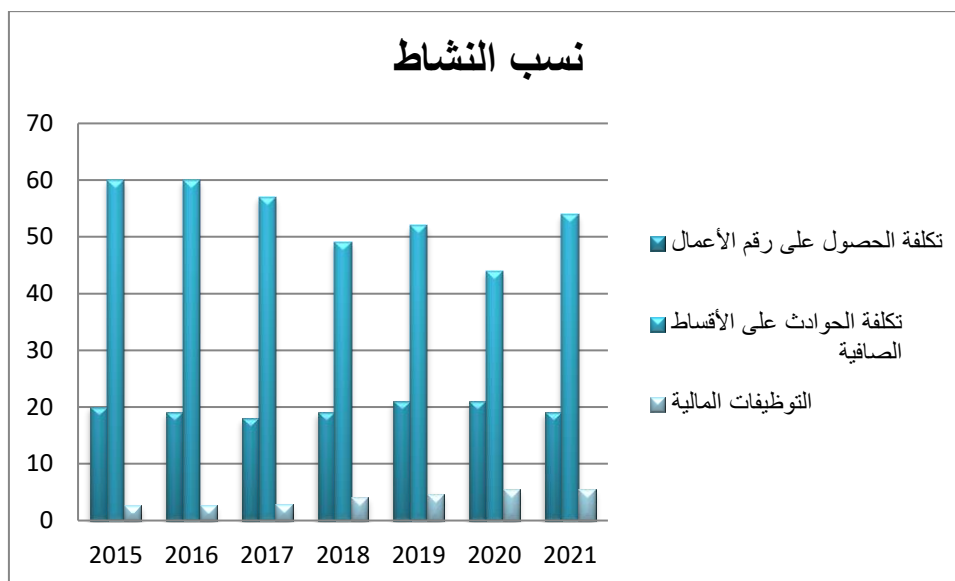
الجدول 16: نسب النشاط لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الوحدة: نسبة مئوية

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
5027.18	5226.77	5266.87	4686.81	4291.74	4320.20	4360.84	مصاريف التسيير
25403.71	24750.05	24589.11	24125.61	23128.44	22615.69	21160.08	رقم الأعمال
19	21	21	19	18	19	20	تكلفة الحصول على رقم الأعمال
13872.80	11055.29	12942.43	12062.24	13427.69	13691.43	12759.27	تكلفة الحوادث
25446.47	24642.43	24633.20	24250.89	23211.90	22698.92	21262.25	الأقساط الصافية
54	44	52	49	57	60	60	تكلفة الحوادث على الأقساط الصافية
2091.15	1985.43	1548.28	1278.93	849.55	796.82	751.48	نواتج مالية
38541.92	36694.48	34032.09	31543.34	29783.31	29532.80	29052.34	توظيفات مالية
5.42	5.41	4.65	4.05	2.85	2.69	2.58	التوظيفات المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

الشكل 16: التمثيل البياني نسب النشاط لشركة CAAT للفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

نلاحظ من خلال تحليل الجدول و الشكل أعلاه أن تكلفة الحصول على رقم الأعمال قد تراوحت ما بين 18% إلى 21% خلال سنوات الدراسة، والذي يفسر بشروع الشركة في تحويل أجور مستخدميها من الثبات إلى التغير وذلك وفق رقم أعمالها المحقق، وكذا تسريح عمالها مقابل تعويضات تدفعها لهم، مما يعني أن الشركة تعمل على ضبط مصاريفها لتحقيق عوائد، وتعمل على تحسين مستوى أدائها بلجوئها إلى الشبكة الغير مباشرة والمتكونة من الوسطاء نظرا لانخفاض تكلفتهم مقارنة بالوكالات المباشرة.

كما نلاحظ أن تكلفة الحوادث بنسب مقبولة، وهذا ما يسمح للشركة بتغطية التكاليف وتحقيق نتيجة استغلال ايجابية بالنسبة لدورتها المالية، ولضمان تسديد التعويضات في الآجال المحددة عمدت الشركة استرجاع مواردها من خلال الحصول على سيولة من نواتج استثماراتها، حيث بلغت نسبة النواتج المالية من 2.58% إلى 5.42% وهنا نلاحظ أنها في تزايد مما يدل كفاءة الشركة في تسيير نشاطها المالي.

IV. 3.2.2 نسب المردودية

تقيس مردودية الشركة المحققة خلال دورتها المالية، ومدى نجاحها في تحقيق نتيجة ايجابية تتماشى مع متطلبات النشاط، والجدول التالي يبرز أهم النسب المعتمدة في الشركة.

الجدول 17: نسب المردودية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

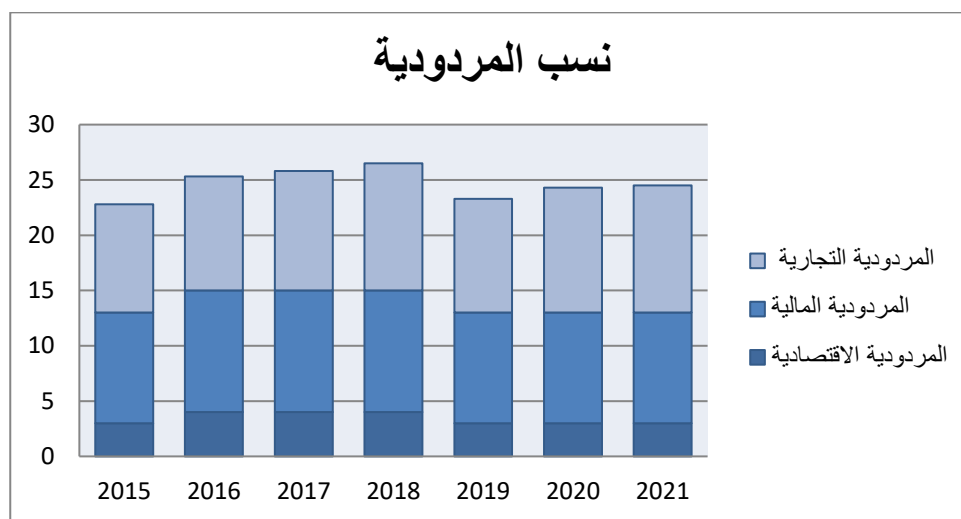
الوحدة: نسبة مئوية

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
------	------	------	------	------	------	------	--

3	3	3	4	4	4	3	المردودية الاقتصادية
10	10	10	11	11	11	10	المردودية المالية
11.5	11.3	10.3	11.5	10.8	10.3	9.8	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

الشكل 17: التمثيل البياني لنسب المردودية لشركة CAAT للفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

➤ **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ أن هناك ارتفاع في النسبة لسنة 2016 إلى 2018، حيث قدرت بـ 4% مقارنة بسنة 2015 التي كانت نسبتها 3%، أما في سنة 2019 إلى سنة 2021 كان هناك ثبات على نسبة 3%، ومنه يمكن القول أن النسب المتحصل عليها خلال السنوات المدروسة مقبولة، وهذا يعبر عن الأداء المالي المقبول للشركة، وهذا ما يفسر أن الشركة في حالة توازن.

➤ **المردودية المالية:** حيث يلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية ارتفعت في سنة 2016 إلى سنة 2018 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2015، التي كانت نسبتها 10%، وهي نفس النسبة بالنسبة للسنوات 2019 و2020 و2021.

➤ **المردودية التجارية:** نلاحظ أنها سجلت نتائج جيدة وهذا يدل على مدى كفاءة وفعالية الشركة، حيث زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة من 2015 إلى 2021.

IV. 4.2.2 هامش الملاءة المالية La marge de Solvabilité

تتجسد قدرة شركات التأمين و/أو إعادة التأمين على الوفاء بالتزاماتها حسب التنظيم الجزائري من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد ديونها التقنية أو ما يسمى بهامش الملاءة ، ويمكن تلخيص أسس حساب هذا الهامش لشركة CAAT خلال الفترة 2015 - 2021 في الجدول التالي:

الجدول 18: هامش الملاءة المالية La marge de Solvabilité .

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال	16000000	16000000	16000000	16000000	20000000	20000000	20000000
الاحتياطات	2065031	3134053	4471822	1981808	3253430	4585524	5583353
مؤونات مقننة	2934991	3150482	3429244	7952661	4699700	5467317	24167743
هامش الملاءة (1)	21000022	22284535	23901066	25934469	27953130	30052841	31751096
المؤونات التقنية	18288529	18071715	18471024	20089337	22161356	23890322	23336867
هامش الملاءة المالية على أساس 15% من مؤونات التقنية (2)	2743279	2673166	2770654	3013401	3324203	3583548	3500530
عدد مرات تمثيل 2/1	8	8	9	9	8	8	9
الأقساط الصافية	21262254	22698925	23211908	24250897	24633209	24642434	25446479
هامش الملاءة المالية على أساس 20% من الأقساط الصافية	4252451	4539785	4642382	4850179	4926642	4988487	5089296

عدد مرات التمثيل 3/1	5	5	5	5	6	6	6
-------------------------	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هامش الملاءة المالية للشركة التأمين CAAT المحقق خلال الفترة 2015-2021 قد تجاوز الهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة 15% من المؤونات التقنية لنفس الفترة، حيث سجلت شركة CAAT عدد مرات تمثيل، إذ بلغت 9 مرات لكل من سنة 2017، 2018 و 2021، وبلغت 8 مرات لسنة 2015 و 2016 و 2019.

أما فيما يخص الهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة 20% من الأقساط الصافية للاكتتاب حيث تجاوز الهامش المحقق 5 مرات من 2015 إلى 2018، و 6 مرات لكل من سنة 2019 إلى سنة 2021. ومنه نستخلص أن هامش الملاءة المالية في تزايد مستمر بالنسبة لشركة التأمين CAAT، وهي مشكلة بطريقة سليمة، وقيم كافية، وبفائض معتبر عن ما هو مطلوب قانونيا في إطار قواعد الملاءة المالية في الجزائر، ما يجعل شركات التأمين قادرة على مواجهة أي خطر مفاجئ في الوفاء بالتزاماتها اتجاه ذوي الحقوق.

IV. 5.2.2. تغطية الالتزامات المقننة couverture des engagements réglementés

تحقيق شركة CAAT لمعدلات هامش ملاءة عالية قد لا يعكس الملاءة الحقيقية للشركة إذا لم يتم استثمار الأموال المتاحة للشركة في أصول ذات سيولة وضمان ربحية، ونظرا لأهمية تغطية التزامات الشركات بالأصول المختلفة ومدى تأثير ذلك على ملاءة الشركات فقد قام المشرع الجزائري بتنظيم هذه الاستثمارات حسب صيغ الاستثمار المختلفة وبالنسب المناسبة، وبعرض معرفة وضع شركة CAAT الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 19: تغطية الالتزامات المقننة لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التغطية الكلية	137	144	165	140	146	134	134

معدل التغطية بقيم الدولة	66	75	99	118	112	111	112
-----------------------------	----	----	----	-----	-----	-----	-----

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

من خلال الجدول واستناداً إلى معدلات التغطية المحققة على مستوى الشركة، نجد أن معدل التغطية الإجمالي يفوق الحد الأدنى (100%) المحدد قانوناً، ومنه نقول أن الاستثمارات تغطي الالتزامات المقننة، أي تغطي الديون التقنية الواجب أدائها في السنة، مما يعكس قدرة الشركة على الوفاء بديونها مع تحقيق فائض تغطية.

كما يتضح أيضاً أن معدل الالتزامات المقننة بقيمة الدولة لشركات محل الدراسة يفوق الحد الأدنى المحدد قانوناً (50%)، إذ نلاحظ ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة، وهذا المعيار هو الأكثر تعبيراً عن ملاءة الشركات.

IV. 6.2.2 نسب الملاءة المالية

الجدول 20: نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

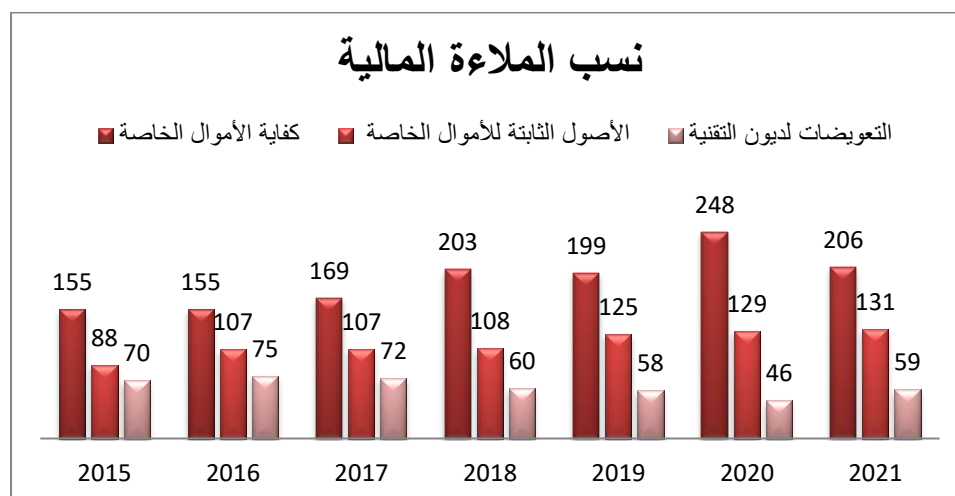
الوحدة: نسبة مئوية

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
28669.85	27444.97	25842.16	24593.09	22778.62	21242.55	19860.45	الأموال الخاصة
13872.80	11055.29	12942.43	12062.24	13427.69	13691.43	12753.28	التعويضات
206	248	199	203	169	155	155	كفاية الأموال الخاصة
37724.62	35582.85	32396.59	26791.89	24378.81	22888.99	17532.99	الأصول الثابتة
28669.85	27444.97	25842.16	24593.09	22778.62	21242.55	19860.45	الأموال الخاصة
131	129	125	108	107	107	88	الأصول الثابتة للأموال الخاصة

13872.80	11055.29	12942.43	12062.24	13427.69	13691.43	12753.28	التعويضات
23336.86	23890.32	22161.35	20089.33	18471.02	18071.71	18288.52	الديون التقنية
59	46	58	60	72	75	70	التعويضات لديون التقنية
28669.85	27444.97	25842.16	24593.09	22778.62	21242.55	19860.45	رأس المال الحر
38541.92	36694.48	34032.09	31543.34	29783.31	29532.80	29052.34	إجمالي الاستثمارات
74	74	75	77	76	71	68	علاقة رأس المال بالاستثمارات

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

الشكل 18: التمثيل البياني نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

نلاحظ من خلال قراءة تحليل الجدول والشكل أعلاه، أن الشركة تملك قدرة على تغطية التزاماتها بالأموال الخاصة، وهذا يعد هامش أمان للمؤمن لهم من خلال ارتفاع كفاية الأموال خلال سنوات المدروسة حيث نجدها في 2015 كانت بنسبة 115% وارتفعت إلى غاية نسبة 248% سنة 2020، وتعود إلى الانخفاض سنة 2021 بنسبة 206% غير أن ذلك لا يفقد الثقة لدى زبائنها.

كما نلاحظ من خلال نسبة التعويضات للديون التقنية أنها في انخفاض مستمر، وهذا مؤشر جيد مما يدل على أن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وهذا ما يؤكد هامش الملاءة، ومنه نستنتج أن شركة CAAT تمتلك ملاءة مالية.

IV.3 أثر إستراتيجية التنوع على أداء شركة CAAT للفترة 2015-2021

تساهم إستراتيجية التنوع على تحسين كل من الحصة السوقية وربحية الشركة وذلك من خلال رفع رقم أعمال وكذا تحقيق نتيجة إيجابية.

1.3.IV أثر التنوع على ربحية لشركة CAAT للفترة 2015-2021

الجدول 21: أثر التنوع على ربحية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.

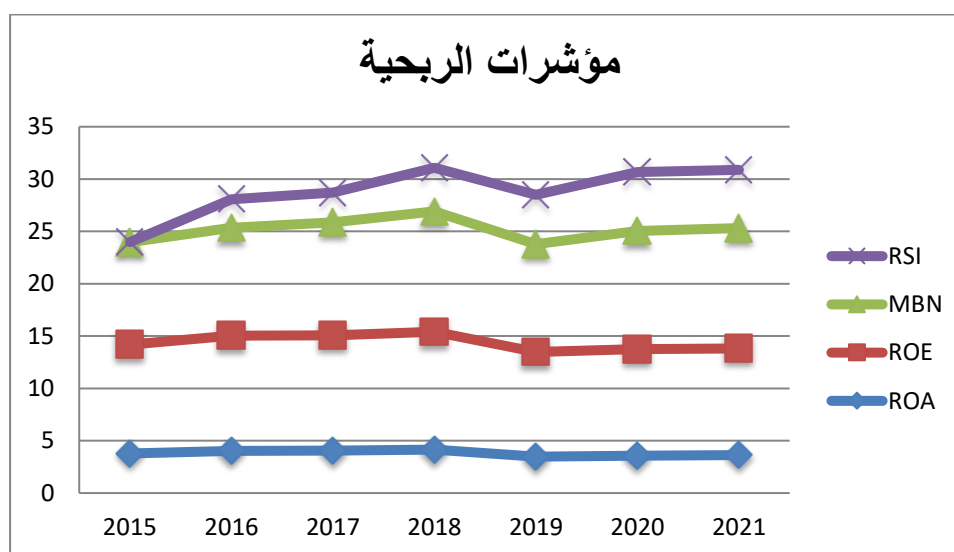
الوحدة: نسبة مئوية

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2926.48	2797.82	2532.09	2771.62	2509.98	2337.76	2069.02	النتيجة الصافية
80794.18	78496.72	72588.36	66704.58	61942.06	57737.39	54854.67	مجموع الأصول
3.62	3.56	3.48	4.15	4.05	4.04	3.77	ROA
2926.48	2797.82	2532.09	2771.62	2509.98	2337.76	2069.02	النتيجة الصافية
28669.85	27444.97	25842.16	24593.09	22778.62	21242.55	19860.45	الأموال الخاصة
10.20	10.19	10	11.26	11.01	11	41.10	ROE
2926.48	2797.82	2532.09	2771.62	2509.98	2337.76	2069.02	النتيجة الصافية
25403.71	24750.05	24589.11	24125.61	23128.44	22615.69	21160.08	رقم الأعمال
11.5	11.3	10.3	11.5	10.8	10.3	9.8	MBN

2091.15	1985.43	1548.28	1278.93	849.55	796.82	751.48	نواتج المالية
37618.20	35363.28	32787.71	30663.32	29658.05	29292.57	-	متوسط الاستثمارات
5.55	5.61	4.72	4.17	2.86	2.72	-	RSI

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

الشكل 19: التمثيل البياني نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

من خلال قراءة وتحليل النتائج المحققة نجد أن:

✓ **العائد على الأصول ROA:** نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في النسبة لسنة 2016 إلى 2018، حيث قدرت بـ 4% مقارنةً بسنة 2015 التي كانت نسبتها 3%، أما في سنة 2019 سجلت انخفاضاً بنسبة 1.2%، وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية للبلاد بسبب جائحة كورونا، أما سنة 2020 و2021 سنة تزايد في نسبة العائد وهذا مؤشر إيجابي لنشاط الشركة، ومنه يمكن القول أن النسب المتحصل عليها خلال السنوات المدروسة جيدة مقارنةً بالنسب المعمول بها في قطاع التأمين، وهذا يعبر عن الأداء المالي الجيد للشركة.

✓ **العائد على الأموال الخاصة ROE:** حيث يلاحظ من خلال الجدول أن العائد على الأموال الخاصة ارتفع في سنة 2016 إلى سنة 2018 بنسبة 11% مقارنةً بسنة 2015، التي كانت نسبتها 10%، أما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ انخفاضاً بنسبة 1.26% للأسباب التي سبق ذكرها، لتستدرك سنة 2020 و2021 نشاطها المعتاد وسجلت زيادة مستمرة في العائد.

- ✓ هامش الربح الصافي MBN: تعبر عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات، حيث شكلت ارتفاعاً مستمراً خلال سنوات المدروسة من 2015 إلى 2021.
- ✓ العائد على الاستثمارات RSI: تعبر عن كفاءة إدارة الشركة في توليد عوائد الاستثمارات، ومن الملاحظ أن النتائج تعكس كفاءتها حيث نجدها تجاوزت الحد المقبول وهو 2 % خلال السنوات المدروسة.

IV.2.3 أثرها على رقم الأعمال والنتيجة الصافية

عرف رقم أعمال والنتيجة الصافية لشركة CAAT تطوراً ملحوظاً من سنة لأخرى، وهذا يعكس المساهمة المتزايدة لمنتجاتها في رقم الأعمال وربحيتها رغم التفاوت والتذبذب لكل مساهم وهذا ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2021، والجدول التالي يبين رقم أعمال الشركة والنتيجة الصافية.

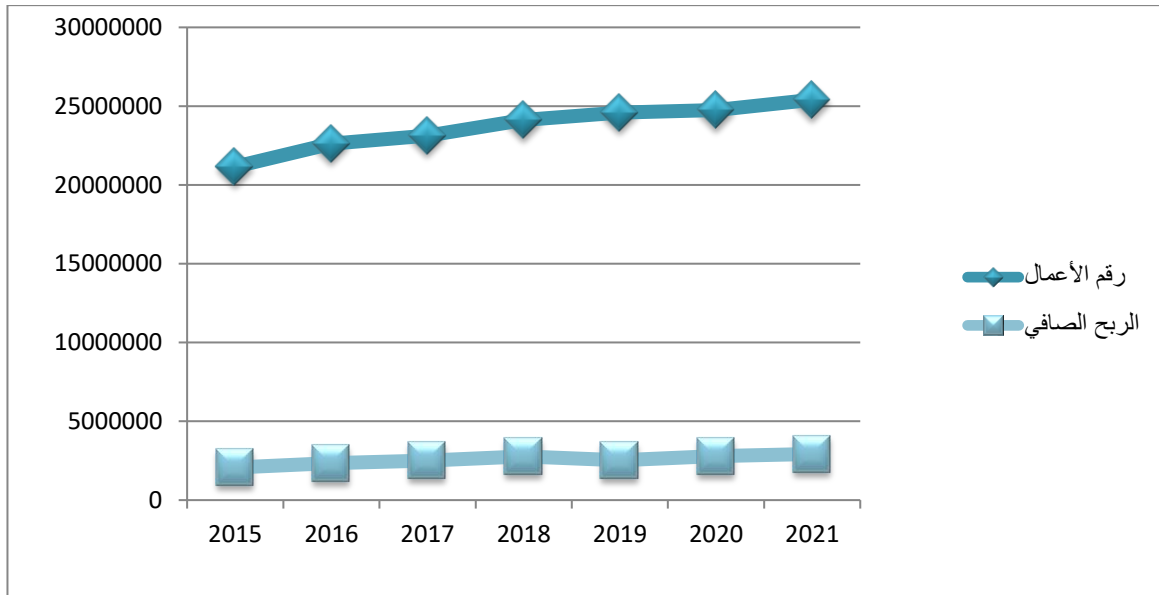
الجدول 22: رقم الأعمال والنتيجة الصافية للفترة 2015-2021.

الوحدة: مليون دج

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
25403.71	24750.05	24589.11	24125.61	23128.44	22615.69	21160.08	المبلغ	رقم الأعمال
%3	%1	%2	%4	%2	%7	–	التغير	النتيجة
2926482	2797829	2532093	2771622	2509986	2337768	2069023	المبلغ	النتيجة
%6	%10	%9–	%10	%7	%13	–	التغير	الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

الشكل 20: التمثيل البياني لرقم الأعمال والنتيجة لشركة CAAT للفترة 2015-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن:

✓ رقم أعمال الشركة في تطور ملحوظ غير أنه هناك تباطؤاً في سنة 2019 و2020، فكانت نسبة التطور محتشمة وهي 1 % لسنة 2020 وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية في البلد جراء جائحة كورونا، لتواصل تقدمها في سنة 2021 لتصل إلى زيادة بنسبة 3 %.

✓ أما بالنسبة للنتيجة الصافية فنلاحظ تطورها بنسبة تتراوح ما بين 6% و13% خلال الفترة المدروسة إلا أنها شهدت انخفاضاً لسنة 2019 بنسبة 9 % وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية التي مست كافة القطاعات بسبب جائحة كورونا لتواصل تقدمها سنة 2020 لتصل إلى 10% و6% سنة 2021.

IV. 3.3 أثرها على الحصة السوقية

إن إيجاد قيمة الحصة السوقية لكل منتج للشركة يعتبر من الصعوبة في ظل غياب معطيات حقيقية حول سوق التأمين الجزائري من جهة، وكذا انعدام هيئات وجهات متخصصة في جمع هذا النوع من المعطيات من جهة أخرى، بالإضافة إلى التصريحات غير الدقيقة للشركات.

وعليه فإن معطيات الحصة السوقية، تم بناءها من معطيات التقارير السنوية للشركة وكذا التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات كما يوضحه الجدول الآتي:

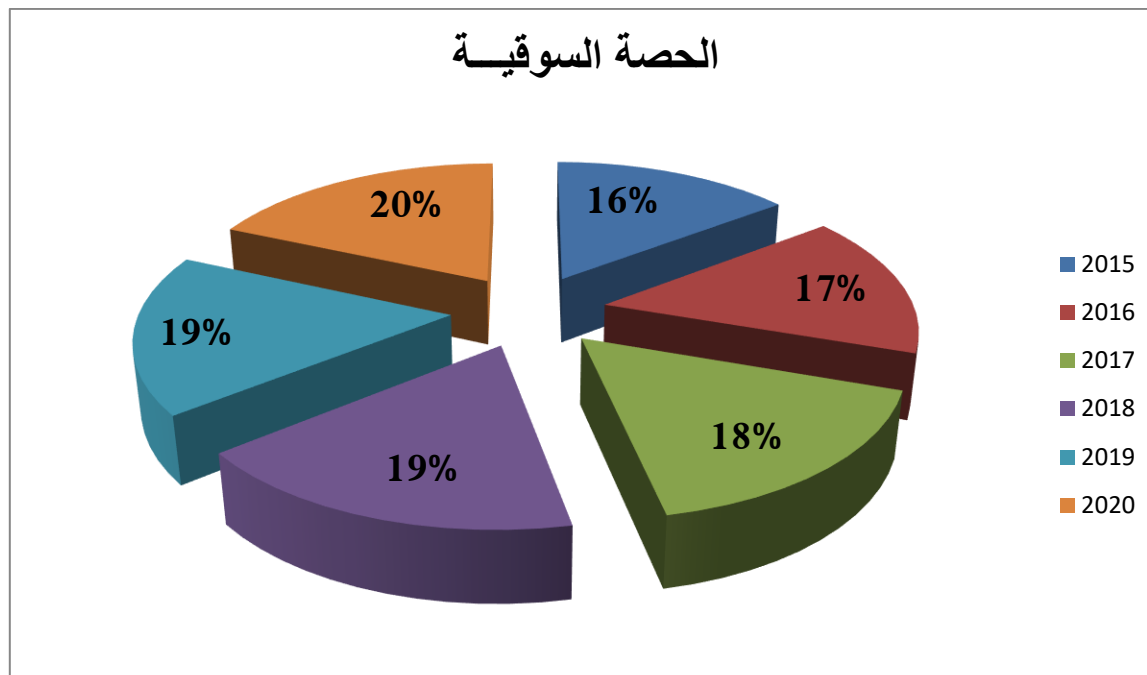
الجدول 23: الحصة السوقية للشركة للفترة 2015-2021.

الوحدة: نسبة مئوية

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
19	20	19	19	18	17	16	الحصة السوقية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

الشكل 21: التمثيل البياني نسب الملاءة المالية لشركة CAAT للفترة 2015-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2015-2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن شركة CAAT حافظت على مكانتها السوقية خلال الفترة المدروسة، حيث كان نصيبها في السوق بنسبة 16% سنة 2016، وبدأ بزيادة ليصل إلى 20% سنة 2020، ثم تراجع إلى 19% لسنتي 2021-2022، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها دخول شركة تكافل سوق تأمين الجزائري.

IV.4 مناقشة النتائج

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل واقع إستراتيجية التنويع في شركات التأمين الجزائري ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المالي لها، وذلك على ضوء البيانات والتقارير الإحصائية لشركة CAAT للفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 وكان هذا التحليل بالاعتماد على المؤشرات المالية المعتمدة من طرف شركات التأمين.

ولتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة وبغية الإلمام قدر المستطاع بمختلف جوانبه تم تبويب الدراسة إلى جزئين رئيسيين، أين تم التطرق في الجزء الأول إلى النظريات الأدبية الخاصة بمتغيرات الموضوع والمتمثلة في شركات التأمين و إستراتيجية التنويع، وكذا سبل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين أما الجزء الثاني فقد اهتم بالطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وكذلك تحليل متغيرات الدراسة المتمثلة في تنويع النشاط المباشر لشركة CAAT للفترة المدروسة، وقد تم استخدام مؤشر انتروبي (ENTROPIE) لقياس التنويع، كما تم استخدام نموذج روميلت RUMELT لقياس التنويع في شركة CAAT للفترة 2015 إلى 2021.

ومن أجل تحليل اثر إستراتيجية التنويع على الأداء تم عرض مؤشرات الأداء المالي المعتمدة في شركة CAAT، وهي مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات النسب المالية. ومن خلال ما تم عرضه يمكن اختبار الفرضيات المقدمة للإجابة على الإشكالية المطروحة، ثم استعراض أهم النتائج التي أسفرت عن هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، وفي الختام تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

IV. 1.4 اختبار الفرضيات

■ بناءا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (12) والجدول رقم (20) نجد أن هناك علاقة طردية بين إستراتيجية التنويع في شركات التأمين وتحسين أدائها المالي، وهذا ما أثبتته دراستنا أي كلما زاد التنويع في المنتجات كلما كانت نتائج الأداء المالي أكثر ايجابية، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية للبحث والتي تنص: **أن هناك تأثير لإستراتيجية التنويع في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الجزائري.**

■ وبناءا على نتائج الجدول رقم (12) والجدول رقم (21) والجدول رقم (22) يتبين لنا أن مؤشر انتروبي لقياس درجة التنويع في النشاط المباشر لشركة CAAT للفترة 2015 إلى 2021 أنه كلما زاد عدد المنتجات زادت درجة التنويع كما نجد أن نتائج الجدول رقم ..تبين أن ربحية الشركة

تزيد بزيادة درجة التنوع، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص: **تحسن إستراتيجية التنوع من ربحية شركة CAAT خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021.**

▪ وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من جدول رقم (12) وجدول رقم (23) يتبين لنا أن درجة التنوع في النشاط المباشر لشركة CAAT للفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 وحصلتها السوقية لهما نفس التوجه أي أن هناك تأثير لإستراتيجية التنوع في تحسين حصتها السوقية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.

IV.2.4 نتائج الدراسة

يمكن إبراز النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

IV.1.2.4 النتائج النظرية

- ✓ تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية الغير نقدية وهي من أهم القطاعات التي تساهم في رفع اقتصاديات الدول.
- ✓ كما أنها من شركات التي يتم تصنيفها وفقا لطبيعة نشاطها الذي يميزها عن الشركات الأخرى فنجد شركات تأمين الأشخاص وشركات تأمين الأضرار
- ✓ وإن شركات التأمين لها وظائف تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ تعتبر إستراتيجية التنوع من استراتيجيات النمو والتوسع وهذا ما يحقق مكاسب لشركات التأمين لا سيما فيما يتعلق بأداء الشركة، حيث تسمح لها بالنمو والاستقرار في السوق، فالشركة الأكثر تنوعا في أنشطتها هي الأكثر قدرة على خلق أسواق جديدة والحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة
- ✓ كما تعتبر إستراتيجية التنوع من البدائل المتاحة لشركات التأمين من أجل تعزيز ملاءتها المالية وتحسين أداؤها المالي.

IV.2.2.4 النتائج التطبيقية

- ✓ اعتمدت شركة CAAT منذ نشأتها على استراتيجيات التنوع من خلال تقديمها لمجموعة من خدمات التأمين وبالتالي اعتمادها على حافظة متنوعة وبقيت محافظة على هذا النمط من التنوع.

- ✓ نظرا للإمكانيات التي تملكها شركة CAAT من جهة وكذا المحيط التنافسي من جهة أخرى جعل الشركة تتبع استراتيجيات واضحة وجزلية منذ نشأتها، وهي استراتيجيات التنويع ومحاولة لتوسيع تشكيلة حافظتها في كل مرة.
- ✓ إستراتيجية التنويع تؤدي إلى اتساع تشكيلة حافظة الأنشطة مما يعكس قدرتها على الاستجابة لقطاعات جديدة من أجل إرضاء جميع الزبائن.
- ✓ من خلال مؤشرين لقياس درجة التنويع انتروبي ورومليت توصلنا إلى أن درجة التنويع تزيد بزيادة عدد مجالات النشاط وذلك لتأثيرها على رقم الأعمال وربحية الشركة أي أن هناك علاقة طردية بين عدد المنتجات أو الخدمات ورقم الأعمال وكذا الربحية والحصة السوقية للشركة.

3.4.IV التوصيات والاقتراحات

- على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:
- يجب على شركات التأمين الاهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية وذلك بالقيام بالدراسات الدورية من أجل تحديد قدراتها وإمكاناتها، بقصد تبني وخيار البديل الاستراتيجي المناسب وفي الوقت المناسب.
- لا بد على الشركات القيام بتوسيع تشكيلة حافظة الأنشطة لضمان التوازن الاستراتيجي والمالي للحافظة.
- إحداث تنسيق وتوافق بين مختلف الوظائف قصد تبادل المعلومات المختلفة.
- يجب على شركات التأمين الاهتمام بمصلحة البحث والتطوير لما لها من أهمية كبيرة في تبني أي بديل استراتيجي للشركة، لاسيما ابتكار منتجات جديدة.
- لا بد على شركات التأمين الاهتمام بالابتكار لأن وتيرة نمو هذا السوق تتجه إلى تماثل في جودة وكذا أسعار المنتجات المقدمة.
- للمحافظة على الحصة السوقية لا بد على شركات التأمين إتباع أساليب توزيعية لمنتجاتها بما يخدم الزبون من جهة وعدم التركيز على فئة محددة من الزبائن من جهة أخرى.

4.4.IV آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لإستراتيجية التنويع كآلية لتحسين الأداء المالي لشركات التأمين الجزائري، تبادرت إلى ذهننا عدة مواضيع يمكن أن تكون إشكاليات بحث في هذا المجال أبرزها:

- أثر إستراتيجية التنويع على الهيكل المالي لشركات التأمين.
- دور إستراتيجية التنويع في إدارة المخاطر ودعم الملاءة المالية لشركات التأمين.
- إستراتيجية التنويع كآلية لتحقيق عائد وتخفيض مخاطر السيولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. ابراهيم المحاسنة. (2013). ادارة وتقييم الاداء الوظيفي. عمان، الاردن: دار جرير.
2. احمد صلاح عطية. (2003). محاسبة شركات التأمين. مصر: الدار الجامعية.
3. ادريس ثابت عبد الرحمان، و جمال الدين محمد المرسى. (2006). الادارة الاستراتيجية ، مفاهيم ونماذج تطبيقية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
4. اسعد العلي. (2010). الادارة المالية-الاسس العلمية والتطبيقية-. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
5. باسم شمس الدين. (2012). استراتيجية النمو والاستقرار والنجاح في العملية الادارية (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.
6. بثينة راشد الكعبي، و الركابي علي خلف. (2013). التنبؤ بالفشل للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق. (94).
7. بن الساسي الياس. (2011). الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. بن سليمان ال فواز مبارك. (2010). الاسواق المالية من منظور اسلامي (الإصدار 25-27). المملكة العربية السعودية: مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز.
9. تشارلز هيل، و جونز جاريت. (2008). الادارة الاستراتيجية -مدخل متكامل -. (محمد سيد احمد عبد المعتال، و اسماعيل بسيوني، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
10. توفيق محمد عبد الرحمن. (2004). تقييم الاداء . مصر: دار الفكر العربي.
11. ثلثر فيصل شاهر، و عكور سامر محمد. (2010). الرياضيات في العلوم المالية والادارية والاقتصادية (الإصدار 2). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
12. جمال الدين محمد المرسى، و طارق مصطفى محمود ابو بكر رشدي جبة. (2007). التفكير الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية. مصر: الدار الجامعية.
13. جمال معتوق. (201). تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي SCF. (48).

14. جيمس ا -كاشين، و ليرنر جويل -ج. (1992). ملخصات شوم نظريات ومساائل في اصول المحاسبة. (محمد عبد العزيز ابو رمان، المترجمون) الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية جامعة بن عكنون.
15. حابي احمد، و البشير زيدي. (2015). دور حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي. (1).
16. حربي محمد عريقات. (2010). التأمين وادارة الخطر (النظرية والتطبيق) (الإصدار 2). عمان، الاردن : دار وائل للنشر.
17. حربي ممد عريقات، و جمعة عقل سعيد. (2010). التأمين وادارة الخطر (الإصدار 2). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
18. حسنين سالم رشيد. (2017). دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين. 24 (104).
19. حمزة محمود الزبيدي. (2011). التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل (الإصدار 2). عمان، الاردن: دار الرواق للنشر والتوزيع.
20. خالد الراوي. (2000). التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي . عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
21. خالد الراوي. (2000). التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي. مصر: دار المسيرة للطباعة والنشر.
22. خميسي فتيحة. (2010). التسيير والمالية والتسيير المالي للمؤسسة . الجزائر: دار الهومة للنشر والتوزيع.
23. دادان عبد الغاني. (2006). قراءة في الاداء المالي والفئة في المؤسسات الاقتصادية. (4).
24. رحيم حسين. (2008). استراتيجية المؤسسة (الإصدار 1). قسنطينة، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.
25. زروخي صباح، و اخرون. (2018). اهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر. 3 (1).
26. ساخي بوبكر. (2017). دور واهمية اعادة التأمين في تجزئة الخاطر. 1 (8).

27. السعيد فرحات جمعة. (2002). الاداء المالي لمنظمات الاعمال لتحديات الراهنة. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.
28. سعيد يعيد عبد الرزاق، و مصطفى عبد الغني. (2001). اقتصاديات اعادة التأمين. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
29. شنوف شعيب. (2013). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي. عمان، الاردن: دار الزهران للنشر والتوزيع.
30. طاهر محسن منصور الغالبي، و صبحي ادريس وائل محمد. (2007). الادارة الاستراتيجية (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
31. عبد الحميد ابو بكر. (2011). ادارة اخطار شركات التأمين (خطر الاكتتاب ، اخطار الاستثمار) (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار الصفاء للطباعة والنشر.
32. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (1999). الادارة الاستراتيجية (الإصدار 1). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
33. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2009). ادارة المنشآت المتخصصة (البنوك-منشآت التأمين - البورصات) (الإصدار 1). القاهرة: المكتبة العصرية.
34. عبد العزيز جتور. (2004). الادارة الاستراتيجية (الإصدار 1). الاردن: دار المسيرة.
35. عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص. (1999). الاسواق والمؤسسات المالية. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
36. عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص. (2008). الاسواق والامؤسسات المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
37. عبد اللطيف عبود. (1985). مدخل لاعادة التأمين. دمشق، سوريا: مكتب الخدمات الجامعية.
38. عبد الله الدعاس. (2010). ادارة الجودة الشاملة واثرها في تحسين الاداء المالي. 37 (1).
39. عبد المحسن توفيق محمد. (1998). تقييم الاداء. مصر: دار النهضة العربية.

40. علاء فرحان طالب، و ايمان شيحان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
41. عيسى يحه، و لعلاوي بلحيمر عمر. (2011). التسويق الاستراتيجي. الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
42. فليح حسن خلف. (2009). اقتصاديات الاعمال (الإصدار 1). الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والطباعة.
43. محمد صالح الحناوي. (2000). الادارة المالية والتمويل. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
44. محمد محروس اسماعيل. (1997). اقتصاديات الصناعة والتصنيع. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
45. محمد محمود الخطيب. (2010). الاداء المالي على عوائد اسهم الشركات (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
46. محمد ناصر. (1998). ادارة اعمال التامين بين النظرية والتطبيق. عمان : دار المجدلوي للنشر.
47. محمود جاسم الصميدي. (2007). استراتيجيات التسويق (مدخل كمي وتحليلي) (الإصدار 2). عمان، الاردن: مكتبة حامد للنشر والتوزيع.
48. مفلح محمد عقل. (2000). مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي (الإصدار 2). عمان، الاردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
49. نبيل محمد مختار. (2005). اعادة التامين. الاسكندرية، مصر : دار الفكر الجامعي.
50. نبيل مرسي خليل. (1996). الميزة التنافسية في مجال الاعمال. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
51. وائل محمد صبحي، و منصور ادريس طاهر محسن. (2009). سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
52. الياس بن الساسي، و القرشي يوسف. (2006). التسيير المالي (الادارة المالية) (الإصدار 2). عمان، الاردن: دار وائل النشر والتوزيع.

53. ابراهيم الجزراوي، و عماد القره لوسي. (2007). تقييم بدائل الاستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة دراسة نظرية. 13 (43)، الصفحات 184-212.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1. احمد نواف عبيدات. (2006). بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية على الاستمرار (رسالة دكتوراه). الاردن، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، الاردن: جامعة عمان العربية.
2. اسامة ربيع امين. (2008). التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام spss. القاهرة، القاهرة: كلية التجارة - جامعة المنوفية.
3. انس مصلح دياب الطروانة. (2015). العوامل المؤثرة في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين الاردنية (رسالة ماجستير). كلية الاعمال - قسم المحاسبة والتمويل -، الاردن: جامعة الشرق الوسط.
4. بلهوشات اسيا. (2015). التسعير: اداة لتحسين اداء شركات التأمين (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عناية: جامعة باجي مختار.
5. بوسنة محمد رضا. (2016). تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والاداء (اطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
6. جعيجع نبيلة. (2007). استراتيجية التنوع في المنتجات واثرها على تنافسية المؤسسة الانتاجية (مذكرة ماجستير). المسيلة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة المسيلة.
7. حليلة خليل الجرجاوي. (2008). دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم (رسالة ماجستير). الجامعة الاسلامية. غزة، فلسطين: كلية التجارة .
8. عتاب يوسف حسون. (2007). تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري المستخدمة في القطاع البحري (رسالة ماجستير). سوريا، كلية الاعمال، سوريا: جامعة تشرين.
9. عمر تيمجدين. (2013). دور استراتيجية التنوع في تحسين اداء المؤسسة (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
10. لفتاحة سعاد. (2015). ادارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

11. مجموعة مؤلفين. (2009). قياس وتقييم الاداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
12. مختاري زهرة. (2011). التشخيص المالي و دوره في تقييم الاداء في شركات التأمين. 107-108. بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة احمد بوقرة.
13. عادل عشي. (2002). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وقسم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر -بسكرة-.

ثالثا: المجلات

1. بن عبيد فريد، و حديجة عباسية. (2007). دور استراتيجية التنوع في تخفيض المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الصناعي،
2. بوعيشاوي يوسف، و ابراهيم مزبود. (04, 2018). مدى امتثال النظام المالي المحاسبي لشركات التأمين الجزائري الى معايير الابلاغ الدولي. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (09).
3. طبائبية سليمة. (2011). تقييم الاداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 6 (16).

رابعا: الملتقيات

1. احمد طرطار، و عبد الغاني منصر. (22-23 ماي 2013). دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فعالية التشخيص للمؤسسات الاقتصادية. ملتقى وطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية (صفحة 16). سوق اهلراس : المركز الجامعي سوق اهلراس .

المراجع باللغة الأجنبية

1. A, T., & Strickland, G. (1999). Statagic Management (éd. 11). NOW york: Cocepts and Cases.
2. Béatrice. (2012). L'essentiel de l'analyse financiere (éd. 10). paris, france: Gualino Lextnso éditions.

3. Couilbault, F. (2011). Les grands principes de l'assurance (éd. 10). France: Constant Eliashberg.
4. Crane, F. G. (1984). Insurance principles and practices (éd. 2). Canada, Canada: John Wiley & Sons.
5. George, K. D., & Others. (2000). Industrial organisation, competition, growth and Structural Change (éd. 4). NEW YORK: ROUTLEGE.
6. Hirigoyen, G. (1996). Panorama de la gestion. Paris, France: D'organisation.
7. Legros, G. (2014). Finance d'entreprise (éd. 2). Paris, FRANCE: DUNOD.
8. Mayrhofer, U. (2007). Management Strategique. France: Breal.
9. Philippe Martinet. (2014). Finance. Paris. France: StudyramaPro.
10. Plot, E., & Vicard, M. D. (2016). Analyse Financiere (éd. 2). Paris: Vuibert.
11. Richard, B. (2007). Financial Ratios. Oxford UK: Lanacre House.
12. Robert, L. D. (1999). Encyclopédie de Gestion et du Management, EGM. Paris: Dollez.
13. Sainrapt, C. (1996). Dictionnaire general de l'assurance. Paris: arcature.
14. Simonet, G. (1998). La comptabilité des entreprises d'assurances (éd. 5). Paris: L'ARGUS.
15. Tah, S. (2001). Mondialisation et strategies d'entreprise. France: Presses Univ du Mirail.
16. Zambo, B. N. (26-30 mai 2003). L'évaluation de la performance. Séminaire sur l'évaluation de la performance et le Développement du secteur public. Banjul Gambie.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

BILAN - EXERCICE 2015

BILAN

Exercice clos le 31/12/2015

PASSIF	NOTE	MONTANT BRUTES N	PROV N	NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif		0,00		0,00	
Immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	0,00	129.743.048,19	126.433.704,17
Immobilisation corporelles	2.1.1		93.530.254,53		
- Terrains		619.309.910,93		619.309.910,93	619.211.747,15
- Bâtiments		4.468.243.234,68	0,00	2.784.416.461,40	2.877.329.450,60
- Immeubles de placements		941.734.152,92	1.683.826.773,28	635.144.894,94	656.906.610,04
- Autres immobilisation corporelles		1.378.294.379,70	306.589.257,98	547.837.629,16	556.157.791,69
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	830.456.750,54	29.491.000,00	30.397.965,28
Immobilisation en cours	2.1.1	777.743.981,91	5.266.250,00	774.186.128,06	273.759.971,39
Immobilisation financières	2.1.1		3.657.853,85		
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		2.672.210.155,08		2.644.851.304,44	2.656.223.899,35
- Autres titres immobilisés		8.922.562.263,57	27.358.850,64	8.920.393.943,57	9.378.006.699,52
- Prêts et autres actifs financiers non courants		326.473.149,92	2.168.320,00	121.151.469,76	125.499.512,46
- Impôts différés actifs	2.1.5		3.328.369,59	326.473.149,92	326.977.823,02
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I –ACTIF NON COURANT		20.489.181.620,78	2.956.182.680,41	17.532.998.940,37	17.626.905.174,67
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6.517.072.921,63		6.517.072.921,63	7.923.860.091,54
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédant débiteurs		242.837.470,91	0,00	242.837.470,91	92.767.038,77
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	9.055.421.174,97	1.656.159.883,75	7.399.261.291,22	6.081.199.513.513,80
- Autres débiteurs	2.1.3	2.445.899.112,00	29.698.441,75	2.416.200.670,25	732.010.085,82
- Impôts et assimilés		1.164.825.039,35	152.327.878,90	1.012.497.160,45	847.630.573,52
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placement et autres actifs financiers courants		16.515.838.210,87	47.530.030,21	16.468.308.180,66	13.475.024.785,18
- Trésorerie		3.265.493.990,03	0,00	3.265.493.990,03	2.451.844.415,12
TOTAL II-ACTIF COURANT		39.207.387.919,76	1.885.716.234,61	37.321.671.685,15	31.604.337.603,75
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		59.696.569.540,54	4.841.898.915,02	54.854.670.625,52	49.231.242.778,42

BILAN - EXERCICE 2015**BILAN**

Exercice clos le 31/12/2015

Passif	Note	Montant net N	Montant net N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	11.490.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réservés consolidées (1))	2.1.5	1.790.346.646,15	5.390.501.731,58
Ecart de réévaluation		1.083.358,06	3.099.605,20
Ecart d'équivalence (1)	2.1.5	0,00	
Résultat net- Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.069.022.829,98	1.574.132.862,70
Autres capitaux propres- report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidant (1)		19.860.452.834,19	18.457.734.199,48
Part des minoritaires (1)			
TOTAL 1- CAPITAUX PROPRES		19.860.452.834,19	18.457.734.199,48
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.550.062,65	37.923.304,97
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	26.837.735,09	137.527.896,21
Autres dettes non courants		29.491.000,00	
Provisions réglementées	2.1.5	2.934.991.169,70	2.693.458.495,19
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	745.324.937,96	979.566.348,33
Total II- PASSIF NON COURANT		3.744.194.905,40	3.848.476.044,70
PASSIF NON COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.243.777.756,94	3.432.650.970,35
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.288.529.231,70	17.967.108.888,17
- Acceptations		205.229,20	287.730,20
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3.484.809.812,59	2.217.608.490,58
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		135.262.201,91	134.903.943,16
- Impôts crédits	2.1.3	2.571.431.263,60	1.966.149.636,43
- Autres dettes	2.1.3	3.526.007.389,99	1.206.323.075,35
- Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III- PASSIFS COURANTS		31.250.022.885,93	26.925.032.534,24
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		54.854.670.625,52	49.231.242.778,42

BILAN - EXERCICE 2015

COMPTE DE RÉSULTATS

Période: 01/01/2015 au mois 31.12.2015

PASSIF	NOTE	OPÉRATIONS BRUTES N	OPÉRATIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		21.160.079.947,73	9.426.602.498,47	11.733.477.449,26	11.848.609.706,98
Primes acceptées		102.174.469,76		102.174.469,76	46.611.201,27
Primes émises reportées		304.343.064,22	440.982.730,00	-136.639.665,78	142.788.906,43
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	
I/- Prime acquises à l'exercice	2.2.1	21.566.597.481,71	9.867.585.228,47	11.699.012.253,24	12.038.009.814,68
Prestations sur opérations directes		12.294.420.705,91	5.361.776.653,63	6.932.644.052,28	7.162.040.739,47
Prestations sur acceptations		24.715,05		24.715,05	50.382,11
II/- Prestations de l'exercice	2.2.4	12.294.445.420,96	5.361.776.653,63	6.932.668.767,33	7.162.091.121,58
Commissions reçues en réassurance		1.785.850.165,77		1.785.850.165,77	1.589.403.211,56
Commissions versées en réassurance		21.279.537,95		21.279.537,95	9.322.240,31
III/- Commissions de réassurance	2.2.1	1.764.570.627,82	0,00	1.764.570.627,82	1.580.080.971,25
IV/- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	
V/- Marge d'assurance nette		11.036.722.688,57	4.505.808.574,84	6.530.914.113,73	6.455.999.664,35
Services extérieurs & autres consommations	2.2.5	1.173.845.376,60		1.173.845.376,60	924.234.962,57
Charges de personnel	2.2.5	2.191.684.659,16		2.191.684.659,16	2.644.456.292,52
Impôts, taxes & versements assimilés	2.2.5	310.835.874,83		310.835.874,83	264.324.680,59
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels	2.2.3	203.035.476,28		203.035.476,28	173.475.939,39
Autres charges opérationnelles	2.2.5	116.449.185,49		116.449.185,49	182.991.993,33
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	2.2.5	1.062.983.245,39		1.062.983.245,39	1.353.207.090,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		261.227.691,18		261.227.691,18	259.054.757,07
VI/- Résultat technique opérationnel		6.645.187.514,56	4.505.808.574,84	2.139.378.939,72	1.519.315.341,80
Produits financiers	2.2.2	799.079.793,09		799.079.793,09	684.357.368,17
Charges financières	2.2.5	332.419.361,00		332.419.361,00	183.150.844,19
VII/- Résultat financier		466.660.432,09	0,00	466.660.432,09	501.206.523,98
VIII/- Résultat ordinaire avant impôt (V) + (VII)		7.111.847.946,65	4.505.808.574,84	2.606.039.371,81	2.020.521.865,78
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	2.2.6			647.202.029,85	389.210.316,31
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires				-110.185.488,02	57.178.686,77
Total des produits ordinaires				14.726.925.841,61	14.734.978.850,56
Total des charges ordinaires				12.657.903.011,63	13.160.845.987,86
IX/- Résultat net des résultats ordinaires		7.111.847.946,65	4.505.808.574,84	2.069.022.829,98	1.574.132.862,70
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)				0,00	
X/- Résultat extraordinaire		0,00		0,00	
XI/- Résultat net de l'exercice		7.111.847.946,65	4.505.808.574,84	2.069.022.829,98	1.574.132.862,70
Part dans les résultats nets des Stes. mises en équivalence (1)					
XII/- Résultat net de l'ensemble consolidé (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

RAPPORT ANNUEL 2016

BILAN

Exercice clos le
31/12/2016

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE n	AMORT-PROV n	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	119.247.443,86	104.025.858,86	129.743.048,19
immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	619.309.910,93
- Bâtiments		4.609.403.968,73	1.829.827.198,93	2.779.576.769,80	2.784.416.461,40
- Immeuble de Placements		1.045.034.152,92	397.721.176,05	647.312.976,87	635.144.894,94
- Autres immobilisations corporelles		1.420.833.564,62	890.991.899,70	529.841.664,92	547.837.629,16
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	6.319.493,70	28.437.756,30	29.491.000,00
immobilisation en cours	2.1.1	888.575.596,56	3.657.853,85	884.917.742,71	774.186.128,06
immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.974.791.373,51	0,00	3.974.791.373,51	2.644.851.304,44
- Autres titres immobilisés		12.889.371.184,37	2.710.400,00	12.886.660.784,37	8.920.393.943,57
- Prêts et autres actifs financiers non courants		163.990.334,49	3.119.188,18	160.871.146,31	121.151.469,76
- Impôts différés actif	2.1.5	265.348.570,72		265.348.570,72	326.473.149,92
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		26.142.591.209,57	3.253.594.654,27	22.888.996.555,30	17.532.998.940,37
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6.639.579.159,54		6.639.579.159,54	6.517.072.921,63
Créances et emplois assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		64.206.043,27	0,00	64.206.043,27	242.837.470,91
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	10.988.437.205,13	1.820.184.378,23	9.168.252.826,90	7.399.261.291,22
- Autres débiteurs	2.1.3	2.624.598.997,57	85.876.461,16	2.538.722.536,41	2.416.200.670,25
- Impôts et assimilés		1.182.272.928,00	152.327.878,90	1.029.945.049,10	1.012.497.160,45
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		12.408.067.123,54	44.460.060,42	12.363.607.063,12	16.468.308.180,66
- Trésorerie		3.044.082.870,32		3.044.082.870,32	3.265.493.990,03
TOTAL II - ACTIF COURANT		36.951.244.327,37	2.102.848.778,71	34.848.395.548,66	37.321.671.685,15
TOTAL GENERAL ACTIF		63.093.835.536,94	5.356.443.432,98	57.737.392.103,96	54.854.670.625,52

RAPPORT ANNUEL 2016

BILAN

Exercice clos le
31/12/2016

PASSIF	NOTE	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées(1))	2.1.5	2.904.789.209,24	1.790.346.646,15
Ecart de réévaluation		0,00	1.083.358,06
Ecart d'équivalence(1)		0,00	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante(1)		21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.319.945,21	7.550.062,65
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	28.414.413,93	26.837.735,09
Autres dettes non courants		768.437.751,05	29.491.000,00
Provisions réglementées	2.1.5	3.150.481.741,76	2.934.991.169,70
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	621.522.397,33	745.324.937,96
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.576.176.249,28	3.744.194.905,40
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.194.746.191,32	3.243.777.756,49
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.071.715.618,02	18.288.529.231,70
- Acceptations		1.335.065,16	205.229,20
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3.980.205.339,84	3.484.809.812,59
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		160.494.975,08	135.262.201,91
Impôts Crédits	2.1.3	2.767.369.463,23	2.571.431.263,60
Autres dettes	2.1.3	3.742.791.639,92	3.526.007.389,99
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		31.918.658.292,57	31.250.022.885,93
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		57.737.392.103,96	54.854.670.625,52

RAPPORT ANNUEL 2016

COMPTE DE RESULTATS

Période : du 01/01/2016 au 31/12/2016

RUBRIQUES	OPERATIONS BRUTES n	OPERATIONS ET RETROCESSIONS n	OPERATIONS NETTES n	OPERATIONS NETTES n-1
Primes émises sur opérations directes	22.615.696.428,82	10.198.909.685,99	12.416.786.742,83	11.733.477.449,26
Primes acceptées	83.228.769,39		83.228.769,39	102.174.469,76
Primes émises reportées	-551.199.861,01	-551.264.631,60	64.770,59	-136.639.665,78
Primes acceptées reportées	0,00		0,00	
I - Primes acquises à l'exercice	22.147.725.337,20	9.647.645.054,39	12.500.080.282,81	11.699.012.253,24
Prestations sur opérations directes	11.593.404.309,26	3.967.495.189,74	7.625.909.119,52	6.932.644.052,28
Prestations sur acceptations	1.679.934,69		1.679.934,69	24.715,05
II- Prestations de l'exercice	11.595.084.243,95	3.967.495.189,74	7.627.589.054,21	6.932.668.767,33
commissions reçues en réassurance	1.811.546.338,20		1.811.546.338,20	1.785.850.165,77
commissions versées en réassurance	15.562.880,63		15.562.880,63	21.279.537,96
III- Commissions de réassurance	1.795.983.457,57	0,00	1.795.983.457,57	1.764.570.627,82
IV- Subventions d'exploitation d'assurance	0,00		0,00	
V- MARGE D'ASSURANCE NETTE	12.348.624.550,82	5.680.149.864,65	6.668.474.686,17	6.530.914.113,73
Services extérieurs & autres consommations	1.090.895.920,04		1.090.895.920,04	1.173.846.376,60
Charges de personnel	2.262.942.998,97		2.262.942.998,97	2.191.684.659,16
Impôts, taxes & versements assimilés	282.477.817,92		282.477.817,92	310.835.874,83
Production immobilisée				
Autres produits opérationnels	157.316.085,46		157.316.085,46	203.035.476,28
Autres charges opérationnelles	83.099.937,43		83.099.937,43	116.449.185,49
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	1.251.528.339,78		1.251.528.339,78	1.062.983.245,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions	484.960.939,65		484.960.939,65	261.227.691,18
VI- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	8.019.956.561,79	5.680.149.864,65	2.339.806.697,14	2.139.378.939,72
Produits financiers	861.228.046,17		861.228.046,17	799.079.793,09
Charges financières	238.130.339,01		238.130.339,01	332.419.361,00
VII- RESULTAT FINANCIER	623.097.707,16	0,00	623.097.707,16	466.660.432,09
VIII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI+VII)	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.962.904.404,30	2.606.039.371,81
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			562.434.793,39	647.202.029,85
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			62.701.258,04	-110.185.488,02
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			15.799.568.811,66	14.726.925.841,61
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES			13.461.800.458,79	12.657.903.011,63
IX- RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00		0,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00		0,00	
X- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	0,00		0,00	
XI- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)				
XII- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)				
Dont part des minoritaires (1)				
Part du groupe (1)				

BILAN

Exercice clos le 31/12/2017

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelle	2.1.1	265.625.802,72	147.448.250,34	118.177.552,38	104.025.858,86
Immobilisation corporelle	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		5.263.315.831,54	1.934.589.598,83	3.328.726.232,71	2.779.576.769,80
- Immeubles de placements		1.045.034.152,92	421.796.159,32	623.237.993,60	647.312.976,87
- Autres immobilisations corporelles		1.517.520.204,45	1.000.859.423,56	516.660.780,89	529.841.664,92
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	7.372.742,65	27.384.507,35	28.437.756,30
Immobilisations en cours	2.1.1	551.841.410,65	3.657.853,85	548.183.556,80	884.917.742,71
Immobilisations financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.932.210.155,08	178.792.589,33	3.753.417.565,75	3.974.791.373,51
- Autres titres immobilisés		14.452.177.567,90	1.897.280,00	14.450.280.287,90	12.886.660.784,37
- Prêts et autres actifs financiers non courants		152.932.566,41	3.094.611,25	149.837.955,16	160.871.146,31
- Impôts différés actif	2.1.5	235.697.678,87		235.697.678,87	265.348.570,72
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		28.078.324.531,47	3.699.508.509,13	24.378.816.022,34	22.888.996.555,30
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		9.547.035.426,28		9.547.035.426,28	6.639.579.159,54
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		51.427.796,35	0,00	51.427.796,35	64.206.043,27
- Assurés intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	11.866.884.373,30	2.185.005.639,39	9.681.878.733,91	9.168.252.826,90
- Autres débiteurs	2.1.3	2.854.371.825,52	44.086.403,34	2.810.285.422,18	2.538.722.536,41
- Impôts et assimilés		937.080.374,08	152.327.878,90	784.752.495,18	1.029.945.049,10
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et actifs financiers courants		11.668.926.578,46	44.460.060,42	11.624.466.518,04	12.363.607.063,12
- Trésorerie		3.063.399.381,88		3.063.399.381,88	3.044.082.870,32
TOTAL II - ACTIF COURANT		39.989.125.755,87	2.425.879.982,05	37.563.245.773,82	34.848.395.548,66
TOTAL GENERAL ACTIF		68.067.450.287,34	6.125.388.491,18	61.942.061.796,16	57.737.392.103,96

BILAN

Exercice clos le 31/12/2017

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (réserves consolidées (1))	2.1.5	4.268.641.442,26	2.904.789.209,24
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	
Résultat net - résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Autre capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		22.778.628.003,53	21.242.557.562,11
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		22.778.628.003,53	21.242.557.562,11
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.615.139,34	7.319.945,21
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	27.136.718,36	28.414.413,93
Autres dettes non courants		297.384.502,10	768.437.751,05
Provisions réglementées	2.1.5	3.429.244.463,18	3.150.481.741,76
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	658.641.843,47	621.522.397,33
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.420.022.666,45	4.576.176.249,28
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.590.297.442,30	3.194.746.191,32
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.471.023.647,25	18.071.715.618,02
- Acceptations		2.189.768,66	1.335.065,16
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	5.764.174.908,87	3.980.205.339,84
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		107.109.887,46	160.494.975,08
Impôts Crédits	2.1.3	2.916.985.692,42	2.767.369.463,23
Autres dettes	2.1.3	3.891.629.779,22	3.742.791.639,92
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		34.743.411.126,18	31.918.658.292,57
TOTAL GENERAL PASSIF		61.942.061.796,16	57.737.392.103,96

COMPTE DE RESULTATS

Période : 01/01/2017 Au 31/12/2017

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		23.128.439.892,38	11.479.754.790,88	11.648.685.101,50	12.416.786.742,83
Primes acceptées		99.433.729,83		99.433.729,83	83.228.769,39
Primes émises reportées		-110.729.487,10	318.381.032,97	-429.110.520,07	64.770,59
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	
I-Primes acquises à l'exercice		23.117.144.135,11	11.798.135.823,86	11.319.311,25	12.500.080.282,81
Prestations sur opérations directes		12.380.372.708,67	6.119.187.632,86	6.261.185.055,81	7.621.909.119,52
Prestations sur acceptations		2.867.878,60		2.867.878,60	1.679.934,69
II-Prestations de l'exercice		12.383.240.587,27	6.119.187.632,86	6.264.052.934,41	7.627.589.054,21
Commissions reçues en réassurance		1.930.423.065,60		1.930.423.065,60	1.811.546.338,20
Commissions versées en réassurance		16.089.056,26		16.089.056,26	15.562.880,63
III-Commissions de réassurance		1.914.334.009,34	0,00	1.914.334.009,34	1.795.983.457,57
IV-Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		12.648.237.557,18	5.678.948.171,00	6.969.289.386,19	6.668.474.686,17
Services extérieurs & autres consommations		1.109.511.091,26		1.109.511.091,26	1.090.895.920,04
Charges de personnel		2.234.553.766,62		2.234.553.766,62	2.262.942.998,97
Impôts, taxes & versements assimilés		311.741.802,85		311.741.802,85	282.477.817,92
Production immobilisée					
Autre produits opérationnels		219.758.942,97		219.758.942,97	157.316.085,46
Autres charges opérationnelles		100.015.536,41		100.015.536,41	83.099.937,43
Dotations aux amortissements, Provisions et pertes de valeur		1.417.912.867,38		1.417.912.867,38	1.251.528.339,78
Reprise sur pertes de valeur et provisions		264.284.262,49		264.284.262,49	484.960.939,65
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		7.938.545.698,12	5.678.948.171,00	2.279.597.527,13	2.339.806.697,14
Produits financiers		1.081.072.409,01		1.081.071.409,01	861.228.046,17
Charges financières		218.616.143,65		218.616.143,65	238.130.339,01
VII-RESULTAT FINANCIER		862.456.265,36	0,00	862.456.265,36	623.097.707,16
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	3.142.053.792,49	2.962.904.404,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				603.694.034,96	562.434.793,39
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				28.373.196,28	62.701.258,04
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				14.798.457.935,07	15.799.568.811,66
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				12.288.471.373,82	13.461.800.458,79
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

BILAN

Exercice clos le 31/12/ 2018

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	276.919.794,32	178.740.271,84	98.179.522,48	118.177.552,38
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		4.874.289.412,67	2.044.260.253,02	2.830.029.159,65	3.328.726.232,71
- Immeubles de Placements		1.045.034.152,92	442.667.861,45	602.366.291,47	623.237.993,60
- Autres immobilisations corporelles		1.679.674.034,25	1.109.452.214,62	570.221.819,63	516.660.780,89
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	8.425.991,60	26.331.258,40	27.384.507,35
Immobilisation en cours	2.1.1	1.010.901.606,69	3.657.853,85	1.007.243.752,84	548.183.556,80
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		3.976.045.735,88	357.883.748,77	3.618.161.987,11	3.753.417.565,75
- Autres titres immobilisés		17.064.883.156,05	2.236.080,00	17.062.647.076,05	14.450.280.287,90
- Prêts et autres actifs financiers non courants		117.934.145,22	2.919.438,53	115.014.706,69	149.837.955,16
- Impôts différés actif	2.1.5	234.482.717,90		234.482.717,90	235.697.678,87
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		30.942.193.916,93	4.150.243.713,68	26.791.890.203,15	24.379.816.022,34
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		10.322.156.141,67		10.322.156.141,67	9.547.035.426,28
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		165.993.067,19	0,00	165.993.067,19	51.427.796,35
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	13.443.472.856,52	2.591.785.790,22	10.851.687.066,30	9.681.878.733,91
- Autres débiteurs	2.1.3	3.243.230.214,78	45.429.187,93	3.197.801.026,85	2.810.285.422,18
- Impôts et assimilés		998.581.948,38	152.327.878,90	846.254.069,48	784.752.495,18
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		10.502.419.814,25	42.484.084,59	10.459.935.729,66	11.624.466.518,04
- Trésorerie		4.068.868.382,42		4.068.868.382,42	3.063.399.381,88
TOTAL II - ACTIF COURANT		42.744.722.425,21	2.832.026.941,64	39.912.695.483,57	37.563.245.773,82
TOTAL GENERAL ACTIF		73.686.856.342,04	6.982.270.655,32	66.704.585.686,72	61.942.061.796,16

BILAN

Exercice clos le 31/12/2018

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	1.821.472.899,71	4.268.641.442,28
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.771.621.779,33	2.509.986.561,25
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		24.593.094.679,04	22.778.628.003,53
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		24.593.094.679,04	22.778.628.003,53
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.893.583,19	7.615.139,34
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	189.290.016,81	27.136.718,36
Autres dettes non courants		26.331.253,15	297.384.502,10
Provisions réglementées	2.1.5	3.952.661.923,13	3.429.244.463,18
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	638.598.041,48	658.641.843,47
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.815.774.817,76	4.420.022.666,45
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	4.723.725.386,82	3.590.297.442,30
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		20.089.337.197,52	18.471.023.647,25
- Acceptations		14.274.300,13	2.189.768,66
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	5.065.162.190,56	5.764.174.908,87
- Assurés et Intermédiaires d'assurance créditeurs		79.593.645,64	107.109.887,46
Impôts Crédits	2.1.3	3.116.703.682,42	2.916.985.692,42
Autres dettes	2.1.3	4.206.919.786,83	3.891.629.779,22
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		37.295.716.189,92	34.743.411.126,18
TOTAL GENERAL PASSIF		66.704.585.686,72	61.942.061.796,16

COMPTE DE RESULTATS

Période : 01/01/2018 Au Mois 31/12/2018

RUBRIQUES	NOTE	MONTANT BRUTE N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24.125.609.918,74	11.633.152.177,76	12.492.457.740,98	11.648.685.101,50
Primes acceptées		125.286.927,26		125.286.927,26	99.433.729,83
Primes émises reportées		-411.297.287,46	236.212.754,82	-647.510.042,28	-429.110.520,07
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice		23.839.599.558,54	11.869.364.932,58	11.970.234.625,96	11.319.008.311,25
Prestations sur opérations directes		11.998.283.069,12	5.851.475.583,14	6.146.807.485,98	6.261.185.055,81
Prestations sur acceptations		13.248.204,26		13.248.204,26	2.867.878,60
II-Prestations de l'exercice		12.011.581.273,38	5.851.475.583,14	6.160.055.690,24	6.264.052.934,41
Commissions reçues en réassurance		1.890.225.787,20		1.890.225.787,20	1.930.423.065,60
Commissions versées en réassurance		28.403.548,93		28.403.548,93	16.089.056,26
III-Commissions de réassurance		1.861.822.238,27	0,00	1.861.822.238,27	1.914.334.009,34
M- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		13.689.890.523,43	6.017.889.349,44	7.672.001.173,99	6.969.289.386,19
Services extérieurs & autres consommations		1.182.406.566,16		1.182.406.566,16	1.109.511.091,26
Charges de personnel		2.379.469.496,69		2.379.469.496,69	2.234.553.766,62
Impôts, taxes & versements assimilés		311.526.045,62		311.526.045,62	311.741.802,85
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		141.953.462,29		141.953.462,29	219.758.942,97
Autres charges opérationnelles		115.293.245,20		115.293.245,20	100.015.536,41
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		1.671.898.989,91		1.671.898.989,91	1.417.912.867,38
Reprise sur pertes de valeur et provisions		226.865.020,60		226.865.020,60	264.284.262,49
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		8.398.114.662,74	6.017.889.349,44	2.380.225.313,30	2.279.597.527,13
Produits financiers		1.378.656.162,88		1.378.656.162,88	1.081.072.409,01
Charges financières		416.574.044,19		416.574.044,19	218.616.143,65
VII-RESULTAT FINANCIER		962.082.118,69	0,00	962.082.118,69	862.456.265,36
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)		9.360.196.781,43	6.017.889.349,44	3.342.307.431,99	3.142.053.792,49
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				407.317.393,24	603.694.034,96
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				163.368.259,42	28.373.196,28
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				15.579.531.510,00	14.798.457.935,07
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				12.807.909.730,67	12.288.471.373,82
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		9.360.196.781,43	6.017.889.349,44	2.771.621.779,33	2.509.986.561,25
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9.360.196.781,43	6.017.889.349,44	2.771.621.779,33	2.509.986.561,25
Part des résultats nets des autres mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

Bilan Exercice clos le 31/12/2019

Unité : Dinars

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	3.310.073.728,61	1.821.472.890,71
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.532.093.416,11	2.771.621.770,33
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		25.842.167.144,72	24.593.094.679,04
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I- CAPITAUX PROPRES		25.842.167.144,72	24.593.094.679,04
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.511.250,89	8.893.583,19
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	272.977.840,53	189.290.016,81
Autres dettes non courantes		25.278.004,20	26.331.253,15
Provisions réglementées	2.1.5	4.699.699.321,89	3.952.661.923,13
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	800.746.747,40	638.598.041,48
TOTAL II- PASSIF NON COURANT		5.807.213.164,91	4.815.774.817,76
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5.446.652.733,25	4.723.725.386,82
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		22.161.356.939,00	20.089.337.197,52
- Acceptations		16.956.588,83	14.274.300,13
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	5.540.285.082,75	5.065.162.190,56
- Assurés et Intermédiaires d'assurance créditeurs		91.993.767,91	79.593.645,64
Impôts Crédits	2.1.3	3.002.718.866,88	3.116.703.682,42
Autres dettes	2.1.3	4.679.017.707,91	4.206.919.786,83
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III- PASSIFS COURANTS		40.938.981.686,53	37.295.716.189,92
TOTAL GENERAL PASSIF		72.588.361.996,16	66.704.585.686,72

Bilan Exercice clos le 31/12/2019

Unité : Dinars

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	3 310 073 728,61	1 821 472 899,71
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2 532 093 416,11	2 771 621 779,33
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		25 842 167 144,72	24 593 094 679,04
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I- CAPITAUX PROPRES		28 842 167 144,72	24 593 094 879,04
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8 511 250,89	8 893 583,19
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	272 977 840,53	189 290 016,81
Autres dettes non courants		25 278 004,20	26 331 253,15
Provisions réglementées	2.1.5	4 609 609 321,89	3 952 661 923,13
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	500 746 747,40	638 598 041,48
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		5 867 213 184,91	4 815 774 817,76
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5 446 652 733,25	4 723 725 388,82
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		22 161 356 939,00	20 089 337 197,52
- Acceptations		16 956 588,83	14 274 300,13
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	5 540 285 082,75	5 065 162 190,56
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		91 993 767,91	79 593 645,64
Impôts Crédits	2.1.3	3 002 718 866,88	3 116 703 682,42
Autres dettes	2.1.3	4 679 017 707,91	4 206 919 786,83
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III- PASSIFS COURANTS		40 938 081 686,53	37 265 716 189,92
TOTAL GENERAL PASSIF		72 588 351 996,16	66 704 585 686,72

Compte de résultats

Période : 01/01/2019 au mois 31/12/2019

Unité : Dinars

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24.589.110.376,82	12.254.186.083,06	12.334.924.293,76	12.492.457.740,98
Primes acceptées		44.099.106,65		44.099.106,65	125.286.927,26
Primes émises reportées		-922.375.427,75	-804.801.092,47	-117.574.335,28	-647.510.042,28
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice		23.710.834.055,72	11.449.384.990,59	12.261.449.065,13	11.970.234.625,96
Prestations sur opérations directes		12.406.491.569,121	6.242.358.466,11	6.164.133.103,01	6.146.807.485,98
Prestations sur acceptations		3.815.562,92		3.815.562,92	13.248.204,26
II-Prestations de l'exercice		12.410.307.132,04	6.242.358.466,11	6.167.948.665,93	6.160.055.690,24
Commissions reçues en réassurance		2.039.521.541,83		2.039.521.541,83	1.890.225.787,20
Commissions versées en réassurance		10.138.159,58		10.138.159,58	28.403.548,93
III-Commissions de réassurance		2.029.383.382,25	0,00	2.029.383.382,25	1.861.822.238,27
IV- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		13.329.910.305,93	5.207.026.524,48	8.122.883.781,45	7.672.001.173,99
Services extérieurs & autres consommations		1.326.482.199,00		1.326.482.199,00	1.182.406.566,16
Charges de personnel		2.776.865.729,07		2.776.865.729,07	2.379.469.496,69
Impôts, taxes & versements assimilés		321.599.574,81		321.599.574,81	311.526.045,62
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		174.896.492,23		174.896.492,23	141.953.462,29
Autres charges opérationnelles		106.571.808,84		106.571.808,84	115.293.245,20
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.115.353.328,25		2.115.353.328,25	1.671.898.989,91
Reprise sur pertes de valeur et provisions		105.542.479,08		105.542.479,08	226.865.020,60
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		6.963.476.637,27	5.207.026.524,48	1.756.450.112,79	2.380.225.313,30
Produits financiers		1.630.079.631,86		1.630.079.631,86	1.378.656.162,88
Charges financières		475.230.702,48		475.230.702,48	416.574.044,19
VII-RESULTAT FINANCIER		1.154.848.929,38	0,00	1.154.848.929,38	962.082.188,69
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.911.299.042,17	3.342.307.431,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				358.330.308,19	407.317.393,24
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				20.875.317,87	163.368.259,42
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.201.351.060,55	15.579.531.510,00
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13.669.257.634,44	12.807.909.730,67
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.532.093.416,11	2.771.621.779,33
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.532.093.416,11	2.771.621.779,33
Part dans les résultats nets des filiales mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

RAPPORT ANNUEL 2020

EXERCICE CLOS LE 31/12/2020
BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts 2020	Amortissements Provisions et pertes de valeurs 2020	Net 2020	Net 2019
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition. Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	324 094 542	203 540 427	120 554 115	86 683 474
Immobilisations corporelles				
• Terrains	627 211 911		627 211 911	627 211 911
• Bâtiments	5077 043 357	2 252 725 462	2 824 317 895	2 711 430 141
• Immeubles de placement	1045 034 153	480 471 942	564 562 211	583 261 481
• Autres immobilisations corporelles	1 802 768 666	1 294 376 685	508 391 982	537 020 840
• Immobilisations en concession	38 484 214	10 532 490	27 951 725	25 278 009
Immobilisations en cours	1 227 345 980	3 657 854	1 223 688 126	1 141 504 901
Immobilisations financières				
• Titres mis en équivalence				
• Autres participations et créances rattachées	3 781 239 197	579 069 406	3 202 169 791	3 209 898 289
• Autres titres immobilisés	25 937 132 251	3 360 896	25 933 771 355	23 055 640 750
• Prêts et autres actifs financiers non courants	189 040 691	3 437 856	185 602 835	121 366 261
• Impôts différés actif	364 634 467		364 634 467	297 295 224
TOTAL ACTIF NON COURANT	40 414 029 430	4 831 173 017	35 582 856 413	32 396 591 303
ACTIF COURANT				
Provisions techniques d'assurance				
• Part de la coassurance cédée				
• Part de la réassurance cédée	14 130 886 382		14 130 886 382	12 490 090 962
Créances et emploi assimilés				
• Cessionnaires & Cédants débiteurs	50 552		50 552 884	56 101 732
• Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	17 721 027 764	4 422 477 437	13 298 550 327	11 186 071 940
• Autres débiteurs	3 812 437 271	30 101 756	3 782 335 514	
• Impôts et assimilés	770 443 277	152 327 879	618 115 398	657 175 352
• Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
• Placements et autres actifs financiers courants	6 976 111 698	42 484 085	6 933 627 614	7 149 747 566
• Trésorerie	4 099 800 913		4 099 800 913	5 147 149 967
TOTAL ACTIF COURANT	47 561 260 189	4 647 391 157	42 913 869 032	40 191 770 694
TOTAL GENERAL ACTIF	87 975 289 619	9 478 564 174	78 496 725 446	72 588 361 996

EXERCICE CLOS LE 31/12/2020 BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	20 000 000 000	20 000 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])	4 647 140 927	3 310 073 729
Écart de réévaluation		
Écart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])	2 797 829 448	2 532 093 416
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante [1]		
Part des minoritaires [1]		
TOTAL I	27 444 970 375	25 842 167 145
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	8 715 576	8 511 251
Impôts (différés et provisionnés)	305 514 505	272 977 841
Autres dettes non courantes	27 951 720	25 278 004
Provisions réglementées	5 467 316 849	4 699 699 322
Provisions et produits comptabilisés d'avance	981 636 647	800 746 747
TOTAL II	6 791 135 297	5 807 213 165
PASSIF COURANT		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	5 428 009 494	5 446 652 733
Provisions techniques d'assurance		
• Opérations directes	23 890 321 950	22 161 356 939
• Acceptations	20 969 814	16 956 589
Dettes et ressources rattachées		
• Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	5 905 734 906	5 540 285 083
• Assurés et intermédiaires d'assurance	73 908 699	91 993 768
Impôts crédits	3 842 513 829	3 002 718 867
Autres dettes	5 099 161 083	4 679 017 708
Trésorerie Passif		
TOTAL III	44 260 619 774	40 938 981 687
TOTAL PASSIF (I+II+III)	78 496 725 446	72 588 361 996

RAPPORT ANNUEL 2020

EXERCICE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020
COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24.750.052.346,19	12.806.426.112,09	11.943.626.234,10	12.334.924.293,76
Primes acceptées		192.381.969,36		192.381.969,36	44.099.106,65
Primes émises reportées		-677.995.150,42	-627.565.695,56	-50.429.454,86	-117.574.335,28
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I-PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE		24.264.439.165,13	12.178.860.416,53	12.085.578.748,60	12.261.449.065,13
Prestations sur opérations directes		10.967.746.830,39	5.106.077.987,94	5.861.668.842,45	6.164.133.103,01
Prestations sur acceptations		14.137.316,02		14.137.316,02	3.815.562,92
II-PRESTATIONS DE L'EXERCICE		10.981.884.146,41	5.106.077.987,94	5.875.806.158,47	6.167.948.665,93
Commissions reçues en réassurance		2.051.090.603,83		2.051.090.603,83	2.039.521.541,83
Commissions versées en réassurance		46.909.662,49		46.909.662,49	10.138.159,58
III-COMMISSIONS DE RÉASSURANCE		2.004.180.941,34	0,00	2.004.180.941,34	2.029.383.382,25
IV- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		15.286.735.960,06	7.072.782.428,59	8.213.953.531,47	8.122.883.781,45
Services extérieurs & autres consommations		1.204.307.639,64		1.204.307.639,64	1.326.482.199,00
Charges de personnel		3.144.154.178,83		3.144.154.178,83	2.776.865.729,07
Impôts, taxes & versements assimilés		298.408.985,74		298.408.985,74	321.599.574,81
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		255.234.449,63		255.234.449,63	174.896.492,23
Autres charges opérationnelles		135.102.848,34		135.102.848,34	106.571.808,84
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.814.374.227,23		2.814.374.227,23	2.115.353.328,25
Reprise sur pertes de valeur et provisions		365.602.949,66		365.602.949,66	105.542.479,08
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		8.311.225.479,57	7.072.782.428,59	1.238.443.050,98	1.756.450.112,79
Produits financiers		2.097.690.897,82		2.097.690.897,82	1.630.079.631,86
Charges financières		194.856.403,90		194.856.403,90	475.230.702,48
VII-RESULTAT FINANCIER		1.902.834.493,92	0,00	1.902.834.493,92	1.154.848.929,38
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI +VII)		10.214.059.973,49	7.072.782.428,59	3.141.277.544,90	2.911.299.042,17
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				378.250.676,81	358.330.308,19
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				-34.802.579,60	20.875.317,87
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.808.287.987,05	16.201.351.050,55
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				14.010.458.539,36	13.669.257.634,44
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		10.214.059.973,49	7.072.782.428,59	2.797.829.447,69	2.532.093.416,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10.214.059.973,49	7.072.782.428,59	2.797.829.447,69	2.532.093.416,11
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

BILAN

Exercice clos 31 / 12 / 2021

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	326.491.450,32	219.598.317,64	106.893.132,68	120.554.114,89
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		5.162.275.899,11	2.331.696.884,50	2.830.579.014,61	2.824.317.895,48
- Immeubles de placements		1.045.034.152,92	497.850.527,96	547.183.624,96	564.562.210,86
- Autres immobilisations corporelles		1.922.812.368,90	1.356.571.379,22	566.240.989,68	508.391.981,63
Immobilisations en concession		38.484.214,36	11.585.738,45	26.898.475,91	27.951.724,86
Immobilisation en cours	2.1.1	1.431.384.848,21	3.657.853,85	1.427.726.994,36	1.223.688.126,05
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		4.091.239.197,40	630.012.261,62	3.461.226.935,78	3.202.169.791,22
- Autres titres immobilisés		27.657.062.271,12	3.482.864,00	27.653.579.407,12	25.933.771.354,75
- Prêts et autres actifs financiers non courants		162.444.980,32	3.437.855,59	159.007.124,73	185.602.835,25
- Impôts différés actif	2.1.5	318.073.387,53		318.073.387,53	364.634.467,42
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL - ACTIF NON COURANT		42.782.514.681,12	5.057.893.682,83	37.724.620.998,29	35.582.856.413,34
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		14.004.324.447,96		14.004.324.447,96	14.130.886.382,03
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		168.805.334,46	0,00	168.805.334,46	50.552.884,04
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	17.718.011.529,31	5.385.710.107,45	12.332.301.421,86	13.298.550.327,28
- Autres débiteurs	2.1.3	3.920.081.668,44	28.913.751,60	3.891.167.916,84	3.782.335.514,42
- Impôts et assimilés		783.682.958,12	152.327.878,90	631.355.079,22	618.115.398,19
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		6.793.620.327,97	42.484.084,59	6.751.136.243,38	6.933.627.613,59
- Trésorerie		5.290.471.884,39		5.290.471.884,39	4.099.800.912,82
TOTAL II - ACTIFS COURANT		48.678.998.150,65	5.609.435.822,54	43.069.562.328,11	42.913.869.032,37
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		91.461.512.831,77	10.667.329.505,37	80.794.183.326,40	78.496.725.445,71

BILAN

Exercice clos 31 / 12 / 2021

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	5.743.370.183,15	4.647.140.927,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		28.669.852.347,72	27.444.970.374,69
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		28.669.852.347,72	27.444.970.374,69
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.007.610,02	8.715.576,27
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	317.770.612,50	305.514.504,60
Autres dettes non courantes		326.898.470,66	27.951.719,61
Provisions réglementées	2.1.5	6.167.742.841,81	5.467.316.848,90
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	810.545.022,92	981.636.647,24
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		7.630.964.557,91	6.791.135.296,62
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5.279.933.531,65	5.428.009.494,13
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		23.336.866.749,51	23.890.321.949,50
- Acceptations		-5.580.623,32	20.969.813,88
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	7.294.719.120,76	5.905.734.905,57
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		131.549.644,97	73.908.699,34
Impôts Crédits	2.1.3	3.580.456.665,31	3.842.513.829,37
Autres dettes	2.1.3	4.875.421.331,89	5.099.161.082,61
Tresorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		44.493.366.420,77	44.260.619.774,40
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		80.794.183.326,40	78.496.725.445,71

COMPTES DE RESULTATS

Période : 01/01/2021 Au Mois 31/12/ 2021

RUBRIQUES	NOTE	OPÉRATIONS BRUTES N	OPÉRATIONS ET RETROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		25.403.713.434,68	14.547.287.172,40	10.856.426.262,28	11.943.626.234,10
Primes acceptées		42.765.727,15		42.765.727,15	192.381.969,36
Primes émises reportées		-42.018.352,09	-301.083.240,46	259.064.888,37	-50.429.454,86
Primes acceptées reportées		0,0		0,00	0,00
I- PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE		25.404.460.809,74	14.246.203.931,94	11.158.256.877,80	12.085.578.748,60
Prestations sur opérations directes		12.220.863.785,61	6.349.153.707,50	5.871.710.078,11	5.861.668.842,45
Prestations sur acceptations		-23.674.113,72		-23.674.113,72	14.137.316,02
II- PRESTATIONS DE L'EXERCICE		12.197.189.617,89	6.349.153.707,50	5.848.035.964,39	5.875.806.158,47
Commissions reçues en réassurance		2.174.975.530,26		2.174.975.530,26	2.051.090.603,83
Commissions versées en réassurance		3.908.126,18		3.908.126,18	46.909.662,49
III- COMMISSIONS DE RÉASSURANCE		2.171.067.404,08	0,00	2.171.067.404,08	2.004.180.941,34
IV- SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE		0,00		0,00	0,00
V- MARGE D'ASSURANCE NETTE		15.378.338.541,93	7.897.050.224,44	7.481.288.317,49	8.213.953.531,47
Services extérieurs & autres consommations		1.093.894.827,83		1.093.894.827,83	1.204.307.639,64
Charges de personnel		3.042.526.691,28		3.042.526.691,28	3.144.154.178,83
Impôts, taxes & versements assimilés		350.290.171,43		350.290.171,43	298.408.985,74
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		180.285.358,07		180.285.358,07	255.234.449,63
Autres charges opérationnelles		107.885.978,11		107.885.978,11	135.102.848,34
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.344.731.286,00		2.344.731.286,00	2.814.374.227,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions		517.244.811,47		516.244.814,47	365.602.949,66
VI- RÉSULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		9.135.539.759,82	7.897.050.224,44	1.238.489.535,38	1.238.443.050,98
Produits financiers		2.237.171.854,00		2.237.171.854,00	2.097.690.897,82
Charges financières		200.931.791,48		200.931.791,48	194.856.403,90
VII- RÉSULTAT FINANCIER		2.036.240.062,52	0,00	2.036.240.062,52	1.902.834.493,92
VIII- RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (VI + VII)		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	3.274.729.597,90	3.141.277.544,90
mpôt exigibles sur résultats ordinaires				289.430.245,54	378.250.676,81
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				58.817.187,79	-34.802.579,60
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.263.026.308,42	16.808.287.987,05
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13.336.544.143,85	14.010.458.539,36
IX- RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X- RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
XI- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII- RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

